وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــــــــامعة الـــــعربي التبسي – تبسة–

كـــــلية الحقـــــوق والـــــعلوم الـــــسيـــــاسيـــــة

قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

المسومة بـــ:

السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط في الفترة من 2015 إلى 2022

من إعداد الطالبة:

عبد المالك جهينة

تحت إشراف:

د. دني إيمان

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصـــــــفة
أزروال يوسف	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
دني إيمان	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
قادري مليكة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

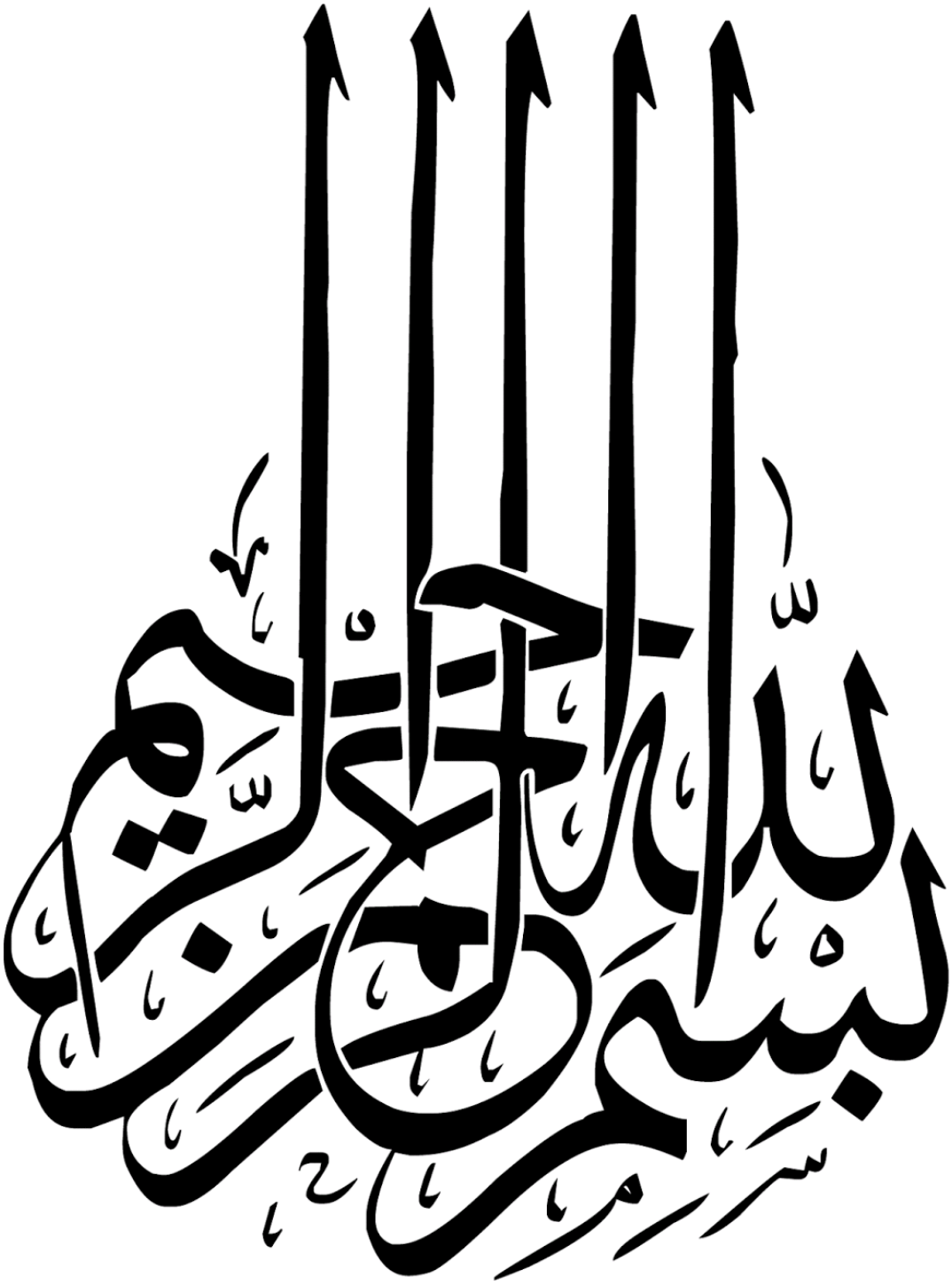
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: 152]

الشكر أولا لله القدير الذي بنعمته تتم الصالحات، ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، أقدم شكرني الخالص للأستاذة الفضيلة المشرفة علي "**د. دني إيمان** "التي حظيت بإشرافها على هذا العمل ووجهتني وساعدتني كثيرا لإتمام عملي هذا والحمد لله، وأشكر كل من الأستاذة قادري مليكة الأستاذة المناقشة وأزروال يوسف الأستاذ المقرر الرئيسي ونشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية كل باسمه في جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– الذين صادفتهم في مساري الجامعي، وأشكر كل من ساندني من زملاء وأصدقاء ولم يقصروا معي ودعمهم لي دوما وتشجيعي فشكرا لكم جميعا.

وأخيرا أشكر كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو بعيد

أشكركم من كل قلبي

وجزاكم الله خيرا وأنار دروبكم بأجمل نور

والحمد لله.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى أعز ما أملك في الوجود إلى نور حياتي و أحن إنسان إلى أمي الغالية التي كانت وراء كل خطوة تقدمت بها حفظها الله و أطال في عمرها

إلى إبي الذي رباني و كان لي نعمة الأب و تحمل مصائب الزمان من أجل نجاحي أطال الله في عمره

إلى إخوتي و أخواتي الذين هم لي نعم السند حفظهم الله و نور دروبهم .

إلى زوجات اخوتي وأبنائهم براعم البيت حفظهم الله.

إلى أعز الأصدقاء فريال و ريان و منال وصونية وهديل وبثينة الذين أحببتهم وسأضل أحبهم أتمنى لهم السعادة والنجاح في حياتهم

إلى كل من عرفتهم من قريب أو بعيد الى كل من علمني حرفا ونبهني لأمر ونهاني عن ذاك و أعانني على خير

جهينة

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، في محاولة لمعرفة أسبابها و أهدافها التي تأتي في سياق تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة.و يأتي ذلك من خلال دراسة الإتجاهات، و التغيرات التي حصلت على هذه السياسة في الفترة(2015–2022).و ذلك لما أفرزت السياسة الصينية تحولات عديدة على ساحة المنطقة المتوسطية.

تظهر أهمية الدراسة في اهتمام الباحث بهذه الدراسة، كون الصين من الدول الصاعدة و المؤثرة في القرارات العالمية، أما أهمية الدراسة فتكمن في كونها تهدف إلى التعرف على سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط، لا سيما و أنها دولة ذات قوة إقتصادية و عسكرية لها تأثير على السياسة العالمية.أما مشكلة الدراسة فقد حاولت رصد سياسة الصين الخارجية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة(2015–2022)و ذلك من خلال طرح السؤال: فيما تتمثل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2022/2015؟

حاولت هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف كان أهمها: التعرف على سياسة الصين الخارجية و على سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة2022/2015.و لذلك أستخدم الباحث المنهج الوصفي و المنهج التاريخي و منهج دراسة الحالة في دراسة بعد دول المنطقة، و توصلت الدراسة إلى معرفة العلاقات و الاتفاقيات التي قامت بها الصين في المنطقة و المشاريع و الإستثمارات التي قامت من خلال مشاريع النفط و الطاقة المتجددة و المبادلات و غيرها من المشاريع.

Study summary:

This study dealt with the development of Chinese foreign policy towards the Middle East, in an attempt to find out its causes and objectives that come in the context of the development of Chinese foreign policy towards the region. This comes by studying the trends and changes that occurred in this policy in the period (2015-2022). This is when Chinese policy has resulted in many transformations on the Mediterranean scene.

The importance of the study appears in the researcher's interest in this study, as China is one of the rising countries that influences global decisions. The importance of the study lies in the fact that it aims to identify China's foreign policy towards the Middle East, especially since it is a country with an economic and military power that has an impact on Global politics. As for the problem of the study, it tried to monitor China's foreign policy in the Middle East in the period (2015-2022) by asking the question: What is the Chinese foreign policy towards the Middle East 2015/2022?

This study attempted to achieve a number of objectives, the most important of which were: Getting to know China's foreign policy and China's foreign policy towards the Middle East in the period 2015/2022. Therefore, the researcher used the descriptive approach, the historical approach, and the case study approach in a study after the countries of the region, and it reached The study aims to know the relations and agreements made by China in the region and the projects and investments made through oil and renewable energy projects, exchanges and other projects.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
البسملة	-
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة:	أ- ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية	
المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم، الخصائص، المحددات)	10
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	10
المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية	15
المطلب الثالث: أهداف و محدّدات السياسة الخارجية :	20
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية :	29
المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية :	30
المطلب الثاني: النظرية السلوكية :	35
المطلب الثالث: النظرية اللبرالية	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني :السياسة الخارجية الصينية	
المبحث الأول: مدخل للسياسة الخارجية الصينية	42
المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الصينية	42
المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية	44
المطلب الثالث: أهداف و آليات السياسة الخارجية الصينية	55
المبحث الثاني: استراتيجيات و مبادئ السياسة الخارجية الصينية .	63
المطلب الأول: الصعود السلمي للصين	63
المطلب الثاني : قوة الاقتصاد)سياسة المشي على ساقين)	65
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي و التجاري)سياسة الباب المفتوح)	67
المطلب الرابع: إستراتيجية عدم التدخل و تفادي الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية	68
خلاصة :	71
الفصل الثالث :السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2015-2022	
المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية	74
المطلب الأول: جيوبولتيك الشرق الأوسط	74
المطلب الثاني: دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط	81
المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع دائرة الشرق الأوسط	83
المبحث الثاني: مشاريع السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط	91
المطلب الأول: المشاريع الطاقوية الصينية في الشرق الأوسط	92
المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط	95
المطلب الثالث: تداعيات إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط	100

خاتمة:	**103**
قائمة المصادر	**105**
الملاحق	–

مقدمة

مقدمة:

برزت الصين كقوة إقتصادية صاعدة في العالم، بحثا عن الاستمرارية في تبوء المراكز الأولى إقتصاديا، وتحقيق الأهداف المسطرة، حيث أن هناك من يرى أن سياسات الصين الدولية غامضة، وهناك من يراها براغماتية، وتتعدد الآراء في هذا الأمر، ولكن ما يتفق عليه غالبية المهتمين بالشأن الصيني هو أن ثقل الأخيرة الاقتصادي، لا بد أن ينعكس في المستقبل على جميع دول العالم، وهذا ما أدى إلى تواجد الصين في كل مناطق العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تربطهما مصالح حيوية على رأسها تأمين الطاقة ومصالح إستراتيجية أخرى، كما تعرف السياسة الصينية بعدم التدخل في شؤون الدول بل العمل على تبادل المصالح والمنافع بشكل متكافئ مع شركائها، لذلك فالسياسة الخارجية الصينية تهدف إلى إقامة علاقات مع دائرة الشرق الأوسط مثل السعودية في مجال النفط والطاقة ومصر في مجال الطاقة الشمسية وغيرهم. ويلاحظ عموما أن الصين أولت الإقتصاد إهتماما خاصا احتل في كثيرا من الأحيان المكانة الأولى بدوافعها المتمثلة في الدافع الاقتصادي من خلال التبادل التجاري وإقامة استثمارات ومشاريع وأسواق والدافع السياسي المتمثل في مبدأ الاستقرار والسلام العالمي، ونظرا للنفوذ السياسي للصين نجد أنها قامت بدعم العديد من القضايا الإقليمية على رأسها القضية الفلسطينية، وهذا ما جعلها تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهمة جدا بالنسبة لها.

1- أهمية الموضوع:

*** الأهمية العلمية:**

يندرج موضوع الدراسة ضمن التنافس الدولي، كأحد أهم محاور النقاش في الأوساط المعاصرة في مجال السياسة الخارجية الذي يعتبر من المجالات المهمة في العلاقات الدولية.

كما أن التحول الذي ميز السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط يدفع العديد من الباحثين إلى البحث فيه لمعرفة أسبابه وأهدافه وأهمية المنطقة بالنسبة للصين، هذا ما يشجع على البحث في توجهات السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من المشاريع التي تقوم بها والاستثمارات.

***الأهمية العملية:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي لطالما كانت محل اهتمام الدارسين والمحللين والمنظرين منذ عقود. أما في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بهذه المنطقة نظرا لما تشهده من تفاعلات متسارعة باعتبارها مرمى لتنافس الدول كالصين وكيفية انفتاحها على المنطقة، كما شهدت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2015إلى2022 عدة تفاعلات وأقامت فيها علاقات واتفاقيات مع الصين مثل السعودية ومصر وتركيا وغيرها، وبالتالي ستكون إضافة حول توجهات السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تعميق البحث حول تفاعل الصين في منطقة الشرق الأوسط، وإبراز توجهات السياسة الخارجية الصينية على المنطقة، بالإضافة إلى دراسة الإستثمارات والمشاريع التي تقوم بها في المنطقة.

السعي إلى فهم وتحليل قدرة الصين على إستخدام مختلف المقومات الحضارية والثقافية في تحقيق نفوذها وفقا لمميزات منطقة الشرق الأوسط منها النفط، الغاز والطاقة المتجددة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بمستقبل دور الصين في منطقة الشرق الأوسط من خلال تنبؤها بمستقبل العلاقات الثنائية الصينية والدائرة المتوسطية.

3- مبررات إختيار الموضوع:

إن إختيار موضوع البحث وتوجهات الصين تجاه الشرق الأوسط تعود إلى أسباب ودوافع عدة نذكر منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي والتي تتمثل في :

***الدوافع الذاتية:**

إن الموقع الاستراتيجي الهام لمنطقة الشرق الأوسط يجعلها منطقة لتوجهات الدولة الصينية وسبب اهتمامنا بالموضوع كون السياسة الخارجية الصينية تتسم بالطرق السلمية في الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط وذلك لما تزخر به جعلها محطة أنظار

*** الدوافع الموضوعية:**

إن الدوافع الموضوعية لإختيار الموضوع مرتبطة بأهمية الدراسة حيث تكتسي العلاقات الصينية أهمية كبرى مع دول الشرق الأوسط في ضوء التغيرات والظروف الراهنة التي تتجلى في إقامة الصين العديد من العلاقات مع مختلف دول الشرق الأوسط خاصة في المجال الاقتصادي .

4-الدراسات السابقة:

عرفت الدراسات السابقة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وحدودها الإقليمية إهتماما واسعا من طرف الباحثين والدارسين والمحللين وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أهمية المنطقة، وبعدها الإستراتيجي وموقعها في العالم، وهذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الصين بالمنطقة.

ومن أهم الدراسات السابقة نذكر منها تلك المتعلقة بالمنطقة:

_د.عمار شرعان ، "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين- ألمانيا ، 2017.

-ط.د فريدة العلمي، مقال بعنوان"البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، جامعة باتنة01، العدد التاسع، 2018.

أما دراستنا الحالية فقد تضمنت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط في الفترة(2015-2022) وذلك بالتركيز على استثمارات ومشاريع واتفاقيات وعلاقات الصين في المنطقة.

5- إشكالية الدراسة:

وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في بحثنا هذا تكمن في:

_فيما تتمثل أهم أبعاد السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة (2022/2015)؟

وتبرز عن هذه المشكلة البحثية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي المفاهيم والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية؟

- فيما تتمثل أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية؟

-ما هي دوافع وأهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط؟

- فيما تتمثل مجالات وأبعاد المشاريع والاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط ؟

6- فرضيات الدراسة:

- تقوم السياسة الخارجية على تنفيذ أهداف المجتمع الدولي وذلك مقابل تحقيق غرض ما في وقت ما.

- تقوم السياسة الخارجية على مختلف النظريات مثل الواقعية والسلوكية وغيرها والعديد من المفاهيم مثل العلاقات الدولية والسياسات الدولية...

- تتمثل أهداف السياسة الخارجية الصينية في اعتمادها على مبدأ السلام والاستقلال.

- كلما توسعت المشاريع والاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط ، كلما تعددت أبعادها.

7 – حدود الدراسة:

في أي بحث أكاديمي يقوم به الباحث من الضروري تحديد الإطار المكاني وألزماني لكل دراسة موضوعية بغرض الوصول إلى نتائج علمية وعملية جيدة

***الحدود الزمانية:**

لقد تم تحديد فترة الدراسة من **2015 إلى 2022**كمجال زمني، وقد تم التركيز على مختلف مجالات السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك تزامنا مع الاتفاقات والمشاريع التي أبرمت بين الصين والعديد من دول الشرق الأوسط مثل السعودية ومصر وغيرها من الدول.

***الحدود المكانية:**

إن الدراسة تكمن في توجهات السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط، وهذا يعني أن الإطار المكاني يتمحور حول منطقتي الصين والشرق الأوسط.

*** الحدود الموضوعية:**

وفي هذه الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من **2015إلى2022.**

8- الإطار المنهجي:

تقتضي الدراسة العلمية الإستعانة بمجموعة من المناهج نجد منها:

***المنهج الوصفي:** يقتصد به رصد حال الشيء ببيان خصائصه المادية والمعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميا يعبر عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما، وتبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة فحص النظريات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية إلى جانب التعرف على أسس ومحددات السياسة الخارجية الصينية ودوافعها وأهدافها تجاه منطقة الشرق الوسط..

***المقاربة التاريخية :** وهذا تم إتباعه من خلال تتبع العلاقات الصينية في الشرق الأوسط ومدى ارتباطها.

***منهج دراسة الحالة:** وهو من مناهج البحث العلمي التي تم إتباعها في هذه الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين الصين والسعودية والعلاقة بين الصين وتركيا والعلاقة بين الصين وغيرها من الدول العربية الأخرى.

*** المقاربات النظرية:**

وتم في هذه الدراسة استعمال العديد من النظريات المتمثلة في:

النظرية الواقعية: تتمثل في تفسير مدى أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط الذي جعلها مركز توجه لسياسات الصين الخارجية لأن الصين تسعى وراء فرض قوتها بالطرق السلمية.

النظرية السلوكية: تتجلى في تشخيص الدول من خلال أشخاص صناع القرار فيها وذلك عن طريق دور الأجهزة والمؤسسات في تفسير توجهات السياسة الخارجية للصين تجاه منطقة الشرق الأوسط.

النظرية ما بعد السلوكية: تتمثل في أن مصالح الدولة الصينية والشرق الأوسط مرتبطة ببعضها البعض وذلك عن طريق إقامة علاقات واتفاقيات ثنائية بين البلدين .

9- الصعوبات:

إن أي دراسة أو عمل لا يخلو من النقائض والأخطاء مهما سعى صاحبه إلى أن يكون كاملا ولا يوجد به أي نقص أو خطأ، كما أنه لا يأتي دون صعوبات معينة التي تقف عثرة في وجه كل تقدم يخص البحث العلمي

أما عن المشاكل التي واجهتنا في هذا البحث هي:

-عدم توافر المصادر الكافية حول السياسة الخارجية الصينية خصوصا باللغة العربية.

-عدم قدرة الباحث على القراءة باللغة الصينية، وهو مهم لفهم طبيعة التفاعلات السياسية في الصين.

-عدم توفر المصادر حول السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط خاصة في الفترة(2015-2022)

10-تقسيم الخطة:

اشتملت خطة الدراسة على هيكلية من ثلاث فصول ومقدمة عامة وخاتمة، حيث تفرع كل فصل إلى مجموعة من المباحث التي تتفرع بدورها إلي مجموعة مطالب من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب والزوايا التي تسعى إليها الدراسة:

_جاء في الفصل الأول:

المبحث الأول المتمثل في الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والذي يشتمل على عدة مطالب تحتوي على المطلب الأول مفهوم السياسة الخارجية والمطلب الثاني أدوات السياسة الخارجية، وفي الأخير المطلب الثالث محددات وأهداف السياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فيتضمن النظريات المفسرة للسياسة الخارجية والتي تنقسم إلى المطلب الأول النظرية الواقعية، المطلب الثاني النظرية السلوكية، وفي المطلب الثالث النظرية ما بعد السلوكية.

وفي الفصل الثاني والذي يقوم على السياسة الخارجية الصينية، وينقسم إلى المبحث الأول المتمثل في مدخل للسياسة الخارجية الصينية المتضمن المطلب الأول وفيه أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الصينية، والمطلب الثاني المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، ثم جاء في المطلب الثالث أهداف السياسة الخارجية الصينية، أما المبحث الثاني فيحتوي على استراتيجيات السياسة الخارجية الصينية، والمتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول نظرية الصعود السلمي للصين، المطلب الثاني قوة الاقتصاد(سياسة المشي على ساقين)، والمطلب الثالث البعد الاقتصادي والتجاري(سياسة الباب المفتوح)، أما المطلب الرابع عدم التدخل وتفادي الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية

وفي الأخير الفصل الثالث الذي يشمل توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط2022/2015، وتم تقسيمه إلى مبحثين، أولهما يتمثل في أهمية منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الصيني، والتي تشتمل على ثلاث مطالب، المطلب الأول جيوبولتيك الشرق الأوسط، المطلب الثاني الذي يتمثل في دوافع وأهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، والمطلب الثالث العلاقات الصينية مع دائرة الشرق الأوسط، أما ثانيهما يحتوي على المشاريع الصينية في الشرق الأوسط، والذي يحتوي على المطلب الأول المشاريع الطاقوية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، والمطلب الثاني الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط، وأخيرا المطلب الثالث تداعيات الإستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الخارجية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية

يعتبر الإطار المفاهيمي و النظري و التكوين المنهجي من المنطلقات الأساسية لدراسة أي مادة علمية، خاصة في مجال علم السياسة، نظرا لحداثته كحقل معرفي مستقل من جهة، و بحكم خصوصيات موارده العلمية من جهة أخرى فأي دراسة تسعى للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد توافرها على القاعدة العلمية و الخلفية المعالجة للموضوع، و من خلال الفصل الأول نسعى للتأصيل النظري للدراسة عبر مبحثين، يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية و خصائصها و كذلك أبعادها و توجهاتها و أهدافها أما المبحث الثاني فيتناول أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية و التي تتمثل في النظرية الواقعية و الواقعية الجديدة و النظرية السلوكية و ما بعد السلوكية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم، الخصائص، المحددات)

إن أهم ما يميز موضوع السياسة الخارجية هو انه موضوع ذو صلة بواقع سياسة الدول من جهة و السياسة الدولية من جهة أخرى، وان أية دراسة موضوعية و تحليلية للسياسة الخارجية يجب إن تستمد مصادرها من الواقع، ذلك إن دراسة السياسات الخارجية للدول بوجه عام تظل ناقصة حين تقتصر على ما يعلن عنه من مبادئ و نظريات و نوايا، وهذا النقص لا يمكن سده إلا بالوقوف على كيفية تجسيد الدول لنواياها واقعيا و فعليا، و كيفية تفاعل نوايا الدول مع مصالحها من خلال سلوكها مع الدول.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يعاني مفهوم لسياسة الخارجية من عدم وجود تعريف محدد و متفق عليه من طرف الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية، إذ تعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية بشكل أو بآخر.

لم يكن مفهوم السياسة الخارجية قد تمايز عن أصوله التي انبثق منها في علم العلاقات الدولية إلا في عهد قريب، فقد تطور هذا المفهوم شأنه شأن باقي العلوم السياسية المستجدة في هذا العصر، حتى وصل إلى هذه الدرجة من الدقة و الوضوح و الشمول ما لم يكن في أي وقت مضى، فأصبح له تعريفاته المستقلة و مواضيعه التي يتخصص بها، و قضاياه التي يعالجها، و العوامل التي تؤثر فيه و ما إلى ذلك من جوانب أخرى يهتم بها علماء السياسة في العلم[1].

و من خلال النظر في التعريفات المعاصرة للسياسة الخارجية يمكننا اختيار عدد من التعريفات الشاملة، التي توضح حقيقة هذا المفهوم، فقد عرفها الدكتور محمود خلف بأنها الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما تنفيذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري و الدبلوماسي

[1] د معن بديع راغب الشيخ، " السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة "، الرضوان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهامشية، ط1، 2013، ص34-35

السياسة الخارجية: هي إحدى أهم فعاليات الدول التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي و تعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع و هي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة و الإمكانيات المادية و العسكرية.

و عرفها الدكتور فاضل زكي بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها.

أما الدكتور السيد سليم فيعرفها بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1].

و يقول مازن الرمضاني عنها" السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار"[2]

و عرفها أمين المشاقبة بأنها"السلوك السياسي الخارجي" أو بمعنى "رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي و الهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما".

و قد تناول عبد المجيد العزام في كتابه"عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية" تعريف روي مكر يدس للسياسة الخارجية لأي دولة بأنها "أفعالها تجاه دول أخرى، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية أو بأي طريقة أخرى من دون اللجوء للحرب".

و تناول تشارلز هيرمان المصطلح فقال بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[3].

و من خلال التعاريف السابقة للسياسة الخارجية فانه يمكن لنا أن نخلص إلى تعريف يتمثل في:

هي النشاط أو مجموعة الأنشطة و البرامج و السلوكيات التي تصاغ من قبل صناع القرار السياسي في الوحدات المسئولة داخل الدولة بهدف تحقيق أهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي.

---

[1] سليم محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص12

[2] أمين المشاقبة، "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2012، ص17

[3] أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص17-18

مرادفات ذات صلة بمفهوم السياسة الخارجية[1]:

و نجد أن هناك تسميات تستخدم في علم السياسة الخارجية يعود مرجعها إلى العلوم الأخرى لا نستطيع أن نفصلها عن علم السياسة كالتاريخ و الجغرافيا و القانون و غيرها، لكونها الأصول التي انبنت عليها السياسة الخارجية المعاصرة، و لذا يستخدم لفظ السياسة الخارجية جنبا إلى جنب أو كمرادفات لمصطلحات أخرى مثل العلاقات الدولية، أو السياسة العالمية(السياسة الدولية)أو القانون الدولي، أو الجغرافيا السياسة، حيث تتردد هذه المصطلحات عشرات المرات دون تدقيق أو تحديد لمعناها الخاص و مدى ارتباطها في مفهوم السياسة الخارجية، و فيما يلي أهم المرادفات و ارتباطها بمفهوم السياسة الخارجية:

- **العلاقات الدولية:** هي بمعناها العام عملية التفاعل بين السياسات الخارجية المختلفة في محيط المجتمع الدولي، وعملية التفاعل هذه تضم جميع دول العالم والتي تصنف إلى دول كبرى ووسطى وصغرى، وبينما تشترك الدول الكبرى العملاقة في عملية التفاعل الدولي إشتراكا مباشرا قويا وفعالا، فإن الدول الوسطى والصغرى يكون دورها في هذا التفاعل غير مباشر في أغلب الأحيان أو شبه مباشر في أحسن أحواله، والسبب في ذلك أن دور كل دولة يتوقف على مدى قوتها ومركزها في المحيط العائلة الدولية.

إن العلاقات الدولية تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر، بمعنى أن العلاقات الدولية تفرض التفاعل لعملية الفعل ورد الفعل في حالة مستمرة من التتابع والتشابك والتواصل، أما السياسة الخارجية فإنها تنطلق من وحدة دولية واحدة، بذلك تختلف موضوعات كل من علمي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فموضوعات علم العلاقات الدولية تشمل كل القضايا التفاعلية، كالصراع الدولي والتكامل الدولي وسباق التسلح وغيرها، أما موضوعات علم السياسة الخارجية فإنها تنصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السياسة بالنسبة للدولة، إلى جانب القضايا الأخرى، الإقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها التي تهتم الدول في محيطها الخارجي.

[1] د معن بديع راغب الشيخ، السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة، ص42-48

- **السياسة الدولية:** وهي حصيلة التفاعل للسياسات الخارجية الكبرى والمؤثرة في المجتمع الدولي، والنتيجة الحتمية الصادرة من هذا التفاعل هي التي تشكل الرأي العام الدولي تجاه أي قضية عالمية أو إقليمية أو قومية مطروحة، فكما أن العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات بين الدول كإنعكاس للسياسات الخارجية، فإن السياسة الدولية تظهر فيها التقارب في وجهات النظر السياسة السائدة في العالم إزاء القضايا العالمية المختلفة. وإن الذي يعمل على تكوين وجهات النظر الدولية في قضية معينة أو عصر معين هي سياسة الدول صاحبة النفوذ التي تتوفر فيها الشروط اللازمة لجعلها مميزة عن غيرها، حيث أن ما تملكه من قوة كبيرة في كافة الأصعدة الداخلية والخارجية يمكنها من إكتساب نفوذها وسيطرتها على غيرها، مما يعطيها الحق أن تفرض الصورة التي تراها مناسبة تجاه أي قضية دولية، بحيث تطرحها وتسوقها للمجتمع الدولي بحسب ما تراه مناسبا لها ويخدم الأهداف المخططة والمرسومة لمصالحها.

وبالتالي فإن السياسة الدولية هي مرادف للسياسة الخارجية بل هي جزء مخصوص منها، أو بعبارة أوضح هي سياسة خارجية من نوع خاص، أصحابها وأربابها هم من الدول العظمى والكبرى المتنفذة في العالم، فهم القائمون على صنعها وترويجها في المجتمع الدولي، ويمكن أن نطلق عليها إسم (السياسة الخارجية الدولية أو العالمية).

- **القانون الدولي:** يعد القانون الدولي المادة الأكثر قدما من المواد التي خدمت علم السياسة الخارجية على مر العصور، حيث ظهر كمادة مستقلة منذ نهاية القرن السادس عشر و مطلع القرن السابع عشر بفضل ما قدمه رواد القانون الطبيعي و القانون الشعوب، و هذا للقانون الدولي منحه ميزة احتكارية في حقل الدراسات الدولية طيلة القرون الماضية و حتى وقت قريب، فهيمنة القانون الدولي العام على المناهج الأكاديمية للدراسات في بعض بلدان أوروبا هي نفسها المهيمنة في بعض بلدان العالم الثالث و الناطقة بلغتها حتى الآن، و بذلك لا يعد القانون الدولي مرادفا للسياسة الخارجية، بل هو بمثابة الدستور المحكم بين أطراف الوحدات الدولية المتفاعلة في هذا المجتمع العالمي، و القانون الذي يرسم معالم اللعبة السياسية الدولية في العصر الحاضر، و الذي يتم لاحتكام إليه عند التعاملات بين كافة الدول أو حال وقعت الخصومات الدولية.

***خصائص السياسة الخارجية:**

للسياسة الخارجية عدة خصائص تمتاز بها وهي: [1]

أولا: يمكن القول إن السياسة الخارجية هي سياسة متعلقة بقرارات الدولة وحدها، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها تنفذ سياستها الخارجية بمعزل مستقل عن غيرها من الدول، أو أنها لا تتأثر بغيرها في صياغة تلك السياسة، فبرنامج السياسة الخارجية يعبر عن حركة مستمرة إزاء البيئة الخارجية، قد تكون تلك الحركة منفردة حين تتصرف الدولة بشكل مستقل، و قد تكون حركة جماعية حين تشترك مع غيرها من الدول التي تشاركها في البرنامج ذاته، أو تعتبر جزءا منه على الأقل عند تنفيذه، و في جميع الأحوال، فإن الدولة تتبع السياسة التي صاغتها إزاء الدول التي تدخلت في شؤونها أو أقامت علاقات معها بما يتناسب مع مصالحها و قدراتها بالدرجة الأولى.

ثانيا: أن السياسة الخارجية هي مجمل الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، و هي تستكشف مدى التوافق بين الأقوال و الأفعال من ناحية، و نمط تعبئة الموارد من ناحية أخرى، فلا يكفي أن يعلن صانع السياسة الخارجية عن سعيه لتحقيق السلام الإقليمي لكي تصف سياسته بأنها سياسة سلمية، و لكن يجب أن يكون ذلك مقرونا بأفعال موازنة، و أن يكون نمط تعبئة موارد دولته متجها نحو تحقيق هذا السلام، أما إذ أعلن صانع السياسة أن يسعى لتحقيق السلام الإقليمي في الوقت الذي يرفع فيه معدل إنفاقه العسكري أو تزداد فيه قواته المسلحة، فانه لا يمكن وصف سياسته الخارجية بأنها سلمية.

كما و أن الأهداف المعلنة هي جزء رئيس من محاولة صانع السياسة الخارجية شرح سياستهم و تبريرها، وأن تعبئة الموارد نحو تحقيق هدف معين هو مؤشر جيد لصدق هذا الهدف كمعبر حقيقي عن أهداف الدولة، و من ثم تعتبر سلوكيات الدولة الخارجية و نمط تعبئة مواردها و مؤشرات مهمة على مدى ارتباط الدولة بالهدف المعلن.

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مقلد، د. صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 14-25

ثالثا: أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، بيد أن توافر عنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، فصانع السياسة الخارجية لا يختار من بين بدائل نظرية متعددة، و نما من مجموعة البدائل الممكنة في إطار المؤشرات و الضغوط الناشئة من مجتمعه و من البيئة الخارجية.

رابعا: السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، و لكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية

إذا كانت السياسة الخارجية ينظر إليها على أنها سياسة وحدة دولية واحدة إزاء العالم الخارجي، فإنها تنصرف إلى برامج العمل الخارجي لتلك الوحدة، وهذه البرامج تنبع من عدد الأبعاد، يمكن في إطارها التمييز بين مجموعتين رئيستين:

***الأبعاد العامة: وتشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات:**

فالسياسة الخارجية تتضمن مجموعة من التوجهات المعينة ، كما تتضمن مجموعة من التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة(الأهداف)، ومجموعة من الأدوار(تتمثل في تصور صانعي السياسة الخارجية لمركز دولتهم في النسق الدولي ودوافع تلك السياسة، وتوقعاتهم لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة إتباع تلك السياسة ومجموعة من الاستراتيجيات السياسية .

وفي إطار توجهات السياسة الخارجية، ميز هولستي بين ثلاثة أنواع رئيسة، وفقاً لدرجة الانخراط في السياسة الخارجية هي: العزلة، التحالف، عدم الانحياز

1- **توجه العزلة:**

يقوم على افتراض أساسي من وجهة نظر الدولة التي تتبنى هذا التوجه، وهو أنها تستطيع تحقيق أمنها واستقلالها القومي والمحافظة على قيمها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وأمانيها القومية، على وجه أفضل عندما تعمد إلى تضيق اهتماماتها بالمشاكل والقضايا العالمية إلى أدني حد مع الاحتفاظ في نفس الوقت بقدر ضئيل من المعاملات الدبلوماسية والتجارية مع عدد

محدود من الوحدات السياسية. وفيما عدا ذلك فإن الدولة تحرص على تحصين حدودها وإغلاقها بصورة محكمة بطائفة من القيود والإجراءات والقواعد القانونية التي تحول دون الاتصال بالعالم الخارجي، لتواجه بذلك أية تهديدات يمكن أن تنال من قيمها الأساسية ومصالحها الحيوية الداخلية.

على أن المؤيدين لسياسة العزلة لا يقفون دائما غير عابئين بما يحدث في العالم من حولهم ولكنهم على العكس من ذلك يعيدون تقييمهم للظروف الدولية والتهديدات المحتملة في ضوء الواقع الدولي، الأمر الذي يؤدى إلى خروجهم من نطاق العزلة.

إلا أن اختيار سياسة العزلة بسبب الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يتحقق من وجهة نظر البعض إلا في البلاد شديدة التخلف التي تسود فيها أنماط معيشية وحضارية منخفضة تحول دون تطلع السكان إلى تحسين أحوالهم المادية والاجتماعية، ولذلك فإن العزلة المرتبطة بالاكتفاء الذاتي لا تعدو كونها نمطا تاريخيا. أما في ظروف المجتمع الدولي الراهن الذي تتصاعد فيه التطلعات الجماهيرية وتتزايد درجة التوافق والاعتماد المتبادل بين الدول فيما يختص بالسلع والموارد الاقتصادية، فإن سياسة العزلة القائمة على الاكتفاء الذاتي لن يكتب لها البقاء.

كما يرتبط تبنى إستراتيجية العزلة كذلك بوجود تهديدات فعلية سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو باحتمال قيام مثل هذه التهديدات، فقد ظلت بعض الوحدات السياسية لمدة قرون تتبع سياسة العزلة لأن حدودها الجغرافية كانت تحول دون تعرضها لأي غزو أجنبي، إلا أن البعض الآخر من هذه الوحدات لجا إلى تبنى إستراتيجية العزلة للتغلب على مواقف التهديد الفعلي أو الاحتمالي، دون التورط في مواجهة عسكرية، ولكن بالانسحاب خلف الحدود القومية والانكماش في داخلها وإقامة وسائل الدفاع القادر علي تحصين الدولة ضد الهجوم العسكري أو التغلغل الثقافي.

وترتبط سمات الجغرافيا ارتباطا وثيقا باختيار الدولة لتوجه العزلة إذ أن الجبال الشاهقة والبحار الواسعة والسهول والصحراوات غير المأهولة تشكل حدودا ملائمة للوحدات السياسية التي تختار هذا التوجه وتسهم بصورة فعالة في المحافظة على أمنها والحيلولة دون أي تهديد يمكن أن تتعرض له[1].

[1] د. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985، 161.162

وقد تأسست نظرية العزلة في الولايات المتحدة على مبادئ الرئيس واشنطون، واستمدت هذه السياسة مبررها من عدة عوامل؛ فبالإضافة إلى العامل الجغرافي الذي يتمثل في انفصالها عن بقية أنحاء العالم بكل من المحيط الهادي والأطلنطي. كانت العزلة تتفق مع الحاجة إلى التنمية واستغراق الناس في العمل والإنتاج. كما كان الضعف العسكري للولايات المتحدة بالنسبة للقوى العظمى في أوروبا حائلا دون قدرتها على الاشتراك اشتراكا قويا في شؤون القارة، وهو ضعف مرده الاهتمام بتوجيه جميع الطاقات والمصادر نحو تحسين مستوى المعيشة والتصنيع والتحديث، كذلك فقد كان النظام العالمي طوال الفترة من 1815 إلى 1914 في حالة استقرار نسبى إذا كانت سياسة الدول الغربية تتركز في المحافظة على الأوضاع القائمة.

2 –توجه التحالف:

يقوم توجه التحالف على أساس افتراض الدولة بأنها لا تستطيع تحقيق أهدافها أو الدفاع عن مصالحها الداخلية أو مواجهة ما تتعرض له من تهديدات خارجية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، ومن ثم لابد من الاعتماد على غيرها من الدول التي تشاركها نفس الأهداف والمصالح عن طريق إقامة تحالف بينها وبين هذه الدول وتحقيق التعاون بينهما في المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفنية.

ويمكن للدول الأخذ بهذا التوجه في مختلف النظم الدولية، العالمي أو القطبية الثنائية أو القطبية التعددية، ولكنها تبدو مستحيلة في النظام الدولي الهرمي حيث تكون الائتلافات أو الأحلاف الوحيدة هي التي تعقدها الدولة المركزية التي توجد على قمة التدرج الهرمي.

ويرتبط توجه التحالف ارتباطا وثيقا بالاحتياجات والمصالح الداخلية للدولة، فالدول التي تواجه مشاكل اقتصادية مشتركة تلجأ إلى الانضمام إلى اتحادات أو ائتلافات تجارية لتعزيز التضامن بينها في مواجهة قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية[1].

كما يرتبط كذلك بالشعور المشترك بعدم الأمن إزاء التهديدات الخارجية أو احتمال وجود مثل هذه التهديدات.

[1] د. ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 167.168

3 –**توجه عدم الانحياز:** يشير عدم الانحياز إلى ذلك الاتجاه الذي يرفض العزلة ويتجنب في نفس الوقت الارتباط عسكريا بأهداف القوى الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فإن قيام الدولة غير المنحازة بالارتباط بأي من هاتين القوتين وتأييدها دبلوماسيا في مجال أو مجالات معينة لا يتعارض مع جوهر عدم الانحياز على ألا يكون ذلك الارتباط في جميع القضايا والمجالات.

ويشير مفهوم عدم الانحياز إلى بقاء الدولة غير المنحازة بعيدا عن الصراعات والمنازعات بين القوتين العظميين، وإن كان من الممكن بالنسبة لها أن تقدم في مناسبات معينة الخطط والوسائل التي تكفل الوصول إلى التسويات السلمية في هذه المنازعات، وفي هذا الإطار فإن عدم الانحياز يؤدى إلى زيادة قوة الدولة التي تمارسه كتوجه لسياستها الخارجية في التأثير علي البيئة الدولية، وإتاحة مزيد من الفرص لها في حرية الحركة وتشكيل سياستها في ضوء احتياجاتها الذاتية، الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة للدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية. وفي الوقت نفسه فليس ثمة تعارض بين أن تكون الدولة غير منحازة وأن تكون في نفس الوقت عضوا في تحالف عسكري أو إيديولوجي أو اقتصادي داخل النطاق الإقليمي بسبب ما يوجد بينها وبين الدول الأخرى داخل هذا النطاق من مصالح مشتركة أو روابط وعلاقات حضارية وتاريخية.

ويضيف" **نصيف حتى**" إلى التوجهات التي قال بها هولستي، توجهاً رابعاً هو" **الحياد** "الذي ينظر إليه كقرار تتخذه الدولة المعنية بملء إرادتها، تجاه دول أو قضايا معينة، على أن يتوفر في ذلك شرطين أساسيين: **الأول**" الامتناع" والذي يفرض على الدول المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي نزاع معين، وكذلك عدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد من هذه الأطراف .و**الثاني**" التجرد" والذي يفرض علي الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع هذه الأطراف، شريطة قيام هذه الأطراف باحترام أراضيها وسيادتها وحريتها في إقامة العلاقات التجارية مع أي منها.

ووضع الدول المحايدة ناتج عن نظام قانوني معين، وعن قبول دول أخري به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص، وذلك خلافاً للوضع في حالة الدولة غير المنحازة التي تختار هذا التوجه غير المنظم قانونياً، وبالتالي لا يوجد عندها ضمانات بأن موقفها سيحترم من الدول الأخرى حال قيام نزاعات بينها، هذا مع ملاحظة أن الحياد قد يكون في بعض الحالات ب

"الفعل "حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد،

وتكمن الأسباب وراء الحياد في نظر الدول الأقطاب في النظام الدولي أو الإقليمي إلى الأهمية الإستراتجية لدولة معينة، والتي تري أن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها، أو أن توازن القوى بينها لن يسمح لأحدهما بجذب هذه الدولة إليه، كذلك فقد تري الدول الأقطاب أنه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة اتصال دبلوماسي وسياسي وإنساني في حال نشوء نزاعات بينها، و بالتالي تؤدي وظيفة مفيدة ذات مردود أكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها(كما في حالة الحياد السويسري)

و تقوم السياسة الخارجية على مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها و تتمثل في:

القرارات: اختيارات محددة لصانعي السياسة الخارجية بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة، ويعتبر **ريتشارد سنا يدر** أشهر من درس قرارات السياسة الخارجية وقدم نموذجًا رائدًا لتحليلها.

السلوكيات السياسية الخارجية: هي التصرفات اللفظية أو العملية المحددة زمانًا ومكانًا، والتي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسميًا بالتصرف باسم الوحدة الدولية، والموجهة إلى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاث مؤشرات هي:

الأحداث الدولية والسلوك التصويتي الدولي والسلوك الدبلوماسي الدولي.

المعاملات: تشمل الأنشطة الاقتصادية والاتصالية ذات الطابع الدوري المنتظم والتي لا يمكن دراستها إلا على أساس تجميعي نظرا لتكرارها، كالتجارة الخارجية والاتصالات الشعبية.

وفهم السياسة الخارجية فهمًا متكاملاً، يتطلب فهم تلك الجوانب المتعددة لظاهرة السياسة الخارجية، ولا يكفي تناول واحد من تلك الجوانب كمؤشر على الجوانب الأخرى، لأنه من الممكن ألا تتجه جوانب السياسة الخارجية إلى وجهة واحدة، كأن تتعامل الدولة اقتصاديًا واتصاليًا مع دولة أخرى حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفي إطار هذه الأبعاد تأتي عملية صنع

السياسة الخارجية، والتي تقوم على تشكيل الأهداف وترتيب الأولويات فيما بينها وتحديد الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف[1].

المطلب الثالث: أهداف و محدّدات السياسة الخارجية:

لا ترسم السياسة الخارجية للدولة من فراغ إنّما هي تتأثر بمجموعة من العوامل أو المحددات، وتتشكل على مقتضى مجموعة من الاعتبارات المتعدّدة والمتنوعة التي تساهم مجتمعه في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة سواء عند مرحلة إعداد هام للتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، وذلك قصد تحقيق أهداف سواء قريبة أو بعيدة المدى .

- **محددات السياسة الخارجية:**

يقصد بالمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعدّدة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه تبلور السياسة الخارجية لأنّ دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات، وتعدّدت محدّدات السياسة الخارجية وفق المحدّدات الداخلية وأخرى خارجية.

أوّلا: المحدّدات الداخلية:

هي المحدّدات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي، والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدول أنْ ترسم وتحدّد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية[2] .

تضم المحددات الداخلية كل من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية، المحددات العسكري.

1-المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي، المساحة والتضاريس والمناخ، وهي من العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، التي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، هذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد نوعية، ومدى

[1] د. السيد عليوة، أصول العلاقات الدولية، القاهرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000، ص56.53

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص14

الخيارات المتاحة لدولة عند توجيه بلورة السياسة الخارجية، فمن خلال الموقع الجغرافي مثلا نجده مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية[1].

يمكنه لعب دور إقليمي أو حتّى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة،

يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، والعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية لدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن تأثيره بشكل غير المباشر في تحديد عناصر قوة الدولة، والتي تحدّد بدورها قدرة الدولة على التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أنّ الموقع الجغرافي الإستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة، يعتبر امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة أحد مصادر قوتها، وذلك أنّ السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي، بالإضافة إلى أنّ اتساع المساحة الجغرافية يوفر إمكانيات الدفاع في العمق" أمام الغزو الخارجي".

2- المحددات الطبيعية:

تتوفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس، والذهب وموارد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة، ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية يمكنها من لعب دور فعال في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، وتتمكن من تأثير على السياسات الخارجية للدولة الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياسيتها الخارجية.[2]

3- المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية، باعتباره عنصرًا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملًا مهمًا في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، كما أنّ الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة، ويعطل مسار التنمية الاقتصادية ، خاصة عندما يكون معدل النمو

[1] عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى الإستراتيجية، عمان، دار المجدلاوي، 2006، ص60
[2] عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى الإستراتيجية، مرجع سابق، 18.

السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعل ارتباطاتها الدولية تؤثر على سياستها الخارجية[1] .

4- المحددات المجتمعية:

المقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة التي تميزها عن غيرها، المحددات المجتمعية تتضمن عدّة عناصر أهمها: [2]

أ- **خصائص الشخصية القومية:** هذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية لأنّ صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية، كما أنّ طبيعة الشخصية تحدّد أنواع السلوك الخارجي.

ب -**الرأي العام:** تعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معيّن قد استعمل "غاب **ريال** الموند "الرأي العام اصطلاحًا: هو مزج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول، ففي المجتمعات العربية، يكون الرأي العام دون فعال في توجيه اتجاه السياسة الخارجية معينة في وقت من الأوقات السياسة الخارجية ترى المدرسة الواقعية بأن الرأي العام يتميّز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط، وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية، ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على تأثير الرأي العام في الدّول[3]. فالرأي العام يلتف حول صانع القرار(الرئيس)، خاصة في الأزمات يؤيده بشكل مطلق توجيه الرأي في حد ذاته، وأهم هذه العوامل ووسائل الإعلام، وتحرير الأحزاب كجماعات المصالح إذ يتأثر الرأي العام في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية، وهو محصلة تعبئة وغيرها، ولا يخفي أنّ وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام، وبالتالي تقوم تعبئة الرأي العام من طرف وسائل

[1] لويد جونسون، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة: محمد بن أحمد فتحي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة الشؤون مكتبات الجامعة، الملك السعودي، 1989، ص26

[2] عمار مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص39

[3] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص 39

الإعلام لإعطاء شرعية لموقف النظام السياسي الداخلي أو الخارجي المقصود به النسق الذي يشمل الأحزاب السياسة وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات.

ج- المجتمع **المدني:**

تعتبر الأحزاب السياسة من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورًا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي الوحيد باسمها، أما الأنظمة الديمقراطية، فإنّ تأثير الأحزاب السياسية الخارجية للدولة يبدو واضحا، ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان يختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة هذا من جهة من جهة أخرى فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدّد الأحزاب يكون محدد سبب تغير الائتلافات، فإنّ رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف، وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده[1].

5- المحددات السياسية:

تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة الذي يلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الخارجية، أما النظم الديمقراطية عادة ما يعكس سياسات خارجية سلمية ، وهي نظم تتسم بالتعدّدية، وارتفاع نسب المشاركة السياسية لكن ما يلاحظ في الواقع أنّ الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة[2].

يقصد بالنظام السياسي Political Regime ذلك الدول أو الأدوار في النسق السياسي الوطني، التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة.

كما يلعب الاستقرار السياسي دورًا فعالًا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها، إنّ هذا الاستقرار لبعض الدول صورة حسنة في الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، وما يساهم في حركته السياسة الخارجية لها.

[1] لويد جونسون، مرجع سابق، ص 155

[2] زيد عبيد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، ص296

6- المحددات الشخصية :

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية الآن غالبا ما يعكس سلوكيات صانعو القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي بحيث التركيز على شخصياتهم الآن العامل القيادي يلعب دورا مهمًا في عملية صنع القرار، وبما أنّ القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع القرار أو مجموعة من الأشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ويعني بالسمات الشخصية هي مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتكوين والسلوكي.

قد سعي الباحثين في تحديد سمات الشخصية، وتصنيفها، وأهم نماذج سمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول نموذج الشخصية التسلطية" أندرون"، ونموذج الشخصية المنفتحة والمنغلقة عقليا" روكيتس "نموذج تحقيق الذات ل" ماسلم".[1]

حدد" أدر ونو"، وزملائه سما الشخصية التسلطية في اليمين المتطرفين، وأضاف كل من "كريستي" "جاحود "أنّ هذه السمات تتواجد أيضا في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية ، ومن أهم سمات دوي شخصية التسلطية النزوع إلى السيطرة على المؤسسين لمن هم أعلى منهم مقامًا، والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث، والتمسك بالقيم التقليدية وبنزع التسلطيين[2].

من أبرز الأمثلة على ذلك التعصب الوطني والعنصري كما تفرغ في الدخول في حرب تأييد العدوان.

أما الشخصية المتخلفة عقليا فقد ميّزها" روكيتس "بأنّها تتميّز بقدر كبير من القلق تولي اهتمامًا أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدل مضمونها، وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، تنعكس هذه الصفات بالسلب على انتقاء الخيار الأمثل بين عدّة بدائل، ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المتعلقة عقليا بالمؤامرات، وهذا يميّز معظم قادة العالم الثالث بالأخص قادة الدول العربية هذا يؤثر سلبًا على السياسة الخارجية.

[1] لويد جونسن، مرجع سابق، ص26
[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص215

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به" ماسلو "هو من سمات الشخصية التي تؤثر إيجابيًا على السياسة الخارجية يجب توفر بعض شروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط، وهذه الشروط تتمثل في الفيزيولوجية والأمن الداخلي والطمأنينة، الانتماء واحترام الذات، وإتباع هذه حاجات تؤدي إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد.[1]

7- المحددات العسكري:

يعتبر العامل العسكري المؤثر الرئيسي في الدولة، والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة، وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية، كل هذا يعفي منظور تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة للدولة وزن وهيبة دوليين يساعدها على تحقيق الأهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو بشن الحرب.[2]

ثانيا: المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي، من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن تنسيق دولي يتسم باستقطاب النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات، ومحاور سياسة عسكرية، فإنّ ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة والخروج عن بعض، كما أنّ التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها على تنفيذ المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، سياستها الخارجية، وفرضها على أرض الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها[3].

1- النظام الدولي:

يشمل النظام الدولي أبعاد سياسية، وهم:

أ- الوحدات: إنّ عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور تأثير في تبلور السياسة

[1] لويد جونسون، مرجع سابق، ص28
[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص41
[3] محمد السيد سليم، تحليل مرجع سابق، ص230

الخارجية لهذه الوحدات، فحسب" دويتش "و"سنجر "فأن تزيد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار، ومن استقرار النسق الدولي، بحيث حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى.

ب- بينما يرى" والتز "أنّه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب، وازدادت درجة الاستقرار الدولي[1].

يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي، وذلك بسبب تشابك، وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد، وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذه التشابك، مما يدفعها إلى انتهاجها سياسة عدوانية، إذ يزيد عدّة الوحدات الدولية بوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل، مما يقلّل من وقع الحروب ذات النطاق الواسع،

أما الأحلاف الجوهرية بين" دويتش "و"سينجر "من جهة و"والتز "من جهة أخرى أنّهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام، وتزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي، لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر، والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

2 – العمليات السياسية الدولية:

تنصرف العمليات السياسية الدولية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية، وبهذا المعنى تمثل الجانب الديناميكي والحركي للنسق الدولي، بحيث يمكن تعريفها أنها مجموعة من الأنشطة المتعاقبة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية في إطار قواعد معيّنة.[2]

فالعمليات السياسية الدولية التي تعني بالجانب الديناميكي للنسق الدولي، والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل، والتي ينتج عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول، ذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ إثر الفعل ورد الفعل.

[1] ناصف يوسفي حتى، النظرية في العلاقات الدولية في العلاقات الدولية، ص160
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص291

ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث تعكس العمليات السياسية تأثير السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها ترغم أنّ السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها، فبالرغم بأنّ السياسة الخارجية هي انعكاسات للسياسة الداخلية إلّا أنّها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية، خارج التوازنات الإقليمية والدولية، وذلك لتعقد وتشابك المصالح في التنسيق الدولي .

3 – المؤسسات الدولية:

تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلًا تنظيمًا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول ، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودًا على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط، إنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي.

إلّا أنّ المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير، بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتّى أن عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها[1].

4 – البنيان الدولي:

يقصد بالبنيان الدولي كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها يبعضها البعض، ترتيبها حسب قوتها، ودورها الإقليمي والدولي، ويؤثر البنيان بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول، أما قابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت طبيعية هذا البنيان، حيث أنّه كلما كان البنيان الدولي متعدّد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة لتأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، مما جعل الدول والأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخر.[2]

- **أهداف السياسة الخارجية**

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم، والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، يقصد بالأهداف التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة أي الأوضاع

[1] لويد جونسون، مرجع سابق، ص198

[2] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العالم الاستعارات و الأساطير، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص131

التي تود الوحدة الدولية تحقيقها في البيئة الخارجية، وذلك تتأثر في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى.

إذن الهدف من السياسة الخارجية يختلف عن مجرد الرغبة، فالهدف يجب أن يتضمن قيمة مرغوبة، وإن اقتصر على مجرد التعبير عن تلك القيمة فإنّه يظل مجرد رغبة، ولكن الرغبة تتحول إلى هدف، حيث يتم تخصيص بعض الموارد وصياغة بعض الخطط الرامية لتحقيقه.[1]

هناك ثلاث معايير لتصنيفات الأهداف في السياسة الخارجية:

- القيمة المتعلقة بالهدف، وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.
- عامل الوقت المخصص لخدمة الهدف.
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الإقليمي لدولة خدمة الهدف.

من هنا يمكن تصنيف الأهداف إلى:

أوّلا: الأهداف المحورية:

والتي تساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدول أو النظام ذاته بحيث قد يكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي للدولة.[2]

ولهذه الأهداف أهمية قصوى، وبالتالي توظف لها كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

ثانيا: الأهداف المتوسطة:

وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة، بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية، ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وخدمة المصالح العامة دولة.

وهي أهداف متغيرة تربط بقضايا معيّنة، وينتهي دورها بانتهاء موضوعها.

ثالثا: الأهداف بعيدة المدى:

هي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة والتي تعكس تصورًا فلسفيًا أو عامًا عند دولة معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص40

[2] ناصف يوسفي حتى، مرجع سابق، ص171-175

طاقتها وإمكاناتها لخدمة هذه الأهداف تمثل هذه الأهداف تصورًا معيّنًا لبنية النظام الدولي أو النظام الإقليمي المباشر[1].

يمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة والدفاع عن الإيديولوجية ولعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه.

وهذا نظرًا للدور الذي تلعبه العوامل الثقافية والحضارية في التأثير على سلوكيات الدول وتوجهاتها.

الحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية، وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين:

- أنّ الأهداف ليست واحدة بل متعدّدة، مختلفة ومتنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة بها، وطبيعة قوة الدولة.
- الآن الأهداف بالنسبة لدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية.

إلّا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة.

1- **المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي:**

ويكون ذلك من خلال إقامة علاقات جيّدة مع جيرانها، الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.

2- **زيادة قوة الدولة:**

يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بلهو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فقوة الدولة هي مزج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، والبشرية، والجغرافية والتكنولوجية، والنفسية إلى غير ذلك، وقوة الدولة هي التي تحدّد سياستها الخارجية لأنّ السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.

3-تطوير المستوى الاقتصادي للدولة: والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، بل أنّ وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.[2]

[1] يوسف عبد الرحمان بن حاربن، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996 ، ص48

[2] محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الإرهاب، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص154-164

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها، والتي توجهنا وتحدد من خلاله طريقة وأدوات البحث النظرية المناسبة لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية الأمريكية، وتوضيح كيف أنّ السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال النظريات الكبرى للعلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي هو تحليل السياسة الخارجية، ومن بين هذه النظريات والمدارس نجد النظرية الواقعية التي سندرسها من خلال المطلب الأول تليها النظرية السلوكية، ونظرية ما بعد السلوكية، كما سنتناول نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، ليتسع لنا فهم موضوع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية:

1 – تعريف النظرية الواقعية:

تعدّدت التعاريف المحدّدة لمفهوم النظرية الواقعية، وذلك لتشتت المفاهيم فيها، والأفكار والتطورات التي طرأت عليها.

فهناك من يعرف الواقعية بأنّها: التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة، وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول، وتعينها سوى المصالح، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب.[1]

وعرفها" ستيفين ولت "تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب."... يعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي النظرية الواقعية أنّها: "الرأي القائل أنّ السياسة تتناول القوة والسعي لتحقيق الصالح، ولا تتناول القانون والحقوق والواجبات، وأنّ التحليل السياسي ينبغي إجراؤه على وفق إيعاز هذه البصيرة، تواجه (الواقعية)عموما في تحليل العلاقات الدولية حيث قد يشير غياب نظام دولي مستقل إلى أنّ العوامل القانونية والأخلاقية لا يمكن إلّا أن تؤمن قناعا للمصالح الذاتية،

[1] د.عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص116

وتعدّ الكلمة الألمانية " Real Politik " أحيانا مرادفًا للسمات العامة للواقعية السياسية غير أنّها تنطبق على نحو أدق على اهتمام ذريعي في الفن السياسي".

ويعرف" سميث "Smith"الواقعية يقول: الواقعيون يفترضون أنّ الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعة، وأنّ السياسة الدولية الفاعل الجماعي الحقيقي والمهم هي الدولة التي لا تعرف سلطة فوق سلطتها، وأنّ الشر ميل يتعذر استئصاله "وإنّ امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي لا مفر منه، وأن القضايا الحقيقة في السياسات الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني في المصالح المتنافسة المحددة في مفهوم القوّة."

2- خلفيات ظهور النظرية الواقعية:

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية في الدراسة للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة خلال أكثر من 20 عام، بحيث تتميز الواقعية عن المثالية بأنها ترتكز على أنّ الدولة القومية هي أساس كوحدة التحليل على خلاف المثاليين الذين يرون الاهتمام بمعايير السلوك الدولي، كما يرفض الواقعيون فكرة وجود تناسق في المصالح بين الأمم يرون أنّ الدولة دائما تتضارب في مصالحها، إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب.

يعتقد علماء الواقعية أن هناك مجموعة من العوامل تلعب دورًا في تشكيل السلوك الدولي، كما يوافق الواقعيون بشكل عام على أنّ الموقع الجغرافي لدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها للسياسة الخارجية، وأنّ المبادئ المعنوية والأخلاق يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي، وذلك قدرة الدولة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، في حين ترى الواقعية القائد السياسي أنّه شخص غير أخلاقي.[1]

فالواقعية تركز بالأساس على المصلحة الوطنية والقوة:

1- مفهوم المصلحة الوطنية:

أثار مفهوم المصلحة الوطنية جدلا كبيرًا، وذلك لصعوبة إعطائه مفهومًا موحدًا، بحيث عرفه "فيري ملحم قربان" أنّ المصلحة" هي تلك الاعتبارات التي تحدّد تصرف القوّة في تكييف التصرف السياسي وتقريره."

[1] وليد عبد الحي، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، الكويت، كاظمة للنشر و التوزيع، ط1، 1985، ص53

أما" جيمس روزنو "فإنّه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما المصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فإنه يتم توظيفها لتبرير أي استنكار أو اقتراح سياسة ما.

وعرّفها "هانس مورغنثاو " بأنّها : القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي، ومن ثم فإنها جوهر السياسة."

4- مفهوم القوة:

"قدرة بعض الوحدات(الأفراد، الجماعات، الطبقات أو المنظمات)على اتخاذ قرارات معينة أرائهم على وحدات أخرى."

يعرف" فيري "القوة" قدرة فاعل معين خلال علاقة اجتماعية أن ينفذ إرادته بالرغم من المقاومة."

ويري" بيرنر أندرسل "القوة بأنّها: "إحداث نتائج مقصودة."

و يعرفها "مورغينتو": "أنها علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسون و هؤلاء الذين يمارسون خارج الذين يمارسونها ".[1]

وللتفسير النظري للسياسة الخارجية الأمريكية ارتأينا إلى نموذجين مفكرين أساسيين في المدرسة الواقعية هما: "هنري ألفرد كيسنجر "و"زبغنيو بريجنسكي."

2- الواقعية الجديدة:

في السبعينات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة، وأخفقت في استيعاب وفهم الواقع الحقيقي على أنّه نظام له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة .وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار " K. Waltz " العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عينت بها.[2]

وقد عرض " K. Walt'z " في إطار الواقعية الجديدة مقدمات نظرية وتحليلات أكثر تعقيدًا من

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص165/154

[2] د.جهاد عودة، "السياسات الدولية مدارس و نظريات"، القاهرة، دار التوزيع الكتاب الحديث، 2015، ط2، ص360

تلك التي جاءت عند الواقعيين التقليديين، ففي تقديره أنّ الواقعية البنيوية(الجديدة)تعدّ نظامًا للسياسة والدولة ككل، وهي تتمتّع بسمات مميّزة ومترابطة، فالواقعية الجديدة تؤسس استقلالية السياسة الدولية، بالتالي تجعل صياغة نظرية فيها أمرًا ممكنا. ولقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال" ريمون أرون " كمفكر من الواقعية الكلاسيكية، أو" كينث والتز "أب الواقعية الجديدة أو البنيوية.

وإنّ مسلمة الواقعية الجديدة على أنّ النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي على الشرعية الدولية. جعل من الفواعل الدولية، وعلى رأسها الدول، تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول.

***أهم مبادئ و أفكار الواقعية الجديدة:**

انّ مسلمة فوضوية النظام الدولي(Anarchy) في تحليل الواقعية البنيوية أدى بها إلى التسليم أيضا بانّ الدول هي وحدات متشابهة، ولا يوجد تمايز في الوظائف بين الدول المختلفة، بالتالي كل الفواعل تخضع لطبيعة النظام أو النسق السوي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية. الدول هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، لأنّها الوحيدة التي تملك وسائل العنف المنظم، أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية، والواقعية الجديدة لم تستغني عن الدولة كفاعل وحيد، لكنها أرادت إعطاء تبرير علمي لهذه الفرضية، وهو أنّ هذا الفاعل يمتلك وسائل القهر الشرعية.

تنطق الواقعية الجديدة من مسلمة أنّ هدف الدول هو المحافظة على البقاء، وعليه تبذل مجهودات داخلية(تقوي الاقتصاد، بناء القوة العسكرية...) ومجهودات خارجية(بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المادية...) أما نتاج السلوك الخارجي للدول هو ميزان القوى، لكن القوة ليست هدفًا أو غاية في حد ذاتها. ولهذا فالدول تضل لانضمام إلى الطرف الضعيف بهدف حقيق التوازن. بالتالي فالميزان لا يكون دائما في إطار الدول الكبرى بل حتّى الصغرى تحاول تحقيق ذلك فالانضمام إلى الطرف القوي سلوك غير عقلاني لأنّه لن يحقق إلّا زيادة في اختلال الميزان ميلاد الهيمنة والسيطرة.

***إسهامات المدرسة الواقعية الجديدة في تحليل الساسة الخارجية:**

يتميز إسهام المدرسة الواقعية الجديدة في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، وفي حقل السياسة الخارجية بشكل خاص بأنّه يمثل تطورا لمقولات مدرسة تحليل النظام، خاصة فيما يتركز على عملية التحليل على مستوى النسق، فالتغيير في بنيان النسق العالمي يؤثر في بنيان السياسة الخارجة للوحدات المكونة له.

إذ تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، وتفاعلات البيئة الدولية يتحدد من خلال افتراض مسلمة السلوك العقلاني للفاعل أو الدولة، أي أنّ جميع الدول في إطار تفاعلها مع النسق الدولي .فهي تتصرف في الكثير من الأحيان بالعقلانية.

إنّ بنية النظام الدولي الفوضوي هي التي تؤدي حسب" كينث والتز "إلى تشكيل السياسة الخارجية للدول، لأنّ النسق الدولي هو عبارة عن حوافز وقيود أو يخلق مجموعة من القواعد والقوانين يجعل من أثناء تنفيذ سياستها الخارجية مرتبطة بهذه القيود.

حسب الواقعية الجديدة فإنّ الدول مدركة لما يتهدد من أخطار، ولا يكون تصرفها أو سلوكها إلّا تصرف وسلوك عقلاني استجابة لشروط وقيود وقوانين النسق الدولي حسب قول وشرح "كينث والتز" :"إنّ بنية النسق الدولي الفوضوية توفر حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية، حيث تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذه فرضية العقلانية."

إنّ الواقعية الجديدة بإقرارها فوضوية النظام الدولي، ونتيجة لربط سلوك الفاعل العقلاني بهذه الفوضى أثناء تنفيذه لسياسته الخارجية، فإنّ الفاعل يجد نفسه أمام قص حاد وفاضح لحجم المعلومات الضرورية لسلوك الفاعل العقلاني نتيجة سببي:

1- أنّ غالبية الدول تخفي المعلومات عن بعضها البعض.

2- أن غالبية الدول تقدم المعلومات المتوفرة الخاطئة.

وهذا لتجنب الدّول أي تهديد من طرف الدول الأخرى مما يؤدي إلى أخطاء أثناء حساب لدول لمصالحها العقلانية.

إنّ نموذج الفاعل العقلاني حول صنع القرار عند الواقعيين الجدد يعبر أنّ الدولة هي فاعل وحدوي، حيث تواجه العالم الخارجي كوحدة مدمجة مع بعضها، وأنّ الدولة هي فاعل عقلاني تختار السلوك الذي يؤدي بها إلى تحقيق مصلحتها الوطنية، بالتالي تحقيق(المكاسب النسبية).

3- نقد المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة:

تعرضت المدرسة الواقعية لعدّة انتقادات بسبب أخذها بمفهوم القوة كمتغير رئيسي في وضع نظام العلاقات لدولية، ومتابعة تطورها وإهمالها لباقي المؤثرات الاجتماعية غير المادية كالعوامل الروحية والمعنوية، مما لا يكفي لشرح وتفسير هذه العلاقات.[1]

أما الانتقادات التي وجهت إلى الواقعية الجديدة:

أولا: الافتقار إلى الحيز الذي تعطيه للدول لتغيير النظام بنفسها.

ثانيًا: رؤيتها حل إقامة المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: النظرية السلوكية:

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، وتبلورت بشكل أساسي في الستينات، وهدفت إلى إيجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية باعتمادها على قواعد ومناهج بحت علمية ومقارنة تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات الواقعية في العلاقات الدولية.

1-تعريف النظرية السلوكية:

هناك من يعرّف السلوكية بأنّها: " منهج في دراسة علم النفس، ترى السلوكية أنّ النظرية النفسية ينبغي ألّا تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر، وقياسها على نحو موضوعي، ولكن الحالات الذهنية للعناصر لا ترضى هذه المعايير، وينتقد التحليل السلوكي غالبا بسبب تردّده المفرط في الذهاب إلى أبعد مما هو ملاحظ على نحو مباشر، وبسبب البحث الكثير في القابلية، وليس أهميتها أو ما تثيره من الاهتمام ".[2]

وهناك من يعرّف السلوكية: "تنطلق في تحليلها للحياة السياسية على أنّها مجموعة قوية (رسمية وغير رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس، وعالم السياسة الدولي، وهو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب، فهم يبدون(السلوكيون) بدارسة السلوك الفعلي الذي يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أنّ الفرض يحدّد لهم العلاقة بين عاملين أو أكثر..."

[1] عامر مصباح، مرجع سابق

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص280

2- الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية:

إنّ أهم ما ميّز الثورة السلوكية في العلاقات الدولية هو ظهور مجالات دراسة فرعية صاحبتها تحديات بناء أطر نظرية مناسبة لهذا الفرع، وعلى رأسها السياسة الخارجية، وتطمح المدرسة السلوكية إلى وضع علم السياسة الخارجية يقوم على إخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من أجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

ويرتكز التجديد الذي جاءت به السلوكية في السياسة الخارجية مقابل التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية بالخصوص حول نقطتين أساسيتين:

- **الفرد كوحدة تحيل مركزية:**

لطالما اعتبر المحللول الكلاسيكيون للعلاقات الدولية خاصة الواقعية الكلاسيكية أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، لكن بالمقابل تعتمد السلوكية على منهجية تشخيصية للدول بمعنى تحليل الدول من خلال أشخاص صناع القرار فيها، فمقابل الدول كفاعل وحدوي، حيث يركز المقترب الإدراكي على دور نفسية صانع القرار المقترب المؤسساتي على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

- **البيئة النفسية للفرد في مواجهة فرضية العقلانية:**

تعرضت فرضية العقلانية للعدد من الانتقادات، حيث بدأت الدارسات تركز على الفرد ودوافع الفرد، وتأثيرها على سلوكيات الدول، وبدأت الأبحاث حول الأسباب التي تدفع القادة أو الدّول بطريقة لعدّة أسباب معيّنة، فتكلّم" جرفس "عن دور سوء الإدراك، وتأثيره على عملية القرارات، فيقول أنّه الفاعل كدولة أو كفرد قد لا يعرف كيف يتصرف في بعض الأوقات.[1]

- **نقد المدرسة السلوكية:**

على الرغم من منهجية المدرسة السلوكية في البحث العلمي ومحاولة ربطها بالعلاقات الدولية، فإنّها تعرضت لبعض الانتقادات أهمها:

- تنقد بأنها تبتعد عن الواقع الدولي لعدم تمكنها من إخضاع بعض الظواهر الموجودة في العلاقات الدولية كالجوع والمرض وغير من الظواهر.

- إنّ الفصل بين القيم السياسية أو غير السياسية المؤثرة في شخصية الباحث، كما تدعي هذه

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق ، ص322-323

المدرسة غير صحيحة، بحيث أنّ القيم موجودة ومؤثرة في البحث ونتائجه.

هناك فرق أحيانا بين التكهن والتنبؤ بالمستقبل وصعوبة التوقع الحتمي بحوادث المستقبل.

إنّ هذه الانتقادات وغيرها ساهمت إلى حد ما في إضعاف موقع المدرسة السلوكية، ودفعت بعض الباحثين والمفكرين إلى إجراء أبحاث ودراسات جديدة شكلت فيما بعد طروحات للمدرسة الجديدة ل "سميث "مدرسة ما بعد السلوكية.

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية

أهم مبادئ النظرية الليبرالية الجديدة في فهم العلاقات الدولية:

النظرية الليبرالية الجديدة:

يرفض الليبراليون الصورة التي تقول بها الواقعية على أن السياسات الدولية تقوم علا منطق القوة،فهذه الصورة للسياسات الدولية لا تخذ في الاعتبار العواقب الهامة للعديد من التطورات المعاصرة تحت تأثير قوى عديدة نابعة من الاعتماد الدولي المتبادل:

و قد استمرت أفكار المدرسة الواقعية تمارس سيطرتها و نفوذها في حقل العلاقات الدولية،لكن مع نهاية السبعينات من القرن العشرين،عرف المنظور الليبرالي تطورا كبيرا خاصة بعد إصدار كتاب روبرت كيوهان و جوزيف ناي بعنوان International and word politics وتطور العلاقات الإقتصادية الدولية و تشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية فالليبراليون يرون بأن السياسات العلاقات الدولية و اقتصاديات العلاقات السياسية الدولية أي الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين،في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء و الثروة تمثل محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية[1].

كما أن الليبراليون ينظرون إلى العلاقات المجتمع على أنها لها تأثيرات أساسية على سلوك الدولة في السياسات العالمية،أي أن الأفكار الاجتماعية و المصالح و المؤسسات تؤثر على السلوك من خلال تشكيل أفضليات الدولة.هذه تعتبر غاية مهمة في ظل الحسابات الإستراتيجية للحكومات و هذه العلاقات تتشكل بواسطة المؤسسات الداخلية أو بواسطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل،أو من خلال الأفكار المتعلقة بتوفير الحاجات العامة القومية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.و

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق ، ص 340.

بالتالي فإن الليبرالية(الشبكة العنكبوتية)في تفسيرها للعلاقات العامة عوضت لعبة البلياردو للواقعية (Boulles des billards) و التي مفادها أن العلاقات الداخلية و الخارجية غير مرتبطة.

إن من أهم المبادئ للمنظور الليبرالي و التي تساعد على فهم العلاقات الدولية تتمثل في:

– يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد و هو منطق التعاون و التقارب بين الدول و محاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينهم.

–التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات و منظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن و تقليص حدة التهديدات.

– نشر القيم الديمقراطية و تقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل فيما بينها غالبا ما تكون الصراعات بينها و بين دول غير ديمقراطية.

– نشر التجارة و القيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود و التبادل الحر و تطوير شبكة رأس المال فوق القومي.حيث أن هذا التدخل يحقق الأمن تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول و الشعوب كل الفاعلين في النظام الدولي و بالتالي التوصل إلى العولمة.

و تشير تقاليد الليبرالية تعتمد على الفلسفة السياسية التي يعود تاريخها إلى جون ستيوارت ميل John Stuart Mill مازيني جوزيبيGiuseppe Mazzini و درو ويلسون Woordrow wilson و جون ماينار كينزوJohn Maynard

الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية الجديدة:

تتمثل أهم الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة في:

– رغم أن الأفراد و الدول عقلانيون إلا أن القدرة على حل المشكلات مرهون بالعمل الجماعي.

– التعاون الدولي يعود بالمنفعة المشتركة و يعتبر ممكنا بل مطلوبا أيضا[1].

– تلعب الفواعل من غير الدول دورا محوريا في الأحداث الدولية،فالليبرالية قدمت تعريفا مخالفا للفاعلين عن تعريف الواقعية،فهي ترى بأن الفاعلين هم أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد و القيم و الذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود،فهي ترى بأن المسألة لا تتعلق بأهمية

[1]وليد عبد الحي، مرجع سابق ، ص 340.

الدول،بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا عل المحصلة النهائية في السياسة الدولية و من أبرز هذه القوى:

*المنظمات الدولية(الحكومية و غير الحكومية):

تعرفها على أنها هياكل مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية و يتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف و الدول،تتخصص كل منها في خدمة أهداف يعنيها من أجل التقدم البشري المتكافئ على صعيد السلم،الأمن،و الاقتصاد،و الرخاء،و التلاقي الثقافي،و تكامل القيم الإنسانية.

*القوى العابرة للقومية(الشركات متعددة الجنسيات):

و التي تعتبر إحدى الفواعل الهامة التي برزت في الساحة الدولية و إحدى التحديات لسلطة الدولة خاصة من ناحية الاقتصادية فهي تتمتع بقوة و نفوذ في علاقتها مع الدول،الأمر الذي جعل العديد من الدول عازفة عن ممارسة التحكم عل أنشطتها.فهي بالرغم من أنها تفتقر للقوة العسكرية،لكنها تمتلك موارد اقتصادية هائلة،بالإضافة إلى فواعل أخرى كما تقول الليبرالية سواء كانوا جماعات أو أفراد،أما فيما يخص أيضا التصور الذي تقول به الواقعية أن الدولة فاعل موحد ،فإن الليبرالية تفترض أن الدولة ليست موحدة بل هناك داخليا مصالح متنافسة وقد تكون متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية و جماعات المصالح و الضغط و المؤسسات الإعلامية...

- تتوزع القوة في النظام الدولي و تتناسب بين مختلف الفواعل.
- الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض "نظرة اللام الديمقراطي".
- تسعى الدول للحصول على المكاسب المطلقة و ذلك مقابل المكاسب النسبية حسب التصور الواقعي.

المفاهيم الأساسية في التحليل الليبرالي الجديد:

يعتمد التحليل الليبرالي الجديد على مجموعة من المفاهيم في بناء فرضياته،و ينظر بطريقة مختلفة إلى بعض المفاهيم التي طرحها النموذج الواقعي،مثل القوة و المصلحة القومية و الأمن بالإضافة إلى مفهوم الإعتماد المتبادل

- الأمن:

ينظر الليبراليون إلى مفهوم الأمن من تصور آخر مخالف للتصور الواقعي،حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي عند الواقعيون بمفهوم الأمن الجماعي.

فالليبراليون يرون أن هذا الأخير يتحقق من خلال إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول و بالتالي وجود فاعلين غير الدولة عكس منظور الواقعي.

و هذا التصور الليبرالي البديل يقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي يقصد مواجهة أي فاعل آخر،و الفاعلين هنا قد تكون منظمات مؤسسات دولية و إقليمية.

كما أن المأزق الأمني عند الليبراليين هو انعدام وجود اتصال و نقص المعلومات بين الأطراف و الفاعلين مما يؤدي إلى أزمة ثقة و تخوف بين الدول و ظهور حالة اللا أمن بالنسبة للدول و بالنسبة للقوى الكبرى،و بالتالي فإن الاتصال ين الدول عن طريق هذه المؤسسات و المنظمات شيء ضروري و مهم و مركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.

*القوة الناعمة:

قدم الليبراليون تصورا آخر لمفهوم القوة يعكس تصور الواقعيين الذي يقوم على مفهوم القوة لديهم على أساس العوامل المادية فجوزيف ناي يرى بأن للقوة قسمين:الشق الصلب و الشق الناعم.

فهو يرى أن كل من القوة العسكرية و الاقتصادية مثالان للقوة الصلبة و يمكن استعمالها للإقناع(جزرة)أو التهديد(عصا).كما يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة.إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها و ذلك لأن الدولة الأخرى أن تتبعها ،تعجب بقيمها و تتشبه بمثلها،تطمح للوصول إلى مستوى رخائها.و بالتالي هذا النوع من القوة تجعل من الآخرين أن يريدون ما تريد و هي القوة الناعمة.

و التي تعرف على أنها:"قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضليات و صالح ذلك البلد"،وهي تنشأ من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الأيديولوجية و كذلك قواعد و مؤسسات النظم الدولية.

خلاصة الفصل

تبقى السياسة الخارجية وفق النظريات التي تم وضعها لتحليلها و الخروج بنتائج مرجوة فيها مرهونة بتوظيف أدواتها بناءا على محددات رئيسية متوافقة مع كل البيئات و الأوقات سيما و أن النظام الدولي بين وفق مقاييس السيطرة و النفوذ التي تحددها معطيات الواقع المرسوم على ضوء المصالح القومية لهذه القوة أو تلك، لكن تبقى السياسة الخارجية هي أسيرة ذهنية صانع القرار وفق النظام المعمول به داخل الوحدة الدولية فهو الذي يحدد الأداة التي يتم استخدامها وفق الأزمة المطروحة على الساحة أو قد يقوم باستخدام الأدوات جميعها على فترات متباعدة، و هذا الاستخدام يتطلب صناع قرار متميزون عقلانيين مسيطرين على عمل هذه الأدوات و طرق تنفيذها فالمفاوضات و الاعتماد الاقتصادي المتبادل و المساعدات الخارجية و تدريب القوات و تحريك القوات لصد العدوان أو تهديد باستخدام القوة و التحالفات و توضع وفق برامج و يتم ترتيبها وفق الأولوية و الأهمية، و عليه فان هذه الأدوات و غيرها تتشكل ضمن البدائل و الخيارات التي يضعها صانع القرار من أجل إدارة سياسة خارجية ناجحة و رشيدة.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الصينية

تمهيد

على مدار التاريخ ظلت الصين دولة مهمة في النظام الدولي، بفضل قوتها الكامنة الكبيرة: المساحة الكبيرة والموارد الضخمة والتعداد السكاني الضخم، لكن أهميتها بالنسبة للسياسة الدولية قد ازدادت بشكل كبير منذ وضعت إصلاحات السوق التي بدأها دنغ شياو بينغ الصين في مسار عمل يمكن أن يحول بسرعة إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية، هذه العملية مهمة ليس فقط لأنها تعد بالتحول الداخلي لإحدى أقدم الحضارات في العالم، ولكن أيضاً لأنها إذا اختتمت بنجاح يمكن أن تؤدي إلى انتقال جذري في السلطة داخل النظام الدولي، وتنتهج منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وذلك لأسباب تاريخية مرتبطة بنظرة الصينيين للعلاقات الدولية، وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه السياسة في حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، فقد ظلت تنتهج مبدأ الاستقلال وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية.

المبحث الأول: مدخل للسياسة الخارجية الصينية

تعد السياسة الخارجية الصينية محل مخاوف و هواجس للدول الأخرى لأنها قامت بأعلى معدلات نمو في التاريخ و هذا ما جعلها تعرف بالصعود السلمي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى أسس و مرتكزات السياسة الخارجية الصينية و في المطلب الثاني المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية و في المطلب الثالث و الأخير إلى أهداف السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الصينية

تنتهج الصين سياسة خارجية تهدف لحماية استقلالها و سيادتها ووحدة أراضيها، وتوفير ظروف دولية جيدة للإصلاح والانفتاح، فظلا عن حماية السلم العالمي و دفع النمو المشترك و تشمل مضامينها الرئيسية:

-انتهاج سياسة خارجية مستقلة و المبادرة لبناء التعاون الدولي.

-عدم الانحياز إلى أي دولة كبرى أو مجموعة دول.

-عدم الانضمام للأحلاف العسكرية، و عدم المشاركة في أي سباق تسلح.

-عدم انتهاج أي توسع عسكري.

-معارضة نزعة الهيمنة في العلاقات الدولية و العمل على حماية السلم العالمي، والدعوة إلى المساواة بين الدول سواء كانت دول كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، و ضرورة الحل السلمي لحل النزاعات و الصراعات بين الدول من خلال التفاوض، بدلا من اللجوء إلي التهديد و القوة.

-دفع إقامة نظام دولي سياسي و اقتصادي جديد عادل و معقول على أساس مبادئ التعايش السلمي و مبادئ العلاقات الدولية الأخرى المعترف بها.

-الاستعداد لإقامة و تطوير علاقة الصداقة و التعاون مع كافة الدول على أساس الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي.

-تطبيق سياسة الانفتاح الشامل على الخارج، و الاستعداد لإجراء التبادل التجاري و التعاون الاقتصادي و الفني و التبادل العلمي و الثقافي، على أساس المساواة و المنفعة المتبادلة مع مختلف الدول و المناطق في العالم لدفع الازدهار المشترك.

-المشاركة بنشاط في الأنشطة الدبلوماسية متعددة الأطراف، والعمل كقوة ثابتة لحماية السلم العالمي و الاستقرار الإقليمي.[1]

-تعد الصين عضوا مؤسسا للأمم المتحدة و واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وفي يونيو1945 وقع وفد الصين الذي ضم ممثلين من الحزب الشيوعي الصيني، على ميثاق الأمم المتحدة في الفترة من 1949(تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية) حتى 1971 حرمت جمهورية الصين الشعبية من تمثيل الصين في الأمم المتحدة، حيث احتلت تايوان مقعد الصين حتى 25 أكتوبر1971عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 26القرار رقم 2758 الذي ينص على إعادة كافة المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة و الاعتراف بممثل حكومتها باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للصين.

-الصين عضو مشارك في العديد من المنظمات و المنتديات الدولية أهمها:

منظمة التجارة العالمية WTOمنذ 2001-رابطة دول جنوب آسياASEAN3-الوكالة الوطنية للطاقة الذرية IAEA-صندوق النقد الدوليIMF-حركة عدم الانحيازNAM-منظمة حظر الأسلحة الكيماويةOPCW-منظمة شنجهاي للتعاون SCO-منظمة الأبيكAPEC-بنك التنمية الآسيويADB-بنك التنمية الإفريقي-المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا-منظمة الأغذية و الزراعة-رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي...

[1] مجلة تكريم العلوم السياسية، العدد04، المجلد 02، 2015، الموقع الالكتروني https: //www.iasj.net/pdf تاريخ الاطلاع 05.05.2022

*كما تشارك جمهورية الصين الشعبية في العديد من البعثات منها: بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا و اريتريا–قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان– بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا– بعثة الأمم المتحدة في السودان[1].

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

المقصود بمحددات السياسية الخارجية، العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، إذ أن أي تغيير يطرأ في أحد هذه العوامل، قد يؤدي إلى حدوث تغيير في مجرى السياسة الخارجية، ويختلف الباحثون في تصنيفهم لمتغيرات السياسية الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهنا من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وأخرى نفسية، في حين نجد البعض الآخر، يصنفها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية وعموميا، ثمة محددات أو عوامل تؤثر في توجهات الصين الخارجية، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي.

أولا: المحدد الجيو استراتيجي

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسية الخارجية لأية دولة، وهو الأمر الذي أكدت علي دراسات" **ماكيندر"و تشارلز ماكلوهان"**، ويقال أن نابليون قيد قال يوميا، أن معرفة جغرافية الدولية تعني معرفة سياستها الخارجية، ولذلك فمن المفيد إبراز أهم معالم المجال الجغرافي الصيني[2] .

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، و تتربع على مساحة تقدر ب 175787672 كليم مربع ، وتعيد ثالث أكبير دول العالم مساحة بعد كيل من روسيا وكندا، تقع الصين بين دائرتي عرض° 12 و° 54 ، وبين خطيي طول° 74 و° 135 ، وهي بذلك تعيد حقا" دولة قارة"، وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقية شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، باكستان، الهند، فيتنام وكوريا الشمالية إن هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحوالي 5511 كليم، ومن الشرق إلى الغرب بحوالي 5811 كلم وهذا العمق جد مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي، من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري و إعادة تنظيم الصفوف واستدراج قوات العدو، وأيضا القدرة على الرد، خصوصيا في حالة التعرض لهجوم نووي

[1] الموقع الالكتروني https : www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع 05.05.2022
[2] إسماعيل صبري مقلد و محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت1999.

و من جهة أخرى، يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة، مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد، هذه العوامل كلها تمنح لصانعي القرار الخارجي الصيني القوة والثقة الكافيين للمناورة أمام الدول الأخرى.

و يلعب العامل الجغرافي في الصين أيضا دورا جيوسياسيا مهما، باقتسامها حوالي 81111كلم من الحدود البرية مع 14 دولة، أهمها كوريا الشمالية من الشرق، وروسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند وباكستان وأفغانستان من الغرب، وفيتنام من الجنوب، هذا العدد الكبير من الدول أدى إلى العديد من الصراعات والمشاكل الحدودية بين الصين ومعظم هذه الدول، ولقد أثبت التيار أن مسالة الحدود هي أكثر العوامل الجغرافية وضوحا في التأثير على السياسة الخارجية والمؤدية إلى العديد من النزاعات بين الدول.

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية كطريق الحرير والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين" daor kliS" الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا .

وأيضا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال تجارتها الخارجية، ومن أهم هذه الموانئ وأكبرها ميناء "شنغهاي"، ومن جهة أخرى فهن قرب الصين من دول العالم الثالث، أثر على سياسيتها الخارجية تجاه هذه الدول، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بالتعاون" جنوب- جنوب."

ومن أهم القضايا الجغرافية بروزا في السياسة الخارجية الصينية هي الحركات الانفصالية و التي تتمثل في قضية جزيرة تايوان، هذه القضية التي لها أهمية سياسية وأمنية وإستراتيجية واقتصادية جوهرية بالنسبة للصين، كذلك قضية التبت و إقليم سينجيامغ و جزيرة هونغ كونغ والتي على أساسها تحددت السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول.

الحركات الانفصالية:

من التحديات التي تواجه الصين وتعد من أهم محددات السياسة الخارجية الصينية هي الحركات الانفصالية، فتعدد القوميات داخل الصين كان من الأسباب الرئيسية التي تعرضها إلى الحركات الانفصالية التي تطالب بالحكم الذاتي للحفاظ على خصوصيتها وهويتهم، وهذا ما ترفضه الحكومة الصينية التي دائما تؤكد على رفضها لأي عمل يؤثر بالسلب على وحدة وسلامة أراضيها، وفيما يلي سيتم تناول قضية تايوان، وإقليم التبت، وإقليم شنجيان ، وجزيرة هون كون.

أ- المشكلة التايوانية:

مشكلة تايوان هي مشكلة ممتدة منذ القدم: فعندما قامت اليابان بغزو الصين أجبرت الصين في ذلك الوقت على التنازل عن تايوان في 1215 م، وقد أصدرت الصين وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في 1143، " إعلان القاهرة "الذي يؤكد على ضرورة إرجاع اليابان الأراضي التي احتلتها كتايوان للصين ثم انضم الاتحاد السوفيتي للمطالب الصينية والتأكيد على حقها في استعادة أراضيها، وفي أغسطس 1945 م أعلنت اليابان استسلامها واسترجعت الصين الأراضي المحتلة بما فيهم تايوان، ولكن مع إعلان تأسيس الحكومة المركزية الشعبية لجمهورية الصين في أكتوبر 1941 م، أسير القيادة الغير شيوعيين إلى تايوان وأعلنوها دولة الصين الشعبية، وفي ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الحماية لتايوان واعتبرتها الحكومة الشرعية للصين.

ومنذ ذلك الوقت وهناك انقسام في الداخل الأمريكي بشأن قضية تايوان فيرى البعض أن الموقف الأمريكي تجاه القضية التايوانية يجب أن يرتكز على أن ضرورة استخدام الأساليب السلمية ومعارضة أي استخدام للقوة لتسوية هذه القضية، حيث إن حل هذه القضية يحتاج إلى الكثير من الحوار والمرونة تحت مسمى" الصين الواحدة"، ويقترح أصحاب هذا الاتجاه الكونفدرالية كحل لهذه القضية حيث" صين واحدة وإدارتين"، بحيث تتنازل تايوان عن السيادة المطلقة للصين في مقابل الاعتراف السياسي بنظام الحكم في تايوان، بينما يرى البعض الآخر أن تايوان استطاعت أن تطور نظاما ديمقراطيا وتحقق الكثير من الإنجازات الاقتصادية الكبيرة، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمي حق الشعب في تقرير مصيره باعتبارها المدافع عن قيم الديمقراطية في العالم .

والقضية التايوانية من القضايا المعقدة في السياسة الخارجية الصينية حيث إن في ظل تنامي الطموح الصيني، والتأكيد الدائم على مبدأ" الصين الواحدة "يصبح من الصعب الاعتراف باستقلال تايوان أو حتى الموافقة على اقتراح الكونفدرالية التي يعطيها نوع من أنواع الاستقلال هذا من جانب، وبالتالي فيهن الصين دائما تؤكد على ضرورة عودة تايوان إلى الوطن الأم، أما الجانب الآخر فتايوان ترى نفسها أنها نظام سياسي ديمقراطي وله هوية وطنية واضحة ومن ال*صعب أن ترى نفسها مقاطعة صينية من جديد.[1]

[1] د.عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ألمانيا-برلين، ط01، 2018، ص99

ب- قضية التبت:

قضية التبت من القضايا التي كثيرا ما تثار وتنظر الصين إليها على أنها حركة انفصالية وهذا ما لا تسمح به، وأنها ليست بقضية عرقية ولا دينية ولا تتعلق بحقوق الإنسان، فإقليم التبت هو إقليم تسكن أقلية دينية زعيمهم الروحي هو" الدلاي لاما"، وهذه الأقلية كثيرا ما تطالب بالحكم الذاتي تحت ادعاء أنها تتعرض إلى العديد من الانتهاكات، ولكن الصين ترى أن إقليم التبت هو جزء من الأراضي الصينية ساد في الحكم الثيوقراطي الذي كان أشد ظلما من العصور الوسطى في أوروبا، ولذلك استطاعت الصين أن تحرر هذا إقليم في 1951 م، وتضم إلى أراضيها وتقيم في إصلاحات ديمقراطية.

قضية إقليم التبت كثيرا ما تستخدمها القوى المناوئة للصين للضغط على الصين باعتبار أن التبت أقلية دينية لها طابع خاص تتعرض للكثير من انتهاكات لحقوق إنسان، وأنها تتعرض لطمس منظم لهويتها الثقافية والدينية من خلال تغيير التوزيع السكاني بها ونقل الكثير من لصينيين إلى هذا الإقليم، وبالتالي يتحول السكان الأصليون إلى أقلية على أراضيهم وهذا ما يجب التصدي له.

ج- إقليم شينجيانغ:

يقع إقليم شينجيانغ في شمال غرب الصين، ويقطنه10مليون من الأويغور وهم السكان الأصليون للإقليم، وأغلب سكان إقليم من المسلمين .وكان يسمى إقليم شينجيانغ قديما بإقليم تركستان الشرقية، وكثيرا ما يطالب سكان إقليم بالانفصال تحت ادعاءات تعرضهم للتمييز ضدهم والقمع، وفي عام 1990 م طالبت القوات التركستانية بالانفصال عن حكومة بكين، وفي 2009م تجددت المطالب وكانت من أشد حركات الاحتجاج التي يشهدها الإقليم. وفي ظل تنامي موجة الحرب على الإرهاب عالميا، قامت الحكومة الصينية بتشديد قبضتها على هذا الإقليم، وقامت بنشر المزيد من قوات الأمن في الإقليم، وقامت بفرض قيود على ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين في هذا الإقليم كحظر الصيام في شهر رمضان لكل من موظفي الخدمة المدنية والمعلمين والطلاب.

د- جزيرة هونغ كونغ:

مرت جزيرة هون كون بالعديد من محطات الصراع، وهي كالتالي بالتفصيل:

-كانت جزيرة هون كون خاضعة للسيطرة الصينية إلى أن نشب الصراع بين الصين وبريطانيا

حيث رفضت السلطات الصينية التجارة البريطانية من تمرير تبغ الأفيون إلى الصين باستخدام هون كون مما أدى إلى قيام الحكومة البريطانية باحتلال الجزيرة في 1841 م.

-ثم بدأت حقبة الاحتلال الياباني لهونغ كونغ حيث استطاعت اليابان أن تهزم الجنود البريطانيين في الجزيرة في1941م، وبالتالي أصبحت الجزيرة تخضع للسيطرة اليابانية، ثم عادت الجزيرة مرة أخرى للسيطرة البريطانية في 1945 م بعد أن فشلت اليابان في السيطرة على الجزيرة وانتشر بها المرض والفقر.

-واستطاعت بريطانيا أن تحول الجزيرة إلى منطقة صناعية متطورة، وبالتالي عندما وقعت الصين وبريطانيا في 1984 م معاهدة تقضي بتسليم ملكية هونغ كونغ إلى الصين بشرط أن تتمتع بالحكم الذاتي[1].

-ومن ثم استطاعت هونغ كونغ أن تتمتع بالحكم الذاتي باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع، ولكن كثيرا ما تسعى" بكين "إلى أحكام السيطرة على الجزيرة كما حدث في 2014 م، حيث اقتراح حزم من إصلاحات الانتخابية من قبيل التابعين لحكومة بكين تسمح لبكين بمنع ترشح من لا ترغب لمنصب الرئيس التنفيذي للإقليم، ولكن الهيئة التشريعية في هونغ كونغ تصدت لهذه الاقتراحات.

-وكثيرا ما يشهد إقليم صراعات بين الداعمين للديمقراطية في هونغ كونغ والموالين للصين كما حدث في حفل تنصيب" كارى لام "الحاكمة الجديدة للجزيرة والذي حضره الرئيس الصيني، والذي يؤكد دائما على رفضه لأي صورة من صور تحدي هونغ كونغ للسلطة المركزية في بكين.

نخلص إلى أن المحددات الداخلية لها أثر كبير في تحديد السياسة الخارجية الصينية، وتفسير الكثير من تحركات السياسة الخارجية، وتفسر الدوافع وراء إقامة العلاقات مع الدول الأخرى.

ثانيا: المحدد البشري

إن مدى قوة العامل البشري أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأية دولية. لأن عنصر السكان أساس القوة الوطنية، وتبدوا أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة، وذلك لكون الحرب التقليدية، لزالت تلعب دورا مهما في المجتمع الدولي[2] ، بالرغم من التطور التكنولوجي المستمر، هذا بإضافة إلى مجموعة عوامل

أخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية، التي من بينها التجانس العرقي والديني، نسبة ودرجة التعليم في المجتمع، ومدى كفاءة وفعالية اليد العاملة المتوفرة.

[1] عمار شرعان، نفس المرجع، ص100.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول و النظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص180

وبفضل عدد السكان فيها، تحتل الصين المراتب الأولى من حيث تدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية، بفضل الانخفاض في أجور اليد العاملة، فالعمال الصينيون راغبون في العمل بأقل من111 دولار في الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل أو ربما أفضل من العامل الأمريكي في الصناعات التحويلية، وهم أكثر انضباطا وحماسية[1]، لديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظروف أكثر تخدم الصين إستراتيجيتين أساسيتين بهدف تحسين العامل البشري لديها:

-**الإستراتيجية الأولى:** تتمثل بالتزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري.

_أما **الإستراتيجية الثانية:** فتتمثل بالسعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين الذين تركوا البلاد، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل و التعليم في البلاد، وينظر إلى عملية الاسترجاع هذه كطريقة لجلب الكفاءات المبدعة في الوقت الذي تجري في عملية تغيير الثقافة التنظيمية داخل مؤسسات الأبحاث الصينية، وبسبب ذلك يتوفر مزيج قوي من المعرفة المحصلة في الخارج، والتي في الداخل، ومن زاوية أخرى يؤثر العدد الهائل من السكان في الصين في استهلاك الموارد الطبيعية و خاصة الطاقة، كما تلعب الجاليات الصينية دورا هاما في تحقيق أهداف السياسية الخارجية الصينية، وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تراهن الصين على هذه الجالية لتحقيق مصالحها وتقوية علاقاتها الخارجية.ويرتبط العنصر البشري الصيني بمحددات ثقافية ومجتمعية أي العناصر المتعلقة بالجانب الثقافي والحضاري والتاريخي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي [2].

ويتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية " **الهلان**"التي تمثل93 **%**من السكان، أي الأغلبية، بينما تتوزع % 7 المتبقية على جماعات اثنيه مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس " و"الويغيور"، إضافة إلى جماعة" زونغ" ، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية.لكن تلك النزاعات والتناقضات، لم تظهر بالحدة المسجلة في دول كالهند والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا سابقا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهوية وقومية ، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة" التبت "و" إقليم" كسنغ جيانغ " ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة، مسيحية وهندوسية. كما أن أهم ما يميز الرصيد الحضاري للمجتمع الصيني، هو

[1] دانييل بورشتين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، رقم271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2001، ص120

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، 187

ذلك الارتباط بالفلسفة والثقافة بالكونفشيوسية، التي تنادي بضرورة الأخلاق في الممارسات السياسية، وتدعو إلى تعميمها باعتبارها الجوهر الذي يحدد العلاقات بين عامية الشعب ويزيد من ارتباط الفرد بالعشيرة كنظام حكم سفلي والحاكم، كنظام حكم علوي، فالتركيز على الاعتبار الأخلاقي في الفلسفة بالكونفشيوسية، ربما هو الذي يفسر النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية، التي تقوم على المباد ئ الخمس للتعايش السلمي(الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أرضها، عدم الاعتداء المباشر، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المساواة و المنفعة المتبادلة والتعايش السلمي) وهي مبادئ تتفق من حيث الشكل و المضمون مع مبادئ الأمم المتحدة.

ثالثا: المحدد الاقتصادي:

إن انهيار الاتحاد السوفيتي، وطبيعة المعركة التي هزم بها، كان قد ترافق عمليا مع انقلاب نوعي في مفهوم القوة، ففي الوقت الذي بقي في العالم طيلة مرحلة الحرب الباردة محكوما باعتبارات، ومعايير التوازن الاستراتيجي العسكري، والقدرة على الردع ، وما يقتضي ذلك من سباق للتسلح، فان في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي أصبحت محكومة بصورة أساسية باعتبارات القوة الاقتصادية والتكيف مع منظومات التكنولوجية الحديثة، مما يعني أنه أصبح للقوة الاقتصادية الأهمية الكبرى في تعزيز قوة الدولة.

ولقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى وهي مرحلة ما قبل إصلاحات، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نموذج نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام المخططات الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاءة إنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات الاقتصادية التي عرفتها الصين كان لها الأثر البالغ في إعطاء اهتمام أكبر للسياسة وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد" دانغ شيانغ بينغ ، " حيث تراوحت نسيبة النمو في الفترة الممتدة بين 1972 و 1992 مابين1 و % 13 ، و فاقت نسبة النمو % 14 عام2007 كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2014 نحو 617,17 تريليون دولار تمثل نحو 32,12 من حجم الناتج العالمي الإجمالي، و 214711 تريليون دولار لعام 2015 وفق البنك الدولي، أما بالنسبة لعام 2016 فان تقرير آفاق

الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي قدر حجم الناتج المحلي 3 الإجمالي للصين 269,21 تريليون دولار[1].

وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين(1993-1996)12,5 %من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.

حيث وصلت نسبة مساهمة إنتاج الصناعي للشركات الأجنبية المستثمرة في الصين إلى حوالي % 35من الناتج الوطني الإجمالي للصين .وبالتالي نستطيع القول إن ايصلاحات الخارجية، حيث أنها كانت نقطة تحول في توجهات السياسة الصينية العامة، التي كانت تركز على الداخل، ولم تكن تولي اهتماما كبيرا للخارج.

وهكذا أصبح الأمن الاقتصادي في صدارة أولويات الأمن القومي الصيني، كما أن الحزب الشيوعي الصيني، يكتسب شرعية من نجاحاته الاقتصادية التي تحققها الصين تحت حكمه، وقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الصين كهدف من الأنشطة الاستخباراتية الاقتصادية وكذلك فعلت اليابان، لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية الغير المتوازنة بين المناطق الشرقية والساحلية، والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسيع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا أكبر اقتصاد عالمي مستهل للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي.

فالتنامي السريع والقوي لاقتصادها[2]، قد أثر على استهلاكها وحاجتها للموارد الطبيعية وخاصة الموارد الطاقية، ويمثل النفط والغاز الطبيعي أكثر الموارد الطاقية تأثير في السياسية الخارجية الصينية خصوصا بعد 1993، فقبل هذه السنة، كانت الصين دولة مصدرة للنفط، لكن بعد ذلك التاريخ تحولت إلى دولة مستوردة، الشيء الذي أثر على توجهات سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر تركيزا على إقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم حيث سجلت عجزا في إنتاجها المحلي من النفط مقارنة باستهلاكها من، بسبب معدلات النمو الهائلة لاقتصادها، وتمثل الصين مجموعة من الحقول النفطية تتركز أساسا في إقليم" سكياج " البري وحقولا بحرية قرب سواحل شنغهاي، ويعتبر حقل " DAKINGأكبر حقل للنفط في الصين ومع ذلك فالصين دولة جد غنية بالموارد المائية، وتجري داخلها أكثر من 1500 نهر، وبالتالي فان الصين بموارد الطاقة المائية تحتل المركز

[1] مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى الأقطبية، مجلة السياسة الدولية، العدد207، 2017

[2] حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر و الصين و الو م أ، الأردن: دار آمنة، 2014، ص135-139.

الأول في العالم، إذ تصل الطاقة المائية الكامنة إلى 680 مليون كيلو واط، فيما يتعلق بالمعادن تتوفر الصين على أغلب المعادن المعروفة في العالم، وساعدها ذلك على تطوير قطاع الصناعة، كما تعد الصين أولى الدول إنتاجا للفحم بلي إنتاجها عام 2000 حوالي 1170 مليون طن.

رابعا: المحدد السياسي

إن طبيعة النظام السياسي للدولة، يلعب دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياستها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة دون العودة إلى فهم إفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي لها.

تميزت المؤسسات السياسية في الصين بعمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه، الأمر الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره، على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها، إن من طبيعة الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه، وتاريخيا أبدي الصينيون ولائهم المطلق والطوعي، منذ ألاف السنين للإمبراطور.[1]

ونستطيع القول إن النظام السياسي في الصين الشعبية يتحدد في إطار جمهورية اشتراكية[2]، يحكمها الحزب الواحد، حيث نص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي وتمارس السلطة من خلال هذا الحزب، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية، في إطار نظام القيادة المزدوجة.

ولقد جسد المؤتمر الثامن عشر الذي انعقد في شهر نوفمبر 2012، للحزب الشيوعي الصيني محطة لبحث مستقبل الحزب وعلاقته بالدولة وتطوره في ظل المتغيرات الدولية، علاوة على إشكالات مرتبطة بتجديد النخب وتجاوز إشكالية البيروقراطية، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي ستتبعها الصين مستقبلا، وتؤكد الكثير من المؤشرات، أن ثمة رغبة قوية لدى القادة الصينيين في إجراء إصلاحات سياسية، وتجاوز انتقادات الغرب بخصوص قمع الأصوات المعارضة والهيمنة الشمولية للحزب الشيوعي على مؤسسات الدولة.

---

[1] وو . بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة، عدد210، يونيو1996، ص98

[2] إدريس لكريني، تحولات الصين و مستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، مارس 2013، العدد13، ص16

خامسا: المحدد العسكري

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي حيث يبلي عدد أفراد الجيش الصيني حوالي 2,2مليون جندي، ومن حيث التسلح(سواء الاستراتيجي أو التقليدي)، وكذا التقنية أو الكفاءة التكنولوجية، ويعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، وبفضل الأسلحة النووية، تحاول الصين على حد " بيار برينيه(Pierre Perniesh) "الانتقام من الاهانة التي لحقت بها عندما التقيت بالغرب، وكسر احتكار القوتين العظميين للقوة آنذاك، وتقوم الإستراتيجية النووية الصينية على أسس دفاعية، بمعنى أن الصينيين ملتزمون بعدم استعمال السلاح النووي، في حالة قيام أي نزاع مسلح بينها، وبين إحدى الدول الأخرى، إلا في حالة قيام هذه الأخيرة باستعمال هذا السلاح .أو في حالة تعرض مصالحها القومية العليا تايوان مثلا للاعتداء الخارجي المباشر والدليل على ذلك ، إحدى التصريحات التي صدرت عن أحد الجنرالات الصينيين عام 2002 ، والتي أشار فيها إلى أن بلاد على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم نووي أمريكي ضدها في إطار النزاع حول تايوان[1].

كما أن بحوزة الصين" نظم إطلاق (Delivry ms stsys) متطورة وعالية الدقة خاصة الصواريخ الباليستية، العابرة للقارات مثل (DF-4-) الذي يصل مداه إلى 7آلاف كلم و صاروخ (DF-5-) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها وبالتالي، إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى صواريخ متوسطة المدى (دونغ فانج15-21) وكذلك القاذفات إستراتيجية والغواصات النووية الحاملة للصواريخ.

سادسا: البيئة السيكولوجية وأثرها على عملية صنع القرار الصيني

تعد دراسة البيئة النفسية من العوامل الهامة في السياسة الخارجية، ذلك أن ظاهرة القيادة تعطي صورة واضحة عن القرار المتخذ من لدن صانع القرار.

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت الصين " بماوتسي تونغ" ، ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني "لاي شيوان" ، وعندما بلغ الكبر" دينيي هياو سينغ" ، اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة

[1] محمد عبد السلام، الاستراتيجيات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد164، أفريل2006، ص203.

العليا للرياضة، ولكن كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة و"جيانغ زمين " عندما واجه نفس الاختيار برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن الحادي والعشرين.

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد" ماو "كانت معظم قرارات السياسة الخارجية، يتم اتخاذها بطريقة عائلية كورليون في قصية (DOG FATHRE) وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد، تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة ومن بين محاور التغيير في الصين، إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات إدارة الحكومة المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة" ، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس" مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي"، كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضا فمن شأنه تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.

عملت الصين على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها، فعلى سبيل المثال، فيهن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دورا بارزا، في تحديد مصادر الفكر السياسي ومن ناحية أخرى، فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خيار الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي، هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين في مجموعة الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظرائهم من الخبراء الدوليين، بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

أما عن الأسلوب الذي يتبع الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة، وهو ما أثمرته نتائج الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاما مع بدء فترة إصلاح، حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتا طويلا في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .كما عملت أيضا على تعزيز تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات.

المطلب الثالث: أهداف و آليات السياسة الخارجية الصينية

1- الأهداف

تنهج الصين سياسية خارجية مستقلة ومتوازنة إلى حد ما، تتلاءم مع مبدأ" السلام والاستقلال "وتحدد موقفها وسياساتها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطي، ولا تخضع لأية ضغوط خارجية[1]. وفي إطار سياسة" الانفتاح والإصلاح "التي تنتهجها القيادة الصينية، تعمل الصين على تكثيف مشاركتها الدولية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بهدف الخروج من عزلتها السابقة، تتخذ السياسة الخارجية لجمهورية الصين من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، مرتكزات لتحقيق أهداف هذه الدبلوماسية، والمتمثلة أساسيا في حماية استقلال الصين وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة دولية ملائمة لتنفيذ الإصلاح والانفتاح على الخيار، وحماية السلام العالمي ودفع التنمية، ويمكن تمييز تاريخ الدبلوماسية الصينية إلى مراحل متباينة من حيث الهدف والغاية والدعامة والوسيلة.

إلا أن يطغى البعد الاقتصادي المحض على أهداف الآلة الدبلوماسية الصينية في الفترة الراهنة فترة" الصعود السلمي."

أ -البحث عن أسواق جديدة

يقول "ماركس": بدون إنتاج لا استهلا ك لكن بدون استهلاك لا يكون إنتاج، لأن الإنتاج حينئذ يكون بلا هدف فبواسطة الاستهلاك يصبح المنتج منتجا حقيقيا، يجب دراسة السوق قبل الشروع في الإنتاج، لأن حجم السوق وحاجاته هي التي تفرض كميات محددة من منتجات محددة. هذا ما تؤكد الفترة التي مرت بها أوروبا مابين 1883 و 1986 في ما يسمى باللازمة الاقتصادية الكبرى والتي تميزت بالانخفاض في الأسعار والارتياح وسعر الفائدة، وازدياد إنتاج السلع المصنعة، وارتفاع في البطالة، بسبب دخول معظم أوروبا عصير التصنيع، مما أدى إلى احتدام المنافسة على الأسواق، والتي انتهت بإيجاد المزيد من الأسواق في المستعمرات القائمة.

وعلى هذا الأساس يعتبر إيجاد أسواق جديدة أحد الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الصينية، بالنظر إلى الإنتاج الصيني الضخم، وفي هذا الإطار جاء لجوء الشركات الصينية إلى المستهلك الأفريقي الذي يحكم دخله المحدود ونوعية معيشته التي لم تبلغ الرفاهية بعد، وتسويق منتوجات تواءم القدرة الشرائية للإنسان الإفريقي، إذ عرفت العالقات التجارية

[1] أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا1991-2015، المركز الديمقراطي العربي، 19أغسطس 2016.

الصينية الأفريقية تطورا كبيرا، حيث تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ العام2000، غدت الشريك التجاري الثاني للقارة سنة2010بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل فرنسا، حيث وصل التبادل التجاري بين الطرفين 49، 198مليار دولار، أي نسيبة 16.8في المائية[1] .

وحسيب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان نهضة الجنوب:

تقدم بشري في عالم متغير، فقد ارتفعت خلال الفترة 1996-2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الإفريقية من مليار دولار إلى 140 مليار، أما في سنة 2013 فقد أصبحت الصين تمثل الشريك التجاري الأول لأفريقيا إذ تشير إحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار سنة 2013 و 2014 ليتجاوز حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الإفريقية بنحو الضعفين.

ب – توفير مصادر الطاقة

إن الصين في حاجة متزايدة للبترول لمسايرة نموها الاقتصادي، بمعدل نمو استثنائي بين 2%و % 11 مما جعلها تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط المستورد، خاصة إن احتياطها النفطي المؤكد ينتهي بحلول عام 2032(حسب دراسة لموقع insidermonkey)، ولهذا أصبح نفط القارة الإفريقية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية، ويأتي هذا الاهتمام منذ بداية تسعينيات القرن العشرين في سباق إتباعها سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط وتقليل الاعتماد شبه الحصري على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي، وتسمي الصين ذلك بلا تركيز الأخطار أو تشتيت الأخطار.

تحاول الصين شأنها في ذلك شأن القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقية لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في إفريقيا، فقد انتقلت الصادرات النفطية الإفريقية إلى الصين من % 11 سنة2007 إلى14 % سنة2011. فالنفط أصبح عنصرا استراتيجيا أساسا متزايد الأهمية في علاقات الصين الدولية، ويعكس صعودها في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، ولدبلوماسيتها الإستراتيجية ذات النشاط المتزايد والمصممة لتزويدها بإمدادات الطاقة في المستقبل.

[1] لحسن ألحسناوي، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات و الانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، ديسمبر2017، ص110.

ت – توسيع النفوذ

ترى الصين ان لابد من تجميع وسائل التكامل الإقليمي والاستراتيجي متعددة الأقطاب من أجل احتواء القوة الأمريكية المهيمنة، لأن الاحتواء أكثر مردودية من المواجهة الصريحة، ويتم ذلك من خلال فرض" نظام أمني جديد "مؤسس على التكتلات والشراكات والحوار والثقة المتبادلة، بديلا عن نظام قديم موروث عن الحرب البادرة .إنها تسعى إلى فيرض أحقيتها في إدارة شؤون العالم، ولذا التوجه في السياسة الخارجية الصينية بعدين أساسيين[1]:

دعم الموقف الصيني في القضية التايوانية، إذ تعيد تايوان من القضايا الشائكة التي لا طالما سبب قلقا وأرقا للصين وحيدّت من حركتها ودبلوماسيتها على السياحة الدولية .الأمير الذي دفعها إلى محاولة تطويق تايوان وتهمي حركتها على المستوى الدولي.

الحصول على الدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة: إذ تمثيل منبرا مهما لتحقيق أهدافها على المستوى العالمي، فقضايا مثل انتهاك حقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة واحتمال ضم اليابان إلى مجلس الأمن بوصفها عضوا دائما، و الخلاف حول حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي، كلها أمور تحتاج فيها الصين إلى دعم تثبت به وجودها وتوسع في نفوذها.

ث– خلق بيئة إقليمية خالية من التوترات

تعيد إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المجاورة جزء مهم من السياسية الخارجية الصينية، حيث تمكنت من حل قضايا خلفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة، وتطورت علاقات التعاون بينها وبين الدول المجاورة تطورا مزدهرا. ذلك إن بلدان آسيا هي المجال الأساسي الأول المستهدف بشعار نمو الصين السلمي .إذ تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة و آمنية ومزدهرة، وتؤدي دورا مهما في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في المنطقية. وهذا ما يتضح من خلال تقديم المساعدات أثناء الأزمة المالية الآسيوية سنة 1996 ودعم استقرار العملية الشعبية، وكذلك قيامها بأكبر عملية إغاثة خارجية تجاد الدول المنكوبة أثناء الزلازل البحري في المحيط الهندي، كما ويبرز هذا الملمح في السياسية الخارجية الصينية من خلال بذل الصين لجهود الوساطة بين أطراف القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية الأمير الذي تمخضت عن المحادثات الثنائية والسداسية وجنب شبه الجزيرة تصعيد الأزمة. ناهيك عن دعم الصين للتعاون الإقليمي من خلال منظمة شانغهاى للتعاون والمنتدى الإقليمي لآسيا ومؤتمر الحوار والتعاون لآسيا على صعيد التعاون الإقليمي.

[1] ابنسام محمد العامري، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الماعمة، مجلة المستقبل العربي، ص134 .

2- الآليات:

تستعين الدبلوماسية الصينية بمجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها المرسومة، من بين هذه الآليات ما يدخل ضمن نطاق مايسمى بالقوة الناعمة، و منها ما يدخل في نطاق القوة الصلبة:

أ- القوة الناعمة

استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تستفيد من عثرات الإدارات الأمريكية، بدءا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد كلينتون، وصولا إلى قصر نظر إدارة بوش الابن في مواجهة إرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وانعكس ذلك في إتباع الصين السياسية القوة الناعمة، واستخدامها الإقناع بدلا من الإكراه وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة.

ومنذ1997 بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث دشنت ما عرف باسم" إستراتيجية توزيع المكاسب win-winstrategy "في سياستها الخارجية، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا .واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقيات صداقة مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي، والأكثر من ذلك تبذل الصين جهودا حثيثة لتعزيز لغتها وثقافتها من خلال الإشراف على إنشاء برامج لتعليم اللغة الصينية في جامعات رائدة تمتد من كينيا إلى استراليا. ففي كمبوديا ذهبت وزارة التعليم الصينية إلى أبعد من ذلك عندما قامت بتمويل ن وإمداد المدارس الابتدائية والثانوية الكمبودية بمدرسي اللغة الصينية، فضلا عين استقبال عدد أكبر من الطلبة الأجانب في الجامعات الصينية الذي ارتفع عددهم 8000 من قبل عقدين من الزمن إلى 120 ألف اليوم.

وقد أثبت هذا الهجوم الجذاب الذي تمارسه الصين نجاحه الباهر المتمثل في ارتفاع شعبية بكين لدى العديد من البلدان كانت تتهيب منها إلى وقت قريب.

ب- الأخذ بزمام المبادرة لتوسيع النفوذ

تتمثل هذه الآلية في اقتراح مبادرات ومشاريع ضخمة عابرة للحدود ويأتي في مقدمة هذه المبادرات، مبادرة طريق الحرير أو" طريق واحد حزام واحد"، وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا[1]. ومشروع قد اللآليء، والذي يهدف إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين.

[1] كمال الدين شيخ العرب، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ص134.

اقترح الرئيس الصيني" شي جي بينغ " مبادرة طريق الحرير الجديد أو ما يعرف اختصار بالطريق والحزام سنة 2013 ، وأطلقت لهذه الغاية فعالية عالمية لمنتدى الحزام والطريق بالعاصمة بكين خلال يومي 14 و 15 أيار 2017 بحضور عدد من رؤساء وزعماء العالم، ذلك أن هذه المبادرة أصبحت المحرك الرئيس للسياسة الداخلية وللدبلوماسية الصينية خارجيا، ويبدو أنها سيتكون أحد أهم المحددات لتوجهات الصين تجاه العالم ومنها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. تروم هذه المبادرة إحياء وتطوير طريق الحرير القديم من خلال إنشاء وتشييد شبكات طرق وسكك حديدية، ومد أنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والانترنيت. ومن المنتظر أن تنتهي المرحلة الأولى من المشروع سنة 2021 على أن يكتمل بشكل تام في الذكرى المئوية الأولى لقيام الجمهورية الشعبية الصينية2049، وفي هذا الصدد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالسعي لخلق عالم جديد ضد مصالحها، حيث يرى" ويليام أنكدن "في كتابه الجديد " القرن الأوراسي حزام واحد طريق واحد "أن رؤية الجغرافي" ماكندر "حول الجغرافيا السياسية والتي حدد معالمها ورسم أبعادها في مقالاتي المنشورة سنة 1943 بمجلة الشؤون الخارجية، أسهمت في تشكيل فكر اسيتراتيجية العسكرية الأمريكية من هنري كيسنجر إلى بريجنسكي إلى فريدمان، وضمنت الهيمنة الأمريكية على رقعة الأوراسي في عالم أحادي القطبية، في الآن ما من قوة في الأرض ولا من قوة في البحر سيتحدد أبعاد الهيمنة في عالم جديد متعدد الأقطاب من دون المبادرة الصينية" الحزام الاقتصادي وطريق الحرير"، فالحقيقة الواضحة اليوم، أن جناحي الحزام والطريق يبسطا نفوذهما الاقتصادي على المنطقة المحورية ويلتهمان الأرض المركزية ويصلان إلى حدود اللاعب الغربي على رقعة الشطرنج الكبرى .

أما مشروع" عقد الآليات "فهو مبادرة بمليارات الدولارات تهدف من ورائها الصين إلى تعزيز نفوذها في منطقة المحيط الهندي وفرض قوتها الاقتصادية ونفوذها على طرق التجارة البحرية، من خلال توطيد العلاقات مع بلدان المنطقة لخلق عقد بحري من الموانئ يبدأ من بحر الصين الجنوبي، ميانمار، بنغلادش ، سريلانكا، باكستان و السيشل لتأمين من خطوط

سفن البحرية الصينية في الوصول إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، في مقابل ذلك تعبر الهند عن ارتيابها وقلقها من هذه المبادرة، وترى فيها محاولة صينية للهيمنة على منطقية المحيط الهندي لبسط السيطرة على شرق الكرة الأرضية، وتعمل في هذا الإطار مع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء هذا المشروع .

ت- التكيف مع التغيرات

إن التحول الحاصل في بنية النظام الدولي جراء انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الحسم العسكري في عدد القضايا كتحرير الكويت سنة 1991 و غزو أفغانستان 2001 واجتياح العراق 2003 ، ولد شعور بالاستياء لدى كل من الصين وروسيا ذلك أن مخلفات الحرب الباردة على مستوى توازن القوى العالمي يتعارض مع فكرة انفراد قوة عظمى واحدة بالتحكم في قواعد اللعبة العالمية. هذا الشعور تولد عن القوة اقتصادية لهذه الدول ومن الإيمان بفكرة مفادها أن اضطلاعا لدول الرائدة بأدوار سلبية في النسق الدولي سوف يجعل من إدارة الأزمات وتجنب الصراعات مسألة أكثر صعوبة و أقل إمكانية، فيما لو أتيحت الفرصة أمام دول أخرى لا تقل طموحا ولديها ما يؤهلها لكي تتولى دورا نشيطاَ في إدارة شؤون العالم في المستقبل .وفق هذا الافتراض يقوم التوجه الصيني الراهن، بالاعتماد على توظيف معيار الجيوبوليتيك آلية من آليات السيطرةوالنفو ذ.

ث -تقديم القروض والمساعدات

يعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسيعه في العديد من مناطق العالم، ففي دراسة أعدها مركزAIDDATA للأبحاث في تشيرين الأول 2017 وشملت تحليل المساعدات المقدمة مع تطوير معادلة خاصة بالمركز لقياس نتائجها، أظهرت أن بين أعوام 2000و 2014 خصصت الحكومة الصينية أكثر من 351مليار دولار أمريكي من التمويل الرسمي ل 141 دولة وإقليم حول العالم، في إفريقيا واسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى والشرقية [1]. وتعتبر إفريقيا في الوقت الراهن أحد أبرز الأمثلة على ذلك وتقسيم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات، وتنظر الصين إلى المساعدات التي تقيدها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وهو ما جعلها تطبع سياسيتها الرسمية بهذا الطابع تجاه هذه البلدان، إذ تحرص الصين على خطب ود الحكوميات في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية من خلال منحها القروض وتقديم المساعدات، متبعة في ذلك منهجا ذكيا لضمان استثمار هذه الأموال على الوجه الأكمل إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع يتم تحويل هذه الأموال إلى حساب هذه الشركات، وتوفر هذه الطريقة ثلاث أمور أساسية:

[1] جمانة فرحات، القوة الذكية سلاح الصين لغزو العالم، جريدة العربي الجديد، 10نوفبر2017.

أولا: ضمان بناء هذه المشاريع،

ثانيا: عدم ضياع هذه الأموال عبر سرقتها،

ثالثا: حصول الصين على سمعة طيبة لدى شعوب ومسؤولي هذه البلدان، وفي هذا الصدد قامت الصين بتخصيص 81 مليار دولار من المساعدات لتمويل مشروعات في البلدان الإفريقية، فقد ساهمت الصين في مد خطوط السكك الحديدية في انغولا وزامبيا، وشيدت السدود في الموزنبيق والسودان، بل وأصبحت تنافس الاستثمارات اليابانية في بعض بلدان جنوب شرق أسيا مثل الفلبين التي التزمت بكين نحوها بإقامة مشروع كبير للسكك الحديدية تقدر قيمته ب500 مليون دولار.كما عملت الصين ولا تزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرق أسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بكين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها في 2003، وتفوق نظيرتها الأمريكية في لاووس بثلاث أضعاف في العام 2003 ، وتساوت المساعدات الصينية مع الأمريكية لاندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها و تشعب اتجاهاتها.

- **إنشاء صناديق للاستثمار**

تزيد العولمة الاقتصادية من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من ناحية وتفاقم حالة من عدم التوازن من ناحية أخرى، فتواجه بعض الدول مخاطر تهميشها. إن الاقتصاد المعولم يتطلب التعاون المعولم الذي يعتبر وسيلة لتدبر الخلل التنموي في العالم وتجنب المخاطر الاقتصادية والمالية بصورة فعالة، وتمكين دول العالم من اقتناص الفرص الناتجة عن العولمة بما يحقق التنمية المشتركة، وعلى هذا الأساس تعمل الصين على عقد عديد الحوارات الإستراتيجية مع التكتلات الإقليمية والقوة الصاعدة، و تم إحداث منزمات وصناديق استثمارية ضخمة من قبيل: منظمة شانغهاي SCO في2001 من طرف ست دول (الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزيا، أوزبكستان وطاجاكستان) وهي رابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة فضلا عن التعاون الثقافي والإنساني. وقد أثبتت قدرتها على بناء منظومة أمنية حديثة، وقد تم توسيع عضويتها لتشمل كل من الهند وباكستان، وبذلك تصبح

المنظمة تضم أربعة دول نووية، ونصف سكان العالم في أفق تحقيق تكامل أوراسي، الأمر الذي يقلق الإدارة الأمريكية خصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من قرغيزيا بطلب من المنظمة سنة 2014 . كما التحق بالمنظمة كل من إيران ومنغوليا وأفغانستان كأعضاء مراقبين، بإضافة إلى سريلانكا وبيلاروسيا وتركيا كشركاء استراتجيين في الحوار.

مجموعة البر يكس تأسست في حزيران2009 وتضم روسيا، الصين، البرازيل، الهند و جنوب إفريقيا، وهي تضم أكثر من % 48 من سكان العالم، وتتربع على1/3 مساحة اليابسة في العالم.

د – القوى الصلبة: القوة العسكرية

بعد بلوغ الاقتصاد الصيني مكانة بارزة بين الدول الكبرى من حيث التقدم والنمو الاقتصادي، كان من الضروري أن تقوم الصين بتنمية قوتها العسكرية للتناسب مع مكانتها العالمية ولتحمي مصالحها الاقتصادية الممتدة عبر العالم، وبما أن الصين تعتبر أكبر مستهلك للطاقة وخاصة النفط، يتوجب عليها حماية الممرات المائية وإمدادات النفطية والتي تأتيها من دول ما وراء البحار من القارات ومناطق(الشرق الأوسط، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وسط آسيا، أمريكا الشمالية) وحماية الاستثمارات الصينية المرتبطة بهذه الظاهرة عالميا، هذا ما جعل البحرية الصينية أول بحرية تنافس البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار بعد انتهاء الحرب الباردة لضمان تدفق النفط وحماية خطوط الإنتاج والتوزيع من هذه الدول واليها[1].

لهذا السبب أولت الصين طوال السنوات الماضية أهمية خاصة لتعزيز قدراتها العسكرية، فيما جاء المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، ليقر بضرورة إحداث" تغيرات عميقة في مجال أمن الدولة، وأنه بالإضافة لمتطلبات العصر التي تقضي بإقامة دولة قوية وقوات مسلحة ذات قدرات قوية، علينا أن نسير في طريق تعزيز الجيش ذي الخصوصية الصينية"، بما في ذلك" تشكيل قوات مسلحة حديثة ذات قدرة جبارة تضم القوات البرية والبحرية والجوية وقوات الصواريخ وقوات الدعم الاستراتيجي، بالإضافة إلى تشكيل هيئة قوية وفعالة للغاية لإدارة العمليات العسكرية المشتركة .ففي تصنيف للقوة العسكرية لدول العالم في العام 2017 نشره موقع Global Fire Power تأتي الصين في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، في حين تحتل المرتبة الأولى عالميا لجهة عديد قواتها المقدر ب 751 ألف عنصر.

ويشكل نمو القوات البحرية الصينية بشكل متسارع إلى جانب تعزيز الصناعات الدفاعية وتطوير الأسلحة الفضائية الخطر الأكبر من وجهة النظر الأمريكية، ويأتي في هذا الإطار التواجد العسكري الصيني في جيبوتي، وفي ميناء" غوادر "الباكستاني، حيث تقول بكين الهدف من تواجد البحرية الصينية في هذه المناطق هو تأمين" طريق الحرير "وسفنها التجارية من القراصنة.

[1] محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2010.

ووفقا لورقة السياسة الدفاعية للصين التي صدرت في آيار2015 فان القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع استراتيجي ملائم مع التركيز على استخدام القوات والوسائل العسكرية، وتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين" سلسلة الآليات "و"حزام واحد طريق واحد". حيث يرى المراقبون أن قاعدة الصين في جيبوتي ستضمن مرور من للصادرات الصينية اليومية إلى أوروبا عبر خليج عدن وقناة السويس والبالغ قيمتها مليار دولار[1].

المبحث الثاني: استراتيجيات و مبادئ السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: الصعود السلمي للصين

تعد السياسة الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول، فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلبا أو إيجابا مع هذه الدولة أو تلك إذ كان للصين سياستها الخارجية الخاصة بها، مالا يمكن إخفاؤه أو نكرانه أن صعود أي دولة أو قوة، كثيرا ما يثير في الدول الأخرى مخاوف، وهواجس، و قلقا، وتلك هي حال الصين التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو هي الأعلى في التاريخ الإنساني، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة .وقد أثار صعودها السريع المذهل مخاوف الدول الغربية وقلقها، ولاسيما الولايات المتحدة التي لم تنظر يوميا إلى صعود هذا البلد على أنه صعود سلمي، بل كانت تميل دائما إلى عدد مصدرا يهدد مكانتها ومصلحتها القومية، وعاملا سلبيا يهدد الاستقرار العالمي الإقليمي[2].

رفعت الصين شعار" الصعود السلمي "لتبديد مخاوف القوى الإقليمية والدولية، وأصبح هذا الشعار بمثابة بوصلة للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرون.

[1] كمال الدين شيخ العرب، مرجع سابق، ص05.

[2] حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد14يونيو2015، ص66.

أ –مفهوم الصعود السلمي

هناك معتقد في الثقافة الإستراتيجية وهو أن الصين لم تكون يوما دولة عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب، ولم تهدد بلدنا أخرى .وهذا ما عبر عنه" ماوتيستون " :" إننا لا نرغب في إنش من تراب أجنبي"[1]."

وتجسيدا لهذا النهج، تنهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، كما وتغيب النزعة الاستعمارية عين السياسية الخارجية الصينية رغم عراقة حضارتها والتحولات التي شهدها النظام الدولي.

ظلت السياسة الخارجية الصينية لفترة ليست بالهينة رهينة لما عرف بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي، والتي التزمت بها منذ العام 1954 في إطار مؤتمر" باندونغ" ، عكست روح ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى السلم، التعاون/الشراكة بدل الصراع والتنافس [2].
كان لإنهيار الاتحاد السوفيتي في الربع الأخير من عقد الثمانينات، كان لها الأثر في توجهات الصين العالمية نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وهكذا فقد صياغة الصين رؤيتها الجديدة للنظام الدولي الجديد.

ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في العام 2003 ، وصاغتها آنذاك الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي"زينغبيجيان"، وقد حاول من خلال طرح هذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا في تغير هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة.[3]

وقد استخدمت أساسا من أجل طمأنة بلدان شرق أسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أن النمو الصيني الاقتصادي و العسكري لا يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة، وسيكون له نتائج ايجابية على الدول الأخرى، أي أن القادة الصينيين يصورون النمو الاقتصادي والعسكري في شكل لعبة غير صفرية Non–Zero Sum Games بين القوى المركزية في النظام العالمي المعاصر، حيث يدور التفاعل على أساس إقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى[4] .

---

[1] عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد21، يونيو2016، ص26.

[2] عائشة منافع، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، منشورات مؤسسة خالد الحسن للدراسات و الابحاث، الرباط، 2014 .

[3] علي حسن باكير، مفهوم"الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21أفريل2011.

[4] عبد الكريم صالح المحسن، الصعود السلمي و التوازن السياسي الصيني، موقع الحوار المتمدن.يونيو2012.

وقد فتحت نظرية"الصعود السلمي النقاش " داخل الصين إذ عارض البعض استخدامها فيما تحفظ البعض الأخير عليها وبالخصوص تيار الرئيس Jiang Zemin أو ما يطلق علي التيار القومي البراغماتي، وقد تركزت الاعتراضات على العديد من الأسباب كيان أبرزها وأهمها هو أن مصطلح مفهوم" الصعود "بحد ذاته ربما يثير مخاوف الآخرين سواء كيان سلميا أو غير سلمي، وفي خضم هذا النقاش اقتراح هذا التيار استبدال مفهوم "الصعود السلمي بمفهوم السلام والتنمية، الذي يعود في جذوره إلى الاستراتيجي الصيني" دينغسياوبينغ" مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصين المعاصرة منذ 1978في المقابل أصر التيار القومي الواقعي على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية، المهم أن يتم إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة الدولية.

لا تزال سياسة الصعود السلمي هي السياسة الرسمية المعتمدة في الصين، والتي يشدد قادتها دوما على أنها الخيار استراتيجي لبلادهم عمليا، المسألة أكثر تعقيدا ولا سيما مع مرور الوقت في ظل التقدم الصيني والتراجع الأمريكي .إذ هنا احتمال أن تغري القوة الصين لكسر حلقة الصعود السلمي، ومن ثم فرض مواجهة على النفط مع الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الأخرى في مناطق التماس، أو احتمال بأن تجاري الصين النظام العالمي القائم فلا تحاول أن تغير في من موقع القوي وإنما تتأقلم مع القوى الأخرى للتعامل معه بما يتناسب مع انتقال القوى من الغرب إلى الشرق دون صدام[1] .

المطلب الثاني : قوة الاقتصاد(سياسة المشي على ساقين)

إن المقوم الاقتصادي الذي حققت فيه الصين أكبر نسبة نمو في التاريخ المنظور، وبوأها المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية يشكل قوة ضاغطة عالميا فقد راهنت بشكل كبير على التنمية اقتصادية منذ العام 1979، حيث آثرت أن تحطم قيود العزلة، وتشق طريقها نحو الانفتاح على العالم الخارجي، نحو الإصلاح الاقتصادي، وبناء نموذج تنموي له منظومته الخاصة، بما يوائم الخصوصية التاريخية والبيئية الجغرافية والثقافية التقليدية للأمة الصينية مع إدخال التكنولوجيا الغربية والعلوم الحديث[2].

وهو ما يعرف بسياسة" المشي على القدمين "والتدرج في إدخال الإصلاحات اقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة "عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار

[1] علي حسن باكير، مرجع سابق.
[2] عائشة منافع، مرجع سابق، ص21.

بالقدمين." يعد النموذج الاقتصادي الصيني البارز شهادة على رأسمالية من نوع جديد تتواجد فيها الدولة وتنشط بقوة خلال مدى متسع من الأساليب والأشكال: تقديمها للمساعدات للشركات الخاصية، ومنظومة من المشاريع المملوكية للدولية، ن وإدارة العملية التي تتطور بها العملية الصينية ببطء لتصبح في النهاية قابلة للتحويل بشكل كامل .إذ تخلت السلطة المركزية التي كانت قبل ذلك مهيمنة بالكامل على القرار الاقتصادي تدريجيا عين امتيازها، واحتفظت بحقها فقط في بعض المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي(الصناعات المرتبطة بالطيران والتجارة الخارجية). كما تخلت السلطات المركزية عن قرارها الأحادي الاتجاه فيما يتعلق بالتعليم والصحة والسكان التي أضحت شؤونا تقع في ضمن نطاق مسؤوليات السلطات المحلية .

وفي هذا الزخم لم يعود لجمهورية الصين الشعبية من مشكلة مع القطاع الخاص ودوره في الحياة اقتصادية العامة إذ إن تعديل الدستور الذي حصل بتاريخ 2آذار/مارس 2004بات ينص على "أن الدولة تحمي وتشجع وتساند وتوج " القطاع الخاص، على أساس هذا الانفتاح على اقتصاد السوق والرأسمالية الليبرالية، شهدت الصين تهافتا هائلا للرساميل الأجنبية، وأضحت وجهتها المفضلة فاليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة وألمانيا وبريطانيا و فرنسا وهولندا وجزر فيرجين كلها تستثمر إذ إن القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات بلغت 6، 60مليار دولار أمريكي خلال عام2004.

وأصبحت الصين أول قوة تجارية في العالم ففي العالم 2009 تجاوزت صادراتها للمرة الأولى الصادرات الألمانية كما تخطت بفارق ملحوظ الصادرات اليابانية، وكذلك صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، وفي واقع الأمر فإن هذا الأداء بل و"النهم "لم ترد بالأصل قد حققته الصين حتى قبل هذا التاريخ، نظرا لأن الإحصائيات الصينية الخاصة بالصادرات لا تعبر إلا عن بيانات أقل من الحقيقة. وفضلا عن ذلك فإن الصين تعد أكبر دولية تحقيق فوائض تجارية هائلة في العالم حيث تقترب من 250 مليار دولار سنويا طبقا لأرقام الرسمية للحكومة الصينية.

بيد أن هذا الرقم يمكن أن يصل بسهولة إلى 600 مليار دولار إذا أخذنا في الاعتبار قيمة الفائض التجاري الذي تحققته الصين مع كل دولة على حدى من دول العالم. كما أنها تعد القوة المالية الأولى في العالم إذ استحوذت الصين مع نهاية عام 2010 على 4000مليار دولار من الاحتياطي العالمي من النقد الأجنبي بما يعادل80% من الناتج المحلي الإجمالي، فالصين تعتبر من الآن الفاعل الأكثر تأثيرا في أسواق النقد الأجنبي للبلدان المتقدمة ويمكنها

أن توجه الدولار نحو الانخفاض أو الارتفاع مقابل اليورو أو الين، فضلا عن ذلك فإنها تهيمن بطريقة واضحة على سوق الأوراق المالية و السندات في العالم. وقد استحوذت الصين مع نهاية أبريل 2010على ما يقرب 850 إلى 900مليار دولار من السندات الأمريكية، ونحو 620 مليار دولار من سندات بلدان منطقة اليورو، يتضح من هذا كله مدى القدرة التي تتمتع بها الصين في استغلال مكانتها كدائن رئيسي من أجل إضعاف و زعزعة البلدان التي أصبحت مدينة لها بسبب عدم حذرها في إدارة اقتصادياتها .وفي تسعينيات القرن الماضي تحولت بفضل العولمة إلى دولية محورية في عملية التكامل الصناعي العالمي، وقد توج هذا التطور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية عام 2001[1].

كما أنها تسير بخطى متسارعة نحو التحكم في التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطورا، حيث وطدت قدماها في كل مجالات الإنتاج الصناعي، وقد ساعدها في ذلك وبقوة إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسية التي كانت تسعى للتخلص من عمليات التصنيع في بلدانهم الأصلية. ومع مرور الوقت أصبحت الشركات الصينية فجأة هي نفسها التي تقوم بتصنيع المنتجات النهائية للأسواق العالمية، وهنا أيضا مجالا آخر وليدا في تلك القفزة التكنولوجية يتمثل في مجال البرامج والفضائيات العسكرية فهي الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكنها الإستعانة بقاذفيه أرض – جو لتدمير قمر صناعي، مع العزم على أن تكون أول دولة تقيم محطة قمرية.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي و التجاري(سياسة الباب المفتوح) يعد البعد الاقتصادي من المؤثرات الفاعلة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة، ويرتبط ذلك بمدى توفر إمكانيات اقتصادية الوطنية على الثروات، وطريقة استخدامها وفقا لخطط سياسية وبأيدي وكفاءة علمية ففي عصير الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف اقتصادي تكون قادرة على التخلص من أثار أي تبعية تسلب القرار السياسي واستقلاليته، وهذا يتوافق مع وجود بنية اقتصادية سلمية .يعود الفضل في رسم سياسة خارجية متوازنة إلى الزعيم" دنغ " الذي تبنى شعار" المسيرة الطويلة الجديدة "الاقتصادية لإخراج الصين من عزلتها العقائدية والسياسية على صعيد العالم[2] .

بعد وفاة " ماوتسيتونغ " دخلت الصين في مرحلة إصلاح اقتصادي سنة 1978 ، إذ بدأت القيادة الصينية ولأول مرة منذ الخمسينات من القرن العشرين، تحدد مهامها ومستقبل

[1] حكمات عبد الرحمان، مرجع سابق، ص31.

[2] عدنان خلف، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماوتسيتونغ"و"دينج تشاوينج": دراسة مقارنة مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد04يناير2015.

الأمة وفقا لحاجيات النمو اقتصادي على قاعدة واسعة، بدلا من الحملات السياسية والعقائد الأيديولوجية، وهذا قد أثر في اتجاهات السياسة الخارجية الصينية .هكذا نجد القيادة الصينية التي تلت وفاة" ماوتسيتونغ" عام 1976الذي كان يعطي الأولوية للعامل السياسي على الاقتصادي داخليا وخارجيا، تعود لتركيز بدرجات متفاوتة على إرث المرونة أو البراغماتية الصيني التقليدي[1].

يبدو الطابع البراغماتي للسياسات الخارجية الصينية واضحا من خلال الترابط بين الاقتصاد الصيني و النظام العالمي بسبب إستراتيجية" الإصلاح والانفتاح ."كما يتضح من خلال شبكة العلاقات الخارجية الواسعة التي تربط الصين بحلفائها وعملائها التجاريين، وكذلك البلدان المضطرة لإقامة علاقات معها ففي عام 2010 أقامت الصين وحدة جمركية مع رابطة البلدان الآسيوية والتي يطلق عليها ASENA وتضم ما يقرب 550 مليون نسمة موزعة على عشر دول، كما قامت الصين منذ العام1996ببناء علاقات متميزة مع روسيا من خلال شبكة يطلق عليها BRIC والتي تضم بالإضافة إلى روسيا كل من البرازيل و الهند، كما قامت الصين من ناحية أخرى بإنشاء منظمة" شينغهاي OCS "التي تضم أربع دول من آسيا الوسطى بالإضافة إلى الصين وروسيا .كميا أن للصين حضورا قويا في إفريقيا يكاد يكون حكرا عليها لدرجة أننا يمكننا القول بأن الصين قامت بشراء القارة السمراء على المستوى السياسي، بما يترجم عنه بتلك المؤتمرات و اللقاءات الدولية المنتظمة بين الصين والدول الإفريقية. كما وأقامت الصين علاقات مع بعض الدول التي توصف أنظمتها بالدكتاتورية .مما يعكس أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الرابع: إستراتيجية عدم التدخل و تفادي الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية

***عدم التدخل:**

تعارض الصين دائما الحرب العدوانية ونزعة الهيمنة وسياسة القوة وفي مقابل ذلك، ترغب في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.[2] وهي تشترط لذلك ما يسمى بالفرص الإستراتيجية للصين ويقصد بها البيئة الدولية والعملية التاريخية التي يصبان فيها السلام العالمي، وتدعم فيها التنمية المشتركة كشرط استراتيجي

[1] عدنان خلف، مرجع سابق، 64.
[2] ماهر بردان، مرجع سابق،

مسبق، باعتبار الوفاء بالعهد والسلام والحسن الجوار من الركائز الأساسية للثقافية الصينية، مجسدة بذلك مقولة" كونفوشيوس" المنقوشة على جدار مقر الأمم المتحدة في نيويورك والتي تقول" لا تفعل لغيرك مالا تريد أن يفعل لك غيرك."

تلتزم الحكومة الصينية بكل ثبات بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة وتدعو إلى المساواة والتعايش بين دول العالم سواء كانت كبيرة أم صغيرة، فقيرة أم غنية، قوية أم ضعيفة، يجب تعزيز وتوسيع التواصل والتعاون بين الدول على أساس المنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بما يحقق التنمية المشتركة والازدهار. كما تدعو الصين إلى ضرورة تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية وترسيخ سيادة القانون الدولي والعمل على بناء المجتمع الدولي العادل و العقلاني من خلال إجراء الإصلاح اللازم والمنطقي للأمم المتحدة بشكل عام ومراعاة المطالب والاعتبارات المشروعة للدول النامية بقدر الإمكان بشكل خاص .علاوة على الدعوة إلى تكريس مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة نواة له، من خلال تشجيع الانفتاح بدلا من العزلة وتشجيع المنافسة الشريفة بدلا من الأنانية على حساب مصالح الآخرين، كما تدعو إلى إيجاد حل سليم للاحتكاك الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وتعارض فرض عقوبات من جانب واحد أو اتخاذ إجراءات انتقامية مناسبة أو غير مناسبة.

***تفادي الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

مما لا شك فيه أن نمو الصين الاقتصادي قيد ارتبط بصعود سياسي وعسكري أثار مخاوف إقليمية وأمريكية على وجه الخصوص، إذ يناقش ومنذ أعوام في الولايات المتحدة الأمريكية بروز القوة الاقتصادية الصينية، و ما قد تثيره من عواقب ونتائج على النظام الدولي القائم، وفي مقابل ذلك تعمل السياسة الخارجية الصينية على نهي سياسة براغماتية بعيدة كل البعد عين ما هو إيديولوجي، وتطمس إلى إقامة علاقات مستقرة مع جميع الدول، إذ تهتم الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة، وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والاحترام المتبادل والسعي لاجياد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانبيا وتوسيع التعاون المشترك، ينبع هذا التوجه في السياسة الخارجية الصينية من الوعي بأهمية المنطقة الآسيوية وأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاقتصاد الصيني[1]، فعندما تسلم جورج دبليو بوش الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وصف الصين بأنها منافس استراتيجي لبلاد، وبأنها

[1] حكمات عبد الرحمان، مرجع سابق، 67

تمثل بالنسيبة إليها الشاغل الأساسي والاهم في سياسية الولايات المتحدة الخارجية .وقد عملت القيادة السياسة الصينية على تحويل هذا الموقف إذ استطاعت وبمهارة سياسية أن تستغل الموقف الأمريكي والحالة العامة التي سادت العالم في تلك المرحلة لتعلن حربها على "الإرهاب "داخل أراضيها في إقليم" سان جيانغ " ضد المجموعات الإسلامية ولاسيما "الايغيور "الذين يطمحون إلى تأسيس دول إسلامية مستقلة في تركستان الغربية واعتبرتهم خطر حقيقي ومباشر على البلاد، هكذا وبفضل الحرب على الإرهاب تحولت الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من منافس إلى شريك وحليف استراتيجي[1].

إلا أن هذا كل لم يبدد المخاوف الأمريكية في ظل زيادة ميزانية الصين العسكرية إلى معدل % 11من ميزانيتها، مع زيادة في الإنفاق العسكري الصيني بمعدلات كبيرة، في مقابل وضع قيود جديدة على الإنفاق العسكري الأمريكي بسبب الأزمة الاقتصادية إذ شكلت محاولة احتواء الصعود الصيني وكبح جماح طموحاته السياسية والاقتصادية تجاه المنطقة والعالم، من خلال قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، أحد أهم أهداف اسيتراتيجية اوباما في منطقة أسيا من المحيط الهادي، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الإستراتيجية إلي الانتقال إلي سياسة الاحتواء المتعددة الأطراف(أمريكا والدول الأسيوية) التي تنتهجها في ظل تسارع صعود الصين الذي أصبح يشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها .وعلى الرغم من ذلك تعمل الصين على تهدئة الأجواء وتقوية الجوانب الايجابية في علاقاتها بدول المنطقة وعلى التركيز في عوامل التعاون البينية.

[1] حكمات عبد الرحمان، مرجع سابق، ص67.

خلاصة:

بإعتبار أن للسياسة الخارجية الصينية برنامج عمل أو خطة تم تصميمها حكوميا لمعالجة مشكلات ما أو لتحقيق غايات معينة عبر إتخاد أفعال تجاه كيانات خارجية، فمن الطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية بحزمة من العوامل اللصيقة بمقومات القوة التي تملكها الدولة، وبالسياقات الخارجية التي تقع خلالها وتتفاعل ضمن إطارها، ومن ثم يدفع التغير في هذه العوامل والسياقات إلى حدوث تغير مشابه في نهج السياسة الخارجية للدولة. وتأكيدا للإفتراض السابق، وقفت هذه الورقة على المستوى الرفيع من الطموحات والأبعاد الإستراتيجية لعدد من المواقف والسياسات التي إنتهجتها القيادة الصينية الحالية تجاه محيطها الخارجي، وعلى تعارضها الصريح مع النهج الضعيف وغير الحازم الذي طبع السياسة الخارجية الصينية، وهو ما يعكس تحولا في نظرة الصين لذاتها وفي قراءتها للتحولات الجارية في محيطها الخارجي، وتغييرا في إحتياجاتها من النظام الدولي. وفي هذا الإطار، رسخت مبادرة الحزام والطريق نفوذا صينيا لا يمحى من الإقتصاد السياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين، وفي حال قدرة المبادرة في إكتمال التنفيذ، ستتبوأ الصين مركز النظام الإقتصادي والمالي الناشئ وفي المقابل يمثل تصور الصين ل" نمط جديد من علاقات القوى الكبرى" معلما آخر في طريق سعي الصين لتحقيق أهدافها الجيو-إستراتيجية بوصفها قوة كبرى.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط

في الفترة الممتدة من 2015–2022

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط في فترة2015-2022

إن ارتباط الصين بالدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة في كافة المجالات قديمة قدم التاريخ تعود إلى مرحلة المد الإسلامي، حيث شهدت العلاقات الصينية-الشرق أوسطية تطورا ملحوظا على مر العصور المختلفة وتميزت هذه العلاقات بكونها علاقات ذات طابع دبلوماسي سلمي، يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والاقتصادية المتبادلة وحتى في الجوانب السياسية والاقتصادية، حيث برزت الصين كقوة اقتصادية صاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، وبحثاً عن الاستمرارية في تبوء المراكز الأولى اقتصادياً ، وتحقيق الأهداف المسطرة ، أصبح لها تواجد في كل مناطق العالم : إفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، منطقة الشرق الأوسط هذه الأخيرة التي تربطها بها مصالح حيوية ، على رأسها تأمين الطاقة ومصالح إستراتيجية أخرى ، وتعرف السياسة الصينية بعدم التدخل في شؤون الدول والعمل على تبادل المصالح والمنافع بشكل متكافئ مع شركائها، وبقيام الثورات العربية كان للصين موقفاً متحفظاً في البداية، لكنها تعاونت بعدها مع الحكومات الجديدة في مصر وتونس بشكل عادي ، إلا أنها استخدمت حق الفيتو في القضية السورية بهدف كسب حلفاء لها في المنطقة (روسيا إيران)تثبيتاً لدورها في الشرق الأوسط أمام المنافس الأول الولايات المتحدة وعموما لم تؤثر الثورات العربية بعمق على التوجه الاستراتيجي للصين في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية

إن ارتباط الصين بالدول العربية و منطقة الشرق الأوسط بعلاقات مختلفة في كافة المجالات، حيث شهدت هذه العلاقات تطورا ملحوظا على مر العصور مما يغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية و الاقتصادية و المتبادلة و حتى الجانب السياسية و في هذا المبحث سوف يتم التطرق في المطلب الأول إلى جيوبولتيك الشرق الأوسط و في المطلب الثاني إلى دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط أما المطلب الثالث فهو يتضمن العلاقات الصينية مع دائرة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: جيوبولتيك الشرق الأوسط

ويعني التأصيل التاريخي لهذا المفهوم، بوصفه مفهوما غير مستحدثا، وإنما سبق طرحه في مراحل تاريخية سابقة، فهو يرجع إلى عدة قرون مضت، وينسب تاريخيا إلى وضع المنطقة بالقياس إلى مناطق أخرى، وهي منطقة أوروبا الغربية بالتحديد ثم إتسعت منطقة القياس بعد ذلك لتشمل غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهو التجمع الذي يطلق عليه أحيانا مصطلح" **مجتمع الأطلسي** "ففي عهد الإمبراطورية الرومانية تمحورت إستراتيجيتها العليا حول احتواء الخطر القادم من الشرق و المتمثل في إمبراطورية الفرس، ثم تغير رمز هذا الخطر الشرقي مع انتشار الإسلام إبتداءا من القرن السابع ميلادي، فجاءت الحروب الصليبية لتجسيد صراعا تقليديا بين الغرب و الشرق متمثلا هذه المرة بين الغرب المسيحي و الشرق المسلم.

كذلك فيهن قيام المؤتمر الأوروبي في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن بهدف تنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية فحسب، ولكنه جاء بدافع مواجهة دولة الخلافة العثمانية في الشرق، وهو التوجه الذي عرف منذ منتصف القرن19ب"**المسألة الشرقية.**" [1]"

.أول من تناول المصطلح: هنا خلط بشأن أول من تطرق للمفهوم إذ يذهب معظم الباحثين و الأكاديميين ل"**ألفريد ماهان** "لكن هنا من سبقوه للمصطلح بفترات سابقة.

ونظرا لأهمية فلسطين التاريخية و الدينية وموقعها الاستراتيجي بين آسيا و إفريقيا، بين بلدان المشرق و المغرب العربي قرر الاستعمار البريطاني إقامة" **إسرائيل** "في فلسطين، قلب

[1] عيسى الدسوقي، الشرق الأوسط و أمريكا بعد الحرب الباردة، القاهرة : دار الأحمدي للنشر و التوزيع، 2009، ص15.

الوطن العربي كنقطة إرتكياز و انطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها ن وإراداتها، وكاسفين لفصل البلدان العربية الآسيوية عن افريقية.

-**ثيودور هرتزل:** وهو مؤسس الصهيونية و أول من تكلم عن المصطلح وذلك في عام 1897م في يوميات إذ يقول في :

"**يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات و البحث العلمي والخبرة الفنية.**[1]"

-**توماس جوردن:** نشر مقالا عام 1990م في القرن التاسع عشر، أي قبل عامين من مقالة "**ماهان** "تحت عنوان" **the problem of the middle east** "، وكان قد خدم في الهند أربعة عقود، وهو يراقب الهند ويدافع عن المصالح البريطانية، ويشارك في المعارك التي شنتها بريطانيا على المسلمين في الهند، وقد تجول في آسيا، لذا فان مقالة" **جوردن** "تركز على الشرق الأوسط الذي في نظره بلاد فارس و أفغانستان، أي أنه أدخل إيران و أفغانستان في مفهوم الشرق الأوسط إذ يقول:

« It may be assumed that the most sensitive port of our external policy in the middle east is the preservation of the independence and integrity of persia and afghanistan »

-**ماهان وشيرول وكيرزون:** أستخدم تعبير" **الشرق الأوسط** "اصطلاحا لأول مرة عام 1902م بواسطة الضابط الأمريكي الكابتن"**ألفريد ماهان** "صاحب نظرية" **القوة البحرية في التاريخ** "وذلك في مقال صدر في لندن بعنوان: "**الخليج الفارسي في السياسة الدولية** "وفي العام نفس كتب" **فالنتاين شيرول** "مراسل جريدة" **التايمز** "اللندنية سلسلة مقالات بعنوان"**المسألة الشرق أوسطية**"، ثم جميع هذه المقالات في كتاب يحمل نفس العنوان عام 1903 م، وفي عام 1909م صدر في لندن كتاب بعنوان" **مشاكل الشرق الأوسط** "ل"**هللاملتون** "ثم تحدث اللورد "**كيرزون** "الحاكم العام للهند عام 1911 م عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلا

[1] غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية و الامبريالية الأمريكية-دراسة-دمشق، منشورات العرب، 2005، ص12

للهند[1].وأشار إلى مناطق تركيا و الخلي العربي و إيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند.

التقسيم التاريخي للمصطلح:

ربما كان الشرق الأوسط من المصطلحات الإقليمية الغامضة بالمقارنة بكثير من الأقاليم الرئيسية في العالم، فقد إستخدم كتاب وباحثون وهيئات حكومية ودولية عدة مصطلحات للإشارة إلى كل إقليم أو جزء منه ، ومن المصطلحات التي تتداولها الكتابات المختلفة، أو التي كانت متداولة في وقت ما، وبتداولها الكتاب بمفهوم معين وهي:

- الليفانت(levant)
- الشرق القديم أو الأقدم(. ancient east,most ancient east)
- الصحاري الكلاسيكية(. classical deserts)
- جنوب غرب سيا(. south–west asia)
- الشرق القريب(. hither east)
- الشرق الأدنى(. near east, near osten, nahost)
- الشرق الأوسط. middle east: moyen orient)

أولا: الليفانلت(livan) ويسمى" **المكان الذي تشرق منه الشمس** "اصطلاح قديم لعله يعود إلى العصر إغريقي الروماني، وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي(سوريا–لبنيان–فلسطين)، وبذلك فهو لا يعبر عن إقليم كلي، ولا يزال هذا المصطلح مستخدما بمعناه القديم، وقد يستخدم في العربية كمصطلح مختصر بديلا لمصطلح شرق البحر المتوسط [2].

ثانيا: الشرق القديم أو الأقدم(most ancient east) : ويستخدم بصورة عامية للدلالة على المنطقية الممتدة ن مصر إلى الأناضول وغرب إيران، بحيث تشمل المناطق التي نشأت فيها حضارة العصر النيوليني، الذي اكتشف فيها الإنسان الزراعة وتربية الحيوان وأيضا هذه المنطقة نشأت فيها الحضارات العالمية القديمة، على هذا فهذا المصطلح مصطلح بحت.

[1] محمد برهام المشاعلي، موسوعة العلوم السياسية و الاقتصادية(مصطلحات و شخصيات) ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007، ص233.

[2] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2010، ص221.

ثالثا: الصحاري الكلاسيكية) (classical desertsà) ,ويعني منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل و الفرات[1].

رابعا: جنوب غرب آسيا(south west asia) : فهو مصطلح جغرافي بحيث يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب و اليمن في الجنوب.

خامسا: الشرق القريب :(hither east) وقد شاع في فترة زمنية بديلا للشرق الأوسط أو الأدنى ولم يعد مستخدما الآن.

سادسا: الشرق الأدنى :(near east) إستخدم البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على إمبراطورية العثمانية بإمتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر و السودان وولاية طرابلس.

سابعا: الشرق الأوسط :(middle east) مصطلح أطلق مؤرخون أمثال" **ألفريد ماهان** "كما تطرقنا سابقا والذي كان من الأوائل الذين إستعملوا المصطلح، في إطار رؤيتهم لتطورات الإستراتيجية البريطانية وتحركها، وفي إطار رؤيتهم للتنسيق السياسي الهيكلي للإستراتيجية البريطانية مع الأنشطة الروسية و المشروعات الألمانية، وفي مناطق الخلافية العثمانية، وكانوا يعنون بهذا المصطلح المنطقة الجيوبوليتيكية المحصورة بين الشرق الأدنى و الأقصى، ولا ينطبق عليها أي من المصطلحين السابقين.

وعليه فانه يمكن تقسيم وتفكيك مصطلح الشرق الأوسط إلى ثلاث مصطلحات وهي:

- **الشرق الأدنى :(proche orient)** تعبير سياسي جغرافي غالبا ما يستعمل ليدل إما على مجموعة بلاد ما يسمى بالهلال الخصيب، ن وإما على مجموعة بلاد تتعدى الهلال الخصيب. و الشرق الأدنى يشمل البلدان الواقعة في غربي المتوسط وشرقي الخليج العربي و البليدان الواقعة على حدود تركيا ن وإيران، وهكذا يتطابق هذا التحديد مع ما يسمى بدول الهلال الخصيب وبشكل تفصيلي يعني الدول التالية: لبنان –سوريا– فلسطين– الأردن– العراق.[2]
- **الشرق الأقصى:** بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام 1751 م عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى،

[1] يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و صراع العولمة، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص125.
[2] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر دار الهدى، د.س.ن، ص404.

ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا و اليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل الهند و البلدان الأخرى المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي و الهادي.

- **الشرق الأوسط: يبرز** مع ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسة عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل امتدادا للشرقيين الأدنى و الأقصى، وهي أغنى مناطق العالم بالنفط و المعادن، وتتمتع بمركز إستراتيجي هام بين القارات الثلاث [1].

3.تعريف الشرق الأوسط:

انقسمت التعاريف إلى ما هو عالمي وما هو إقليمي وما يعتبر دراسة حول المصطلح ومنها:

-التعاريف العالمية:

أولا: التعريف الأمريكي: تحدد الموسوعة الأمريكية **(ancyclopidia American)** المنطقة على أنها تشمل البلاد الآتية: إيران، تركيا، قبرص، إسرائيل، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، مصر، السودان، أما المعهد الوطني للدراسات اسيتراتيجية **(inss)** بجامعة الدفاع الوطني(واشنطن) فقد إستثنى في تقييمي استراتيجي السنوي كلا من السودان و قبرص من هذا التحديد، و أضاف إلي دول المغرب العربي(ليبيا –تونس –الجزائر –المغرب –موريتانيا)، يعتبر أن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح مرن، بحيث يمكن أن يتسع أو يضيق وفقا للمصالح الأمريكية.[2]

ثانيا: التعريف البريطاني: ويضم هذا التعريف إلى الشرق الأوسط بإضافة إلى البلدان السابقة كل من أفغانستان و باكستان، وبعض مناطق روسيا وسمي بالشرق الأدنى لتفرقتي على الشرق الأقصى لبعد الأخير عن إنجلترا، كما و يدخل المستشرق البريطاني" **برنارد لويس**" جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط.

ثالثا: التعريف الفرنسي: جاء في موسوعة" **كيله** " **quillet** –الفرنسية أن مصطلح" الشرق الأوسط "يطلق من الوجهة السياسية على بلدان عربية عدة، هي: مصر –الأردن – لبنان– سوريا – العراق –الكويت – البحرين – قطر – إمارات – سلطنة عمان – اليمن – السعودية، وبلدان غير عربية مثل: إيران –تركيا – قبرص – إسرائيل .ويمكن أن تتبع التسمية أحيانا لتشمل: أفغانستان –باكستان.

[1] غازي حسين، مرجع سابق، ص11.
[2] عيسى السيد الدسوقي، مرجع سابق، ص23-24.

رابعا: التعريف الأمامي(الأمم المتحدة:)يتسم تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط بالتشويش وعدم الدقة، فهذه المنطقة لازال يطلق عليها داخل الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة مسمى" **المنطقة العربية** "أما مصطلح الشرق الأوسط فهو من واقع قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة له منطوقان مختلفان هما:

عند الإشارة إلى منطقة الصراع العربي –الإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز حدود دول المواجهة(مصر –فلسطين – الأردن –سوريا – لبنان – إسرائيل.)

–عند دراسة سبل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل يصبح التعريف أكثر شمولا [1].

خامسا: تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية: (I A E A)عرفته عام 1949 م بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سورية شمالا إلى اليمن جنوبا[2].

سادسا: تعريف موسوعة البريطانية بريتانيكا: (Encyclopædia Britannica): هو المنطقة الممتدة من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، والجزء المركزي من هذه المنطقة العامة كان يسمى سابقا الشرق الأدنى، وهو الاسم الذي يطلق من قبل بعض الجغرافيين والمؤرخين الغربيين، الذين يميلون إلى تقسيم ما يسمى الشرق إلى ثلاث مناطق . الشرق الأدنى المطبق على المنطقة الأقرب لأوروبا، وتمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج الفارسي الشرق الأوسط، من الخليج الفارسي إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، تلك المناطق التي تواجه المحيط الهادي.

–التعريفات الإقليمية:

أولا: تعريف جامعة الدول العربية: وهو تعريف أمني بحت، جاء في سياق مشروع إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ن وإذ ترى أنه يمثل الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل و إيران.

[1] عيسى السيد الدسوقي، مرجع سابق، ص25.

[2] غازي حسين، مرجع سابق، ص11.

ثانيا: التعريف المصري: يقدم مركز بحوث الشرق الأوسط(MERC) بجامعة عين الشمس في دوريته ربع سنوية، تعريفا للمنطقة باعتبارها تشمل كل الدول الأعضاء في الجامعية العربية بالإضافة إلى إيران –تركيا –إسرائيل –إثيوبيا –إيريتيريا.

ثالثا: التعريف الإسرائيلي: يبرز مركز"**جافي** "للدراسات اسيتراتيجية(JCSS)بجامعية تل أبيب، ضمن تقرير الميزان العسكري السنوي، إطار جغرافيا لمصطلح الشرق الأوسط، بحيث يتضمن

كل الدول العربية عدا موريتانيا وجيبوتي و الصومال وجزر القمر، بإضافة إلى دول غير عربية إيران و إسرائيل وتركيا، أما مركز" **موشي دايان** "للدراسات الشرق أوسطية و افريقية (DCMEAS)بجامعية تل أبيب، تعريفا للمنطقة مشابها لتعريف مركز" **جافي** "إلا أني يستثني جميع دول المغرب العربي من هذا التحديد[1].

حيث يؤكد الباحثون العرب أن المصطلح " الشرق الأوسط "سياسي النشأة والاستعمال لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية، ويمزق الوطن العربي بضم دولا غير عربية"، ويقوم التصور الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور والوحدة العربية ن وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني.

***البناء الهيكلي لإقليم الشرق الأوسط:**

هنا ثلاث مناطق متداخلة تشكل جميعها ما يسمى ب"**الشرق الأوسط الكبير** "وهي على النحو التالي:

–**منطقة القلب الحيوي :(heart are)** وتضم مجموعة الدول التي تتفق حولها كافة اجتهادات و الآراء السابقة، وتشمل كل من مصر وفلسطين ن وإسرائيل بحكم قيامها كي مر واقع ومعاش، الأردن، لبنان، سوريا، العراق[2] .

[1] عيسى السيد الدسوقي، مرجع سابق، ص28.

[2] أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها، في: سلامة أحمد سلامة و آخرون، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1995، ص8

-**منطقة الهلال الداخلي :(inner crescent area)**وتضيم مجموعة الدول المحيطية بمنطقية القلب وتكاد تتفق حولها كافة اجتهادات و الآراء السابقة وهي ليبيا و السودان و السعودية و اليمن و عمان و إمارات و قطر و البحرين و الكويت و إيران و تركيا.

-**المنطقة الهامشية :(rim area)** وتمثلها مجموعة الدول التي يثار حول انضمامها إلى منطقة الشرق الأوسط العديد من إشكاليات، وتأخذ هذه الدول عدة إتجاهات في امتداداتها هنا :

- **امتداد إفريقي نحو الغرب**: ويشمل تونس و الجزائر و المغرب وموريتانيا[1].
- **امتداد إفريقي نحو الجنوب:** ليشمل أثيوبيا و إيريتيريا و جيبوتي والصومال وجزر القمر.
- **امتداد آسيوي نحلو الشرق:** ويضم أفغانستان و باكستان وربما قيد يتعدى ذلك ليشمل

الجمهوريات إسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز.

- **امتداد شرق أوسطي:** وهو تجاد الجنوب الشرقي لأوروبا ليشمل قبرص.

المطلب الثاني: دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

ترتكز العلاقات الصينية-الشرق أوسطية على العديد من الثوابت، بسبب العلاقات التاريخية الموغلة منذ القدم و التي تعود لعدة قرون ، فاليوم أصبحت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة في الإستراتيجية الصينية ، و تتمثل أهم المرتكزات أو الدوافع التي تستند عليها العلاقة بين الطرفين في المجالين السياسي و الاقتصادي.

***الدافع الاقتصادي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط:**

إن التعاون في السوق الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط تنعكس أثاره بصفة ايجابية على مصالح الطرفين خاصة وأن الدول العربية في الشرق الأوسط تسعى جاهدة لتحقيق التطور والتكامل في المجال الاقتصادي كما تهدف إلى إقامة سوق عربية مشتركة، وحسب توقعات الخبراء الاقتصاديين المتخصصين فان الصين ستكون بمثابة الشريك المثالي للدول العربية في الشرق الأوسط نظرا لكبر حجم الاقتصاد والسوق الصينية، وتتعدد المصالح التي تكتسب طابعا دبلوماسيا سلميا في العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط باعتبار هذه الأخيرة تمثل مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

[1] عيسى السيد الدسوقي، مرجع سابق، 29-30.

في السنوات الأخيرة تطورت العلاقات الصينية –الشرق الأوسطية بصفة ملحوظة في العديد من المجالات منها التبادل التجاري والاستثمارات، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى263 مليار دولار عام2011خلافا لما كانت عليه في عام 2003 والذي قدر بمبلغ 36 مليار دولار فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بحلول 2020إلى 500 مليار دولار،

ويعود السبب الرئيسي في تطور حجم التبادلات التجارية هو أن الصين تعتبر من أكبر الدول المصدرة للشرق الأوسط.

حيث تسعى الصين إلى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي بهدف خدمة سياستها الجديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، غير أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه إسرائيل حديثا حظا وفيرا بسبب تنامي العلاقات الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الأمر الذي اضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف عن استمرار التجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة، غير أن الطرفين وبالرغم من ذلك يبحثان عن آليات ووسائل تساهم في تحقيق التعاون والمصالح المشتركة وهذا ما كان حقيقة خلف فكرة إنشاء المنتدى العربي –الصيني[1].

***الدافع السياسي في علاقة الصين بدول الشرق الأوسط:** لقد تأثرت الصين بعلاقاتها السياسية الخارجية مع دول الشرق الأوسط نظرا للتغيرات الجذرية التي شهدها المجتمع الدولي وتصاعد التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشابك العلاقات الدولة من جهة ثانية، حيث ركزت الصين في إخضاع الدافع السياسي في علاقتها بدول الشرق الأوسط وفقا لمبدأ الاستقرار والسلام العالمي لذلك هي تسعى لبناء وتطوير مجالات التعاون في المجال السياسي والذي يقوم على عدة اعتبارات ونظرا للنفوذ السياسي التي تحظى به الصين في الساحة الدولية نجد أنها دعمت العديد من القضايا الإقليمية الساخنة في دول الشرق الأوسط وعلى رأسهم القضية الفلسطينية، حيث استمرت الصين في إتباع سياسة تدعو إلى ضرورة التزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بوسيلة التفاوض ونبذ العنف واحترام مبدأ الشرعية الدولية.

[1] عاهد مسلم المشاقبة، مرجع سابق، ص 378

و تنتهج الصين السياسة السلمية عن طريق دعمها للممارسات الديمقراطية على المستويين الإقليمي والدولي والقائم على مبدئي الشرعية والمساواة لنشر السلم والسلام العالميين ورفض كافة أشكال الإرهاب والتنازع التي تدعو للتصادم ورفع السلاح، إن هذه السياسة المتبعة من طرف الصين خلقت نوعا من الانسجام بين دول الشرق الأوسط وجمهورية الصين الشعبية تجلت ركائزها في دعم الصين للقضايا العربية عموما كالعراق وسوريا وأزمة الخليج والقضية الفلسطينية، بالإضافة لدعمها للقضية التايوانية .

وحيث أن القضية التايوانية تتعلق بمصلحة الصين بالدرجة الأولى باعتبار هذه الأخيرة تسعى لنشر مبادئ الوحدة وتطوير وتعزيز العلاقات الصينية –العربية الشرق أوسطية وكذا المنظمات الإقليمية، كل ذلك لا يأتي إلا بتطوير علاقاتها مع تايوان ودعمها لتعزيز وتنمية العلاقة على مستوى السياحة الدولية، لذلك تسعى الصين لتعزيز التعاون حول الشؤون الدولية والبقاء على تواصل وكذا التنسيق بين الأطراف في القضايا الدولية والإقليمية وتبادل الدعم والتأسيس فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر وتكثيف التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة للجانبين والدول النامية والفقيرة .

المطلب الثالث: العلاقات الصينية مع دائرة الشرق الأوسط

لقد تأثرت الصين بعلاقاتها السياسية الخارجية و غيرها مع دول الشرق الأوسط نظرا للتغيرات الجذرية التي شهدها المجتمع الدولي وتصاعد التنافس بين القوى الدولية من جهة وتشاب العلاقات الدولة من جهة ثانية، حيث ركزت الصين في إخضاع المرتكز السياسي في علاقتها مع دول الشرق الأوسط وفقا لمبدأ الاستقرار والسلام العالمي لذلك هي تسعى لبناء وتطوير مجالات التعاون في المجال السياسي و غيره.

***التعاون العربي– الصيني في مجال العلاقات المتبادلة:** شهدت العلاقات العربية الصينية تطورا كبيرا خاصة بعد إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني فقد أنشأت بصد أكثر من رجال عشرة(10)آليات للتعاون هذا كله دفع بقوة التعاون المشترك بين الصين والدول العربية في كافة المجالات ولعب دور مهم في توجه وتطور هذه العلاقات.إن التواصل والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والفوز المشترك اقتصاديا وتجارب رائدة للعلاقات في عملية تطوير العلاقات مع الدول العربية وظلت الصين حكومة وشعبا تحترم الدول العربية في اختيار طرق

التنمية والإصلاح التي تتناسب مع ظروفها الوطنية و بإرادتها المستقلة تلتزم بإجراء التعاون العملي و النزيه مع الدول العربية على أساس المساواة و المصالح المتبادلة والانفتاح والشفافية وتعمل على دفع الحوار الحضاري و التواصل الإنساني بين الجانبين بروح من الانسجام و التسامح.

***العلاقات الصينية الفلسطينية:**

لقد كانت الصين دائما تنظر إلى فلسطين بالنظر لموقعها في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها "منطقة تشابك " في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ من جهة ومن جهة أخرى صراعها ضد الاحتلال الإسرائيلي لذلك تطورت هذه العلاقة التي كان لها أثر بارز على الموقف الإسرائيلي، وترى الصين أن حسم الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لصالح أية قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة لذلك حافظت على ثباتها في دعم القضية الفلسطينية خاصة بعد انفجار بؤر التوتر في المنطقة العربية.

لقد احتلت حركات التحرر الوطني مكانة خاصة لدى السياسة الخارجية الصينية انطلاقا من مبدأ السياسة الصينية في تأييدها لحق الشعوب العربية في التحرر من حركات الاستعمار والتبعية، ويمكن القول أن الرؤية الصينية قد تحددت بصفة صريحة منذ انتصار الثورة الشيوعية عام 1949 وقد استمدت موقعها من دعم القضايا العربية انطلاقا من المنظور الأيديولوجي الشيوعي القائم على محاربة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية.

ومن أهم القضايا العربية التي اهتمت بها السياسة الصينية منذ عقود مضت هو دعم حركة التحرر الفلسطينية ضد الصراع الإسرائيلي ومنه كان الموقف الصيني صريح في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المشروعة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك تأسيسا على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني عندما قال" أن الشعب الصيني يقف وراء الدول العربية في نضالها ضد العدوان الاستعماري على فلسطين ومطالبتها بعودة الحق العربي في ارض الأجداد إلى أصحاب".[1]

وقد ارتكزت بداية العلاقات الصينية –الفلسطينية على مبدأين بداية من خلال حركة فتح وذلك عند زيارة أول وفد فلسطيني إلى بكين في 17 آذار /مارس من عام1964، وأيضا من خلال

[1] سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد25، القاهرة، 1971، ص77

منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشيقري في 17 آذار /مارس من عام1965 ، وبين وفد فتح ووفد منظمة التحرير الفلسطينية كان هناك زيارة لوفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة في آب /أغسطس1964[1].

ومني شهدت العلاقة الصينية –الفلسطينية نقلة نوعية في الزيارة التي قام بها أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بناء على الدعوة الرسمية من الحكومة الصينية، وعقب زيارتي صدر البيان المشترك الذي أكدت فيه الصين دعمها المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في نضال ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي ، وبعد ذلك تطورت بوادر العلاقة الثنائية الصينية –الفلسطينية وبدأت بالتوطيد بشكل قوي وهو ما انعكس على إسرائيل في عدة اتجاهات سياسية وعسكرية واقتصادية، وهي على التوالي:

–الانعكاس السياسي في العلاقة الصينية –الفلسطينية على إسرائيل: لقد أصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدا دوليا كما اكتسبت تأييد الدول التي تدور في فلك الصين الشعبية وتطور مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من العودة إلى وطني إلى درجة الدعوة الصينية إلى إزالة إسرائيل، إضافة إلى ذلك اعتماد الصين للتعريف الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية للصهيونية والذي نص على أنها حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانية توسعية بأهدافها عنصرية في تركيبها، وفاشية في أساليبها .هذا بالإضافة إلى تصويت الصين في الأمم المتحدة إلى جانب الفلسطينيين في القرارات ذات الخصوص.

–الانعكاس الاقتصادي في العلاقة الصينية –الفلسطينية على إسرائيل: لم تكن هنا أي تعاملات أو علاقات تبادل اقتصادي بشكل علني بين الصين وإسرائيل انطلاقا من مبدأ الصين في مناهضتها لإسرائيل ودعمها لقضايا التحرر الفلسطيني.

–الانعكاس العسكري في العلاقة الصينية –الفلسطينية على إسرائيل: لقد دعمت الصين حركات التحرر الفلسطيني عن طريق تدريب الأفراد ودعمها بالمعدات العسكرية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي.

ويتجلى الدور الصيني المبادر في زيارات الرئيس الصيني" شي جين بينغ " والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في 2013 ، ثم مؤخرا في تموز/يوليو 2017

[1] بهبهاني هاشم، ترجمة سامي مسلم، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي1955–1975، بيروت، طبعة01 ، مؤسسة الأبحاث العربية، ص 45.

حيث التقى بالرئيس الصيني في بكين وفي 2016 ، قيام شي بجولة في الشرق الأوسط وألقى خطابا في الجامعة العربية أكد فيه حرص الصين على حل القضية الفلسطينية، وأثناء زيارة عباس الأخيرة اقترح شي خطة من أربع نقاط، على غرار الخطة التي طرحها في 2013تتبنى خطة 2017 حول الدولتين، وتدعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات .وبينما تقر الخطة بالتخوفات الأمنية لدى إسرائيل إزاء قيام دولة فلسطينية، فهنا تدعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في فلسطين المحتلة وتفرد الخطة أيضا المضامين الواردة في ورقة سياساتية حكومية منشورة في 2016 و تنص على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

***العلاقات الصينية السعودية:**

ركزت بكين على رفع مستوى العلاقات مع السعودية، وبدرجة أقل، مع الإمارات ودول الخليج الأخرى، وتكثفت التبادلات الرفيعة المستوى بين الصين والمملكة في السنوات الأخيرة، وحقق التعاون العملي بين البلدين نتائج فيما يتعلق بمبادرة" الحزام والطريق "و"رؤية " 2030السعودية، وبلغ حجم التبادل التجاري 63.33 مليار دولار في عام2018 وأصبحت المملكة أكبر شريك تجاري للصين في منطقة غرب آسيا وإفريقيا ل 18 سنة متتالية.

كما وضع الجانبان، بشكل مشترك الدفعة الأولى من المشاريع ذات الأولوية للتعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار بقيمة إجمالية تبلغ 55 مليار دولار، وغيرها من مشاريع الطاقة والبنية التحتية الكبيرة، والتعاون في التكنولوجيا الحديثة حيث أطلقت وحدات التصوير السعودية على متن القمر الاصطناعي الصيني، مما شكل المحاولة الأولى والناجحة للدول العربية في استكشاف القمر[1].

ويبدو أن هناك سببا هاما دفع العلاقة بين الجانبين إلى الأمام، وهو خشية السعودية من الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن، حيث تدرك السعوديّة أنّ بايدن لديه سياسة جديدة مختلفة عن سلفه دونالد ترامب، وربما يذهب إلى رفع الحماية عن ولي العهد السعودي التي وفرها له ترامب، بالإضافة لإعلانه موقفا رافضا لحرب اليمن، ورغبته

[1] د. محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، الصين والشرق الأوسط إستراتيجية حقيقية أم مزاحمة تكتيكية، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات، 23يوليو2021، ص6-8

بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، خصم السعودية ومنافسها، ثم أكد انسحابه المزمع من أفغانستان، والذي يشير إلى تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة خصوصا مع تراجع حاجاتها إلى نفط الخليج.

كل ذلك جعل السعودية تفكر بالبحث عن قوة عالمية بديلة، توفر لها مظلة أمنية تركن إليها عند الحاجة، ولذا حاولت تطوير علاقتها بسرعة مع الصين، الأمر الذي ظهر جليا أثناء زيارة وزير الخارجية الصين وان غيي الأخيرة، فبكين اليوم هي أكبر شريك تجاري للرياض وشريك أساسي في رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المعروفة ب "2030"، وهي أيضا الجهة التي تعمل مع السعودية منذ عام2018 م على إنشاء محطة نووية ترغب السعودية في استخدامها لتعديل ميزان القوى المحتل لمصلحة إيران، وهي مستعدة لتزويد الرياض والإمارات بتقنية صواريخ متطورة، ولا يبدو أنّ علاقاتها ومصالحها الكبيرة مع إيران، تمنعها من ذلك.

تحاول السعودية اليوم، أن تلعب لعبة توازن بين الولايات المتحدة والصين، على الأقل ريثما تتضح الأمور فيما يخص علاقتها مع إدارة بايدن والمواجهة المرتقبة بين أمريكا والصين، ولذا فهي وإن كانت تحاول التقرب من الصين إلا أنّها لا تريد خسارة الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أنّها تعتقد أنّ علاقة مميزة مع تل أبيب حليف الولايات المتحدة الأوثق يمكن أن يضمن موقفا أمريكيا مساندا لها يحافظ على مصالحها، كما تضمن لها العلاقة مع "إسرائيل" شريكا في العداوة مع إيران، يمكن التعاون معه لإضعافها.

وحتى لو قررت الرياض الذهاب إلى مصالحة مع طهران، فإنّ بكين بما لها من مصالح تعد بمئات المليارات من الدولارات مع إيران مستفيدة، وستكون راغبة باستمرار الاستقرار في المنطقة وعدم حصول أي مواجهة تعرقل خططها لمبادرة الحزام والطريق، تلك المصالحة ربما تدفع الصين إلى الضغط على إيران، لمنعها من تنفيذ أية مشاريع.

تثير استفزاز السعودية، وربما تكون جسر للمصالحة بين البلدين، الأمر الذي تحاول بكين اليوم تسويقه باعتبارها وسيط مرحَّب به بين دول المنطقة لحل الأزمات، لعلاقتها الطيبة مع الجميع.

***الصين وملفات المنطقة:**

الصين تهتم بالدرجة الأساسية في الشرق الأوسط، وتأمين الاستقرار بحيث تستطيع تنفيذ مشاريع البنية التحية والموانئ والاتصالات المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وتنفيذها ضمن جدولها الزمني دون مشاكل قدر الإمكان، وهي مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى الأنظمة في المنطقة لضمان ذلك، سواء الدعم العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، كما فعلت مع ميانمار وسوريا، فهي زادت الدعم العسكري للنظام السوري وقدمت الحماية له في مجلس الأمن بالتعاون مع روسيا، حيث أنّ الموضوع السوري هو أكثر موضوع استخدمت فيه الصين حق الفيتو في تاريخها" ست مرات"، وهي تقيم أيضًا علاقات طيبة مع النظام المصري، رغم أن الرئيس المصري محمد مرسي أبدى حسن نية كبير تجاهها، فقد كانت زيارته الخارجية الأولى لدولة غير عربية إلى الصين، بوفد يضم سبعة وزراء وسبعين من رجال الأعمال.

ومما يلفت الانتباه اليوم أن اليمن هي الدولة العربية الآسيوية الوحيدة التي لم تنضم بعد إلى بنك البنية التحتية الآسيوي، وهو البنك الذي جعلت الحكومة الصينية في عام 2015 ؛ المشاركة فيه المدخل للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وربما يعود ذلك إلى الحرب التي اندلعت منذ بدايات عام2015م، والتي قد تشكل تهديدا محتملا لخطوط الملاحة التي تمر من مضيق عدن، بيد أنّ العلاقة مع إيران والسعودية والإمارات والتي تدعم القوى المتصارعة فيه، جيدة بما فيه الكفاية لحماية مصالحها المتعلقة باليمن، وذلك هي أكثر اطمئنانا فيما يختص بهذا الجانب،

إلا أنّ الأمر ليس على هذا النحو على الدوام، فكثيرا ما تهتم السعودية أنها وراء تمويل الجماعات الانفصالية في كل من ميانمار وشرق إيران والعراق وسوريا، وكلها مناطق تمر بها مشاريع مبادرة الحزام والطريق الصينية، ما يعني إتهاما للسعودية بتعطيل مشاريع الصين والتماهي مع الإستراتيجية الأمريكية بتعطيل مشاريعها واستنزافها في صراعات داخلية وإقليمية، ولكنّه في نفس الوقت يعني أنّ علاقة أفضل مع السعودية يمكن أن تضمن

توجيه مع هذه المجموعة بعيدا عن المشاريع والمصالح الصينية، ما يضمن لها الأمن في بيئات مضطربة.[1]

***العلاقات الصينية الإيرانية:**

مع قدوم الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس جو بايدن، سادت حالة من القلق، لدى الدول المناهضة لإيران، جراء تردُّد الإدارة الجديدة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، واعتقاد البعض أنّ الإدارة الحالية تتجه لتفادي المواجهة مع طهران، على حساب تعزيز مواجهة التهديدات الروسية والصينيّة والكورية الشمالية.

ويرجع البعض هذا الاعتقاد، إلى إشارات على نية واشنطن تقليص وجودها العسكري في المنطقة، الذي ظهر في بعض القرارات والتي منها سحب بطاريات من منظومات" باتريوت "الصاروخية للدفاع الجوي، إحداها من قاعدة الأمير سلطان الجوية بالسعودية دون الكشف عن ذلك، إلى جانب دراسة سحب طائرات مسيرة ومنظومات مضادة للصواريخ، لنشرها في مناطق أخرى.

جاء هذا في وقت وقعت جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، اتفاقية تعاون مدتها 25 عامًا لتعزيز علاقتهما الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد وتبلغ قيمتها 400مليار دولار، الأمر الذي سيزيد من اعتماد إيران على الصين، التي تقدم لها شريان حياة اقتصادي حيوي وسط عقوبات الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تؤدي الاتفاقية إلى تعميق نفوذ الصين في الشرق الأوسط، وتعزيز الحضور الصيني في مناطق النفوذ الإيراني على سواحل البحر المتوسط، وفي سوريا والعراق، يمكن أن تساهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية في توسيع "مبادرة الحزام والطريق " لتشمل منطقة الخليج والعراق وسوريا، وتحويل دمشق إلى مركز تجاري رئيسي بين إيران وتركيا والعراق، ضمن شراكة مستقبلية قد ترى الولايات المتحدة فيها تهديدًا لمصالحها ونفوذها في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية أمنيا واقتصاديا، يتوافق مع ذلك رغبة إيرانية بتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، وهو ما عبر عنه مسؤولون الإيرانيون في أكثر من تصريح، وتعتبر إيران، مشروع" طريق الحرير "مبادرة مهمة من شأنها أن تقرّب

[1] د. محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، نفس المرجع السابق، ص 8-9

الدول الواقعة في هذا المسار من بعضها بعضا على النقيض من الولايات التي تسعى من خلال بناء الجدران لخلق التباعد بين الشعوب، حسب الرؤية الإيرانية.

***العلاقات الصينية التركية:**

إن الصين وتركيا عززتا التفاهم والثقة المتبادلين بينهما في خضم المعركة ضد فيروس كورونا الجديد (كوفيد19)، فقد أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ أكد لنظيره التركي رجب طيب أردوغان أن الصين ستواصل دعم تركيا في معركتنا ضد المرض بما يتناسب مع حاجات تركيا، وأن بكين ستعمل على تسيير شراء أنقرة الإمدادات الطبية من الصين.

وأغرب شيء خلال المحادثة بالنيابة عن الصين حكومة وشعبا، عن خالص تعاطفه ودعمه القوي لتركيا، حكومة وشعبا، مشيرا إلى أن المرض ينتشر حول العالم ويفرض تحديات كبيرة أمام تركيا. وقال سيلتشوك تشولاك أوغلو، مدير المركز التركي لدراسات آسيا– الباسينيك في أنقرة، في حديث مع وكالة أنباء " شينخوا" هذه محادثة هامة، والدعم الهام الذي تعرب عنه الصين (تركيا) كدولة تقف على الجبهة الأمامية لتلك المعركة، يجب أن يكون محل إشادة في خضم تلك الأوقات العصبية الإستثنائية[1].

وقال ألتاي أتلي" وهو خبير في الشؤون الآسيوية مقيم في إسطنبول، إن المعركة ضد المرض تحتاج إلى مشاركة جميع البلدان. وتشمل ذلك أكبر وأقوى البلدان التي تعد بوجه عام ملاذا في مواجهة التهديدات التقليدية. وفي معرض أشادته بالتقدم الملحوظ الذي حققته الصين في إطار السيطرة على المرض ومساعدة البلدان الأخرى ذات الحاجة، قال ألتاي إن الصين ستلعب "دورا رائدا" في النظام العالمي الجديد الذي من المتوقع أن ينشأ عقب نهاية أزمة المرض من خلال الإختراعات التكنولوجية والرقمية.

تمتلك الصين نظريا خيار دعم تركيا إقتصاديا مقابل تخلي أردوغان على مشروع الإتحاد لتركيا ضد الصين، فالصين إستبدلت مليار دولار لتركيا مقابل الليرة التركية لدعم العملة التركية بداية منذ2018، لكن ما تزال تركيا تعمدت بشكل كبير ورئيسي على أوروبا والولايات المتحدة إقتصاديا، وفي عام 2018 إستوردت الصين ب19.4 مليار دولار، بينما بلغت صادراتها إليها 2.7 مليار دولار فقط، وعلى الرغم من إرتفاع الحصة التجارية

[1] مقالة خاصة: خبراء: العلاقات البنية التركية تزداد قوة من خلال المعركة ضد "كوفيد19"، 10/04/2020، الموقع الاكتروني https: //arabic.news.com، تاريخ الاطلاع09/05/2022، 21: 15.

التركية مع الدول الغربية إلى حوالي 30% إلا أن الإتحاد الأوروبي ظل يمثل 42% من تجارة البلاد في 2019، مقارنة ب6% نفط مع الصين، كما أن إستمرار عمل تركيا ضد الصين سيجرم أنقرة من دعم الصين لمشروع "خط وسط قزوين" الذي يعتبر أحد أهم أقسام مشروع "باكو–تسيلي–قارص" للسكك الحديدية، وهو أحد محاور مبادرة الطريق والحرير، لأنه يصل بين الصين وتركيا مرورا بجورجيا وأذربيجان، وعبور قزوين بالعبارات، ومنها إلى تركمانستان وكازاخستان ثم أفغانستان وباكستان.

تتحكم الصين وحليفتها روسيا في عدد من المنظمات الإقليمية التي تتمتع فيها الصين باليد العليا، فمنذ فترة طويلة وتبدي تركيا إهتماما بالإنظمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي أشار أردوغان أكثر من وسط التوتر مع الغرب وحلف الناتو إلى إمكانية أن تتوجه تركيا بالإنظمام إليها، كما أجرت تركيا ولفترات طويلة مباحثات مع الصين في إطار منظمة التعاون الفضائي لدول آسيا والمحيط الهادي. وتسمى أنقرة لتعميق هذا التعاون خلال الفترة المقبلة، وهو ما يعطي فرصة كبيرة للصين لإبعاد تركيا عن الغرب[1].

المبحث الثاني: مشاريع السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط محل أنظار العالم الخارجي لذلك تعتبرها الصين محطة مهمة بالنسبة لها و ذلك لأنها تقوم بمختلف مشاريعها و استثماراتها و مبادلاتها فيها و تعتبر طريقها في التصدير لمنتجاتها و اكتسابها لمختلف الثروات كالنفط و غيره و في هذا المبحث سيتم في المطلب الأول دراسة المشاريع الطاقوية الصينية في الشرق الأوسط و في المطلب الثاني أهم الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط و في الأخير في المطلب الثالث أهم الأسواق الصينية في الشرق الأوسط .

المطلب الأول: المشاريع الطاقوية الصينية في الشرق الأوسط

منذ بدايات القرن الحادي والعشرين ، ازدادت اهتمامات الصين بالمنطقة العربية لاعتبارات المصالح والنفوذ، في ظل تزايد الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة وعليه؛ عملت بكين على زيادة علاقاتها بدول المنطقة، لاسيما في المجال الاقتصادي والحصول على إمدادات البترول، فقد أدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للصين إلى زيادة كبيرة في الطلب

[1] متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، الموقع الالكتروني https ;studies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع09/05/2022، 22: 17.

على الطاقة وخاصة النفط، ففي عام2003 ، كان النفط المستورد يغطي أكثر من % 36 من احتياجات الصين، وارتفع إلى 40 % في عام2004 ، مما اضطر الصين إلى أن تستورد نحو3 ملايين برميل من النفط يومياً.

فمنذ سنة 1979 ، وعندما أطلق الرئيس الصيني دينغ كسياوبينغ» سياسة الإصلاح والانفتاح » تحول النهج السياسي الصيني في الشرق الأوسط من الموقف الإيديولوجي الجامد إلى خيار النمو الاقتصادي بينما تراجع التفكير الإيديولوجي، وباعتباره أكبر منتج للنفط في العالم، تزايدت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للنمو الاقتصادي الصيني وأصبح ضرورياً للصين لكي تؤسس وتؤمَن علاقات جيدة مع كل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل والدول العربية والدول المسلمة سواء شيعية أو سنية. ويمكن أن تفسر المبادرات الدبلوماسية الصينية ومصالحها المتزايدة في الشرق الأوسط باحتياجاتها الطاقوية المزدهرة، والصين هي دولة معروفة بالاقتصاد الأسرع نمواً والذي جعلها أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم.

لذلك انتقلت الصين من دولة مكتفية بالطاقة إلى دولة مستوردة لها نظرا لنموها الاقتصادي، ويحتل الشرق الأوسط نسبة 45 بالمائة من إجمالي وارداتها الطاقوية الأمر الذي يجعل من المنطقة، مكان مهم في الإستراتيجية الصينية، كما تسعى الصين إلى التدخل في المنطقة للحفاظ على مواردها الطاقوية: مثل خطر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط في الشرق الأوسط، وعدم استقرار العلاقات بين الموردين الرئيسيين لها بالطاقة(السعودية و إيران)، الأمر الذي يدفعها إلى التوجه للشرق الأوسط والحفاظ على مواردها الطاقوية.

وبالنظر إلى واردات الصين خلال عام2017، فإن البيانات تظهر أنها استوردت385.9 مليون طن متري من النفط الخام بين يناير ونوفمبر2017، بزيادة % 12 عن الفترة نفسها من العام السابق(نصفها تقريباً من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حيث تمتلك المنطقة احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تجعلها مصدرا حيوياً للاستقرار الاقتصادي العالمي، فلدى دول المنطقة % 60 من احتياطي النفط في العالم 810.98 (مليار برميل)استحوذ الشرق الأوسط على أكثر من % 50 من واردات الصين من النفط مع اعتبار السعودية وإيران من أكبر مصادر النفط للصين ونتيجة لذلك، أصبح التعاون في مجال الطاقة هو الجانب المهيمن في توسيع العلاقات بين الصين ودول المنطقة، وارتفعت واردات الصين من المنطقة على مدار العقدين الماضيين، أثار اعتماد الصين المتزايد على واردات النفط من

هذه المنطقة المضطربة مخاوف بشأن اضطرابات محتملة في إمدادات النفط والصراعات مع الولايات المتحدة.

تلتزم بكين بإتباع نهج طويل الأجل في المنطقة، ليس بالاستحواذ الفوري على النفط والغاز، فالصين بحكم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية هي الشريك الأكبر والمنطقي .طبيعي أن تلجأ الصين للدول الكبرى المنتجة للطاقة، إلا أنها تتعمد أيضاً شراء كميات ضئيلة من النفط والغاز من مصر وإسرائيل وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية للحصول على قبول أوسع لوجودها في المنطقة، تعتقد بكين أن الترابط الاقتصادي يعزز التعاون الدولي، ولهذا السبب، لا يقتصر الأمر على إشراك الدول الفردية داخل منطقة الشرق الأوسط، بل يعمل أيضاً على تطوير العلاقات مع الاتحادات الإقليمية مثل أوبك ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية[1].

و لأن نفط الشرق الأوسط المورد الرئيسي الذي يلبي حاجات الاستهلاك العالمي المتزايد الذي يتجاوز80مليون برميل يوميا، ونظرا للخصائص التي يتمتع بها يصعب الاستغناء عنه، لكن عدم الاستقرار الذي تعرفه المنطقة منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى يعمق من أثر التركز المزدوج الاحتياطات و الاستهلاك.

فالمنطقة تمتلك أهمية نفطية كبيرة حيث تحتوي ثلثي الاحتياطي من الشرق الأوسط الواسع، حوالي651مليار برميل تتوزع هذه الإمكانيات على عدد من الأقاليم هي:

منطقة الخليج العربي، تحتوي75.5%من إجمالي الاحتياطات القابلة للاستخراج و يعتبر هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، يضم كل من السعودية و الإمارات و قطر و العراق و حسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فان91% من إجمالي النفط العالمي يوجد في المنطقة.

كما تتواجد أكبر الحقول النفطية الضخمة بالمنطقة ضمن ما يعرف بإقليم النفط العربي–الإيراني و لأن الاستهلاك النفطي بالنسبة لدول المنطقة ضعيف فان تلك الموارد أغلبها يصدر للدول الصناعية.

كما يحتل نفط الشرق الأوسط مزايا أساسية من بينها:

[1] سيد محمود علي غنيم، إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد21، العدد الرابع، أكتوبر2020، ص357-358.

-ثراء الحقول النفطية من حيث الكميات المنتجة و كذا من حيث الخامات، كما أصبح الخام العربي معيارا للجودة العالمية للنفط في العالم كونه فيه نسبة الشوائب قليلة خاصة الكبريت الذي يحد من جودة النفط و يقل من أسعاره في الأسواق، وترتفع فيه نسبة المشتقات الخفيفة.

-تراجع نسبة تكاليف الاستخراج و كذا النقل إما لتصدير أو لمعامل التكرير، كونه يتواجد في مناطق صحراوية منبسطة.

-الحقول المنتجة قريبة من البحار المفتوحة و للملاحة الدولية طوال السنة، أي أن الممرات البحرية لا تتجمد فيها المياه مثل ما هو الحال في ألاسكا أو عند بحر مغلق كنفط بحر قزوين فالنفط يمر عبر قناة السويس أو عبر رأس الرجاء الصالح، كما كانت هناك بعض التجارب لنقل النفط عبر الأنابيب عبر المتوسط دون المرور عبر القناة السويس.

و في السنوات الأخيرة أظهر التعاون الاقتصادي و التجاري الصيني العربي مرونة و حيوية قوتين، و يمر التعاون الصيني العربي في مجال البنية التحتية بفترة من التطور السريع و يتمتع الجانبان بآفاق واسعة في بناء "الحزام و الطريق"و تعميق التعاون الاقتصادي و التجاري و خلال فترة"2025/2021"سيتواصل توسيع و تعميق التعاون الصيني العربي في مختلف المجالات بالإضافة إلي فتح صفحة جديدة منه[1].

و قد أظهرت دراسة تحليلية أجرتها"فروست أند سوليفان"بتكليف من القمة العالمية لطاقة المستقبل و معرض الطاقة الشمسية التابع لها يتزايد باستهداف مصنعي الألواح الشمسية و تقنيات الطاقة الشمسية الصينيين لأسواق منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و جنوب آسيا، باتساع نطاق الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة و تسارع الطلب على التقنيات المستوردة في هذا المجال، و تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى رفع قدراتها الخاصة بإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بمقدار50ضعفا بين العامين2025/2015.

و كانت المملكة العربية السعودية وحدها أعلنت عن خطط لاضافة9.5ميغاواط من الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام2030، أما خارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فان الهند تستهدف قدرة إنتاج تبلغ175ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام2020، بينما100ميغاواط من الطاقة الشمسية، و تتجاوز

[1]الصين و الدول العربية تتكاتفان لخلق مستقبل أفضل، الموقع الالكتروني https: //arabic.news.com

المشاريع المخطط لها قدرات التصنيع المحلية للمعدات و التقنيات، ما يفتح الباب أمام إبرام علاقات شراكة واسعة مع الموردين العالميين[1].

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط

إستحوذت السعودية على أكثر من خمسة في المائة من استثمارات الصين في العالم العربي خلال عقد و نصف منذ2005حتى عام2020 البالغة19.6مليار دولار، لهذا جاءت السعودية أكبر الدول العربية استقبالا للاستثمارات الصينية بنحو39.9مليار دولار مما يعكس العلاقات القوية بين دولتين من مجموعة العشرين، و تأتي الإمارات ثاني دولة للاستثمارات. فيما أظهرت إحصائيات صادرة عن وزارة التجارة الصينية أن بكين حاليا هي ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية، بينما تعد الدول العربية أكبر مصدر نفط للصين وثامن أكبر شريك تجاري وسوق مهمة لمشاريع المقاولات والاستثمارات الخارجية، وفي عام 2016، بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية 171.41 مليار دولار، وذكرت وزارة التجارة الصينية أنه من المتوقع أن تحقق الصين والدول العربية نموا متزايدا في المستقبل فيما يتعلق بالتعاون في ثلاث مجالات هي:

و قد ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة"شينخوا"أن البيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية أظهرت أن حجم التبادل التجاري بين الصين و الدول العربية وصل إلى 266.4مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة بلغت نسبتها09%على أساس سنوي، ووفقا لما نقلته شينخوا بلغ حجم الواردات الصينية من الدول العربية146مليار دولار أمريكي، بينما بلغ حجم صادرات الصين إلى الدول العربية120.4مليار دولار أمريكي، إن الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية بأكملها بلغت مليارا و أربعمائة و عشرين مليون دولار أمريكي في عام2019، بزيادة سنوية بلغت نسبتها نسبتها18.8% في حين بلغت قيمة عقود المشروعات المتعاقد عليها التي وقعتها الشركات الصينية في عام2019 مع الدول العربية32.5مليار دولار أمريكي.

ومن حيث الإستثمار الثنائي الإتجاه وصل رصيد الإستثمار الصيني المباشر في الدول العربية حتى نهاية عام 2020إلى 20.1 مليار دولار أمريكي وإستثمرت الدول العربية إجمالي 3.8 مليار دولار أمريكي، وتغطي الإستثمارات ذات الإتجاهين العديد من المجالات

[1] جمال رمضان، قطاع الطاقة الشمسية في الصين يستهدف الشرق الأوسط، جريدة القبس الالكتروني، الموقع الالكتروني :https //alqabas.com

مثل النفط الغزو البناء والتصنيع والخدمات اللوجستية والطاقة، ومن خلال فترة الخمسية الرابعة عشر، سيجري توسيع وتعميق التعاون الإقتصادي والتجاري الصيني العربي، الأمر الذي سيعود بالنفع على شعبي الجانبين.

أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن توقيعه مذكرة تفاهم مع إدارة الطاقة الوطني في جمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال الطاقة المتجددة، و التي تأتي في إطار زيارة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة في الصنع، و تأتي هذه المذكرة في إطار تعزيز علاقات التعاون في مجال الطاقة المتجددة، و تعزيز مكانة السعودية بصفتها مركزا رائدا لتطوير مشاريع قطاع الطاقة المتجددة، و تضمنت المذكرة رغبة صندوق الاستثمارات العامة في الاستثمارات العامة في الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة و توطين عملياته عبر سلسلة القمة و ذلك من أجل جعل المملكة مركزا عالميا رائدا في هذا المجال، و ستساهم مذكرة التفاهم في تمكين صندوق الاستثمارات العامة من دعم و تطوير عمليات التصنيع و توليد الطاقة و التقنيات الناشئة في قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة من خلال الأعوام العشرة القادمة.

فيما وقعت أرامكو السعودية ثلاث مذكرات تفاهم مع عدة من الشركات الصينية تهدف إلى توسيع مجالات أعمالها في قطاع التكرير و المعالجة و التسويق في المنطقة جيجيانغ، كما وقعت أرامكو السعودية اتفاقية لإنشاء أكبر مشروع مشترك أجنبي في الصين مع"نورينكو"و"بانجين"و تبلغ القيمة الكلية للمشروع أكثر من10مليارات دولار(37.5مليار ريال)ليكون أكبر المشاريع الأجنبية المشتركة في الصين، و من المتوقع بدء الأعمال التجارية للمشروع في عام2024و تمتلك أرامكو السعودية35في المائة من المشروع الجديد و"نورينكو"36في المائة و"بانجين"29في المائة.

و جاءت الاتفاقيات تماشيا مع الجهود السعودية و الصين في تعزيز العلاقات في مجال الطاقة، و تهدف أرامكو إلى الاستحواذ على حصة09في المائة من مجمع"جيجيانغ"المتكامل للتكرير و البيتروكيمائيات في مدينة جوشان، و الذي تبلغ طاقته الانتاجية800ألف برميل في اليوم، و تم توقيع الاتفاقية الأولى مع حكومة مدينة جوشان لاستحواذ حصتها البالغة09في المائة في المشروع و الثانية مع شركة روتغشين البيتروكيمائيات، و مجموعة جوهرا، و مجموعة تونغكن، و هي شركات مساهمة في شركة

جيجيانغ للبتر وكيمائيات، وتتضمن شراكة أرامكو السعودية في هذا المشروع اتفاقا لتوريد النفط الخام للصين على المدى الطويل، و الاستفادة من مرافق تخزين النفط الخام الضخم التابع لشركة جيجيانغ البيتروكيميائيات لخدمة عملائها في آسيا، و تشمل الشراكة أيضا اتفاقية ثالثة مع شركة جيجيانغ للطاقة لاستكشاف فرص الاستثمارات المحتملة في شبكة البيع بالتجزئة الضخمة على مدار الأعوام الخمسة القادمة بمقاطعة جيجيانغ، و ستدمج تجارة التجزئة مع مجمع جيجيانغ البيتروكيميائيات كمنتج جديد للمنتجات المكررة التي يتم إنتاجها.

و تعليقا على توقيع المذكرات قال رئيس أرامكو السعودية و كبير إداريين التنفيذيين، المهندس أمين حسن الناصر: "تمثل هذه الاتفاقيات الاستثمارية خطوة مهمة في مسيرة التكامل الاستراتيجي لشبكة أعمالنا في قطاع التكرير و المعالجة و التسويق في الصين بشكل خاص و في آسيا بشكل عام و هي تعكس مدى العلاقة المتينة المتنامية التي تربط بين المملكة و الصين وهذه الاتفاقيات ستكون مقاطعة جيجيانغ منصة تمهد لمزيد من فرص التعاون و الاستثمار في المستقبل".

تشمل المرحلة الأولى علو مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ400ألف برميل في اليوم، تم بناؤها مؤخرا ووحدة تكريس ايثلين بطاقة إنتاجية تبلغ1.4مليون طن سنويا، ووحدة مواد عطرية بطاقة إنتاجية تبلغ5.2مليون طن سنويا، في حين ستشهد المرحلة الثانية توسعة للمصفاة بمقدار 800ألف برميل في اليوم، كما وقعت أرامكو السعودية اتفاقية مع مجموعة"تورينكو"و شركة "بانجين سينسين" الصينيتين لتطوير مشروع هواجين المتكامل للتكرير و البيتروكيميائيات في مدينة بانجين بمقاطعة لياونينغ الصينية، و تتضمن هذه الاتفاقية تأسيس شركة جديدة باسم أرامكو هواجين البيتروكيميائيات و يشمل المشروع مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ300ألف برميل يوميا، ووحدة تكسير ايثلين بطاقة إنتاجية تبلغ1.3مليون طن سنويا، و ستزود أرامكو السعودية هذا المشروع، الذي يتوقع أن يبدأ تشغيله في العام2024، بما يصل الى70 في المائة من احتياجاته في أللقيم الخام، و تعليقا على توقيع هذه الاتفاقية قال رئيس أرامكو السعودية و كبير إداريها التنفيذيين، المهندس أحمد حسن الناصر: "تأتي هذه الاتفاقية في توقيت مناسب، فالصين تمثل قوة اقتصادية رائدة و تعتبر مركز استهلاك ضخم و متنام للطاقة، و هي أحد أكبر و أهم الأسواق العالمية لأرامكو السعودية، ليس فقط في مجال إمداد النفط بل أيضا كموقع مميز للاستثمار في مصافي التكرير و الكيمائيات و حيث إن هذه

الاتفاقية تعتبر احد أكبر الاستثمارات الأجنبية فإنها تمكننا من بلوغ آفاق جديدة في الشراكة الاقتصادية مع الصين كما أنها تعزز حضورنا التجاري الصناعي بشكل كبير و تقود إلى اقتناص فرص أكبر للنمو و التنوع في قطاع التكرير و إنتاج البيتروكيمائيات"، و أكد الناصر أن"الاتفاقية تجسد مجموعة من نقاط التلاقي العديدة بين مبادرة الحزام و الطريق و بين رؤية المملكة2030و التي تستهدف أن تكون المملكة قوة استثمارية رائدة على مستوى العالم"[1].

كشفت الملحقة التجارية الصينية بالقاهرة عن نمو حجم الاستثمارات الصينية الجديدة المباشرة في الأسواق المصرية لكي يسجل223مليون دولار عن الفترة من يناير حتى سبتمبر عام 2021، وذلك بزيادة150.7%عن الفترة نفسها من العام السابق على أساس سنوي لكي يصل إجمالي حجم الاستثمارات الى1.191مليار دولار، وفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية أكد بيان صادر عن الملحقة أن النمو الكبير جاء بفضل الزخم اكتسبته الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين مصر و الصين، و الدعم و التوجه من القيادة السياسية ممثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي و شي جين بينج، مما جعل التعاون الاقتصادي و التجاري يحافظ على مستواه رغم الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا.

و أضاف أن التعاون الثنائي تزايد في مجال الطاقة حيث الشركات الصينية في مجال استكشاف و تطوير حقول النفط و الغاز بالصحراء الغربية، كما شاركت حوالي40شركة صينية متخصصة في الطاقة الكهربائية، وبناء مرافق و محطات التوليد بمختلف أنواعها، مثل توليد الطاقة و النقل و التحويل و التوزيع و العدادات الذكية، وأيضا من بينها الانتهاء من مشروع خط النقل بطاقة500كيلوفولت الذي تعاقدت عليه إحدى الشركات الصينية في مجمع الطاقة الشمسية بقرية بنيان جنوب مصر، و الذي يوصف بأنه اكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم فضلا عن المشاركة في محطات توليد و تخزين الطاقة، وأن تلك الشركات تسعى جاهدة للمساهمة في تنفيذ إستراتيجية مصر لتكون مركزا إقليميا للطاقة، وأشارت الملحقة التجارية الصينية إلى أن التعاون في مجال البنية التحتية نما بشكل مطرد و في عام 2020سيتم الانتهاء من مشروع حي المال و الأعمال"CBD" بالعاصمة الإدارية الجديدة الذي يجذب انتباه العالم بوصفه بضم البرج الأيقوني أعلى برج في إفريقيا، و أن الشركات الصينية

[1] الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، لعدد14697، الموقع الالكتروني https: //aawsat.com

تستعد باستكمال بناء سلسلة من المشاريع الكبرى بما في ذلك مشروع أبراج العلمين"وسط البلد"بمدينة العلمين الجديدة و مشروع محطة حاويات أبوفير، و خط نقل الطاقةHVDCبين مصر و المملكة السعودية.

و لفت البيان إلى أنه في عام2020و ما بعده سيعمل القائمون من الصين على تسهيل حركة التجارة و الاستثمار من الصين إلى مصر و العكس، على تعزيز تنفيذ"البرامج التسعة"في مصر التي أعلنها الرئيس شي جين ببنج في حفل افتتاح المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقد في العاصمة السنغالية داكار مؤخرا، مع التركيز على التعاون في تسعة جوانب بما في ذلك الطب و الصحة و الحد من الفقر و التنمية الزراعية، وتعزيز التجارة و تشجيع الابتكار الرقمي و التنمية الخضراء، وبناء القدرات و التبادل الثقافي و الشعبي، و كذلك السلام و الأمن بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي و التجاري المستدام، و تحقيق فوائد ملموسة لشعبي البلدين.

و عندما قام وانغ بزيارة إلى الإمارات تم توقيع اتفاق يسمح للشركة الإماراتية"جي42"بالبدء محليا في إنتاج حوالي200مليون جرعة من اللقاح الصيني "سين وفارم"(المضاد لفيروس كورونا كوفيد19) و كانت بكين قد وزعت جرعات من اللقاح على17دولة في الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع بمثل أول اتفاقية للإنتاج خارج الأراضي الصينية في خطوة تهدف إلى تحقيق ما أسماه يونغ"التزام الصين بجعل اللقاحات منفعة عامة عالمية"، وبدل هذا الاتفاق أيضا على ثقة بكين بالإمارات باعتبارها نقطة عبور محتملة للتوسع الصيني المتزايد في قطاعات المنطقة التنموية و الإستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك وافق وانغ على إطلاق مبادرة تعاون في أمن البيانات مع جامعة الدول العربية من أجل تعزيز الجهود المشتركة في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس و الذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة و لا تزال تفاصيل الاتفاق غامضة، و لكنه يعيد الى الذاكرة "المبادرة العالمية لأمن البيانات" التي أطلقتها بكين كردها على برنامج "الشبكة النظيفة"، الذي تقوده الولايات المتحدة و الذي آثار مخاوف بشأن التداعيات الأمنية للبنية التحتية للجيل الخامس لشركة "هواوي" و غيرها من الخدمات التقنية الصينية، و على نطاق أوسع شدد وانغ على هدف المواءمة بين "الحزام و الطريق" الصينية و مشاريع التنمية المحلية، كما أثار احتمال إبرام اتفاق تجارة حرة بين الصين و بعض دول الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: تداعيات إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط

رغم أن نتائج جولة وانغ قد لا تبدو رائدة، إلا أنها أعادت التشديد على إستراتيجية الصين في المنطقة في لحظة مهمة وتستخدم بكين بشكل منهجي الفوائد الإقتصادية لتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط في ما تسميه "نمطا جديدا من التعاون". أني أن أسلوب لا يتدخل في السياسة المحلية، وكان تركيز وانغ على اللقاحات والطاقة والتجارة و الإستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا بهدف إلى تعزيز صورة حكومته ومصداقيتها في المنطقة، وفي الوقت نفسه تمييز الصين عن القوى العظمى الأخرى التي تتدخل في الشؤون المحلية لدول المنطقة، أي الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن الحقيقة غير المعلنة هي أن مثل هذه الإستثمارات تسمح لبكين بإبراز قوتها، وجني الفوائد المالية، وتأمين إمدادات الطاقة، وتوسيع أسواق الصادرات، بغض النظر عن المصالح المحلية لكل شريك في المنطقة.

وأثبتت رحلة وانغ أيضا كيف تقيم الصين توازنا بين علاقاتها الإقليمية في الوقت الذي تسمى فيه إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية، على سبيل المثال زار كلا من إيران والسعودية على الرغم من أنهما يكنان العداء لبعضهما البعض كما أن مبادرة النقاط الخمس التي طرحها في الرياض أعربت عن دعمه ل" خطة العمل الشاملة المشتركة" أي الإتفاق النووي الإيراني الذي عارضه السعوديون عندما تم التوصل إليه عام2015، وعلى صعيد آخر عرض تسهيل المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين مشجعا تطبيق حل الدولتين، وهذه إلتزامات أعلنت عنها الصين في الماضي كلما سعت إلى إضفاء طابع إيجابي على دورها في المنظمة من دون التدخل فعليا في النزاعات الإقليمية.

وبالتالي بدلا من رفض مبادرات وانغ الجديدة في الشرق الأوسط على أنها قديمة بالية، على واشنطن أن تنظر إليها "تكتيكات سلامي" تراكمية وهي إستراتيجية تساهم فيها كل "شريحة" بدعم بيئة مواتية لإبراز القوة الصينية في المنطقة من دون أن تنجح أي خطوة في إستفزاز الولايات المتحدة وإنتزاع رد منها. وتبرز" خطة التعاون الشامل" مع إيران هذه النقطة، لأن لغتنا تعيد التذكير بإتفاقات تعاون صينية سابقة مع دول في الشرق الأوسط.

تعمل بكين بشكل تدريجي على تعزيز وجودها وقوتها في المنطقة تماما، كما تحاول الولايات المتحدة مواجهة أعمال الصين العدائية في منطقة المحيطين الهندي والهادي[1].

[1] جولات وزير الخارجية الصيني في الشرق الأوسط: نتائجها وتداعياتها، الموقع الإلكتروني https: //www.washingtoninstitute.org

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يم التحدث عن التواجد الصيني في منطقة الشرق الأوسط التي تعد محطة أنظار العالم الخارجي و ذلك لما تتوفر و تزخر به المنطقة من موارد طبيعية و موقع استراتيجي هام، جعل الصين أكبر و أبرز الشركاء لدول الشرق الأوسط و أدى بها إلى العمل على تعزيز مكانتها بالمنطقة، و هذا باعتمادها على مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة و السياسات الهامة في الآونة الأخيرة و التي أخذت بعدا استراتيجيا باستثمارها في مجالات حساسة و عديدة، إذ تمثلت في المحروقات كالنفط و غيره، حيث يعد أحد أهم المجالات الحيوية التي تمثل مقوما هاما للقوة، بالإضافة إلى مشاريعها المختلفة في مجالات الطاقات المتجددة التي تمثل بعدا اقتصاديا جديدا مثال على ذلك ما قامت به الصين مع مصر في مجال الطاقة الشمسية و الكهربائية و السعودية في مجال التجارة و النفط و غيره، كما تعمل الصين على تصدير بضائعها إلى أوروبا عبر القطارات و الموانئ و المطارات ضمن مبادرة "الحزام و الطريق" و كذلك البنية التحتية و التكنولوجيا، و لهذا تقوم الصين بتعزيز مكانتها و علاقاتها مع دول الشرق الأوسط في ما تسميه" نمطا جديدا من التعاون" أي بمعنى آخر أسلوب لا يتدخل في السياسة المحلية، أما بالنسبة للحقيقة غير المعلنة فهي مختلف الاستثمارات و المشاريع التي تقوم بها الصين في دول الشرق الأوسط التي تسمح لبكين بإبراز قوتها و جني الفوائد المالية و توسيع أسواق الصادرات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المراجع:

1-ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الماعمة، مجلة المستقبل العربي

2-أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها، في: سلامة أحمد سلامة و آخرون، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1995.

3-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول و النظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991

4-أمين المشاقبة، "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2012

5-أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا1991-2015، المركز الديمقراطي العربي، 19أغسطس 2016.

6-بهبهاني هاشم، ترجمة سامي مسلم، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي1955-1975، بيروت، طبعة01 ، مؤسسة الأبحاث العربية

7-حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر و الصين و الو م أ، الأردن: دار آمنة، 2014

8-د معن بديع راغب الشيخ، " السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة"، الرضوان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهامشية، ط1، 2013

9-د معن بديع راغب الشيخ، السياسة الخارجية المعاصرة للدول الإسلامية المتحدة

10- د. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985،

11- د.جهاد عودة، "السياسات الدولية مدارس و نظريات"، القاهرة، دار التوزيع الكتاب الحديث، 2015، ط2

12- د.عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

13- د.عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ألمانيا-برلين، ط01، 2018

14- دانييل بورشتين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، رقم271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2001

15- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العالم الاستعارات و الأساطير، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007

16- زيد عبيد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001

17- سليم محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998

18- سليم محمد، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد25، القاهرة، 1971

19- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008

20- عائشة منافع، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، منشورات مؤسسة خالد الحسن للدراسات و الابحاث، الرباط، 2014 .

21- ناصف يوسفي حتى، النظرية في العلاقات الدولية في العلاقات الدولية

22- وليد عبد الحي، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، الكويت، كاظمة للنشر و التوزيع، ط1، 1985

23- وو . بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة، عدد210، يونيو1996،

24- يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و صراع العولمة، بيروت: دار النهضة العربية، 2002

25- يوسف عبد الرحمان بن حاربن، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996

26- عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى الإستراتيجية، عمان، دار المجدلاوي، 2006

27- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر دار الهدى، د.س.ن

28- علي حسن باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21أفريل2011.

29- عمار مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008

30- عيسى الدسوقي، الشرق الأوسط و أمريكا بعد الحرب الباردة، القاهرة : دار الأحمدي للنشر و التوزيع، 2009

31- غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية و الامبريالية الأمريكية-دراسة-دمشق، منشورات العرب، 2005

32- لويد جونسون، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة: محمد بن أحمد فتحي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة الشؤون مكتبات الجامعة، الملك السعودي، 1989

33- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيكا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2010

34- محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظرية الى العولمة، بيروت، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، ط01، 2002

35-محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الإرهاب، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006

2-المعاجم والقواميس:

1-إسماعيل صبري مقلد و محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت1999.

2-محمد برهام المشاعلي، موسوعة العلوم السياسية و الاقتصادية(مصطلحات و شخصيات) ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007

3-الجرائد والمجلات:

1-إدريس لكريني، تحولات الصين و مستقبل النظام الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، مارس 2013، العدد13.

2-جمانة فرحات، القوة الذكية سلاح الصين لغزو العالم، جريدة العربي الجديد، 10نوفبر2017.

3-حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد14يونيو2015

4-سيد محمود علي غنيم، إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد21، العدد الرابع، أكتوبر2020

5-"ماوتسيتونغ" و"دينج تشاوينج": دراسة مقارنة مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد04يناير2015.

6-عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد21، يونيو2016

7-كمال الدين شيخ العرب، الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي

8-لحسن الحسناوي، إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات و الانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، ديسمبر2017

9-مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى الأقطبية، مجلة السياسة الدولية، العدد207، 2017

10- محمد عبد السلام، الاستراتيجيات النووية الجديدة لاستخدام السلاح النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد164، أفريل2006،

4-المذكرات:

1-د. السيد عليوة، أصول العلاقات الدولية، القاهرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000

2-د. محمد مكرم بلعاوي وتوفيق حميد، الصين والشرق الأوسط إستراتيجية حقيقية أم مزاحمة تكتيكية، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات، 23يوليو2021

3-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مقلد، د. صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مطبوعات جامعة الكويت، 1971

4-محمد عطية، التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، .2010

5-المواقع:

1-جمال رمضان، قطاع الطاقة الشمسية في الصين يستهدف الشرق الأوسط، جريدة القبس الالكتروني، الموقع الالكتروني https: //alqabas.com

2-جولات وزير الخارجية الصيني في الشرق الأوسط: نتائجها وتداعياتها، الموقع الإلكتروني https: //www.washingtoninstitute.org

3-الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، لعدد14697، الموقع الالكترونيhttps: //aawsat.com

4-الصين و الدول العربية تتكاتفان لخلق مستقبل أفضل، الموقع الالكتروني https: //arabic.news.com

5-عبد الكريم صالح المحسن، الصعود السلمي و التوازن السياسي الصيني، موقع الحوار المتمدن.يونيو2012

6-متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، الموقع الالكترونيstudies.aljazeera.net; https، تاريخ الاطلاع09/05/2022، 22: 17.

7-مقالة خاصة: خبراء: العلاقات البنية التركية تزداد قوة من خلال المعركة ضد "كوفيد19"، 10/04/2020، الموقع الاكتروني https: //arabic.news.com، الموقع الالكتروني : https www.asjp.cerist.dz تاريخ الاطلاع 05.05.2022

8-الموقع الالكتروني https: //www.iasj.net/pdf تاريخ الاطلاع 05.05.2022